مبادرة تنمية الإنتوساي

مبادرة تنمية الانتوساي

نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة

2024

الاختصارات

CAAF	المؤسسة الكندية للرقابة والمساءلة
CASP	الرقابة التعاونية للمشتريات العامة المستدامة
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CoG	مركز الحكومة
CSO(s)	منظمة (منظمات) المجتمع المدني
DFOG	الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات
DPIDG	شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة
EIPV	القضاء على العنف الزوجي
FAI	تسهيل الأثر الرقابي
HLPF	المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
IAEG-SDGs	فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
IAP2	الرابطة الدولية للمشاركة العامة
IDI	مبادرة تنمية الإنتوساي
IISD	المعهد الدولي للتنمية المستدامة
PAS	لجنة الإنتوساي الفرعية للرقابة على الأداء
INTOSAI	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
ISAM	نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة
ISSAI(s)	المعيار (المعايير) الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإيساي)
LNOB	مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب
MDG(s)	الهدف (الأهداف) الإنمائي للألفية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OLACEFS	منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (الأولاسافس)
PA	رقابة الأداء
RACI	المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع
SAI(s)	الجهاز (الأجهزة) الأعلى للرقابة
SAP	الخطة الإستراتيجية للرقابة
SDG(s)	هدف (أهداف) التنمية المستدامة
معايير SMART	محددة وفي الوقت المناسب ويمكن إسنادها وذات صلة ومحددة المدة
UN CEPA	لجنة الخبراء في الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة
UN OIOS	مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNDESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
VNR	المراجعة الوطنية الطوعية
WoG	نهج الحكومة الشاملة

المحتويات

الاختصارات 2

نبذة عن نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 5

ما هو نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؟ 5

ما الفئة التي يستهدفها نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؟ 6

كيف نستخدم نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؟ 6

شكر وتقدير 6

الفصل 1 تحديد السياق 7

1.1. نظرة عامة 7

2.1. مبادئ جدول أعمال 2030 8

1.2.1. الملكية الوطنية 8

2.2.1. العمومية 8

3.2.1. الشمول والمشاركة 8

4.2.1. عدم تخلف أحد عن الركب 8

5.2.1. التكامل 8

3.1. المتابعة والمراجعة 9

4.1. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عند منتصف الطريق 9

الفصل 2 إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: التعاريف والمفاهيم الأساسية وإجراءات المهام الرقابية 11

1.2. تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 11

2.2. فهم إجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني 13

1.2.2. العمليات والآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 13

2.2.2. تحديد أهداف التنمية المستدامة في السياقات الوطنية 17

3.2. نهج الحكومة الشاملة لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 22

4.2. مراقبة تنفيذ مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب 28

5.2. الرقابة على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين 30

6.2. المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: هي مهام رقابية على الأداء تلتزم بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتسعى لتحقيق التأثير المنشود 32

الفصل 3 وضع الخطط الرقابية الإستراتيجية والسنوية للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 35

1.3. ما المقصود بالخطة الرقابية الإستراتيجية الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ 35

1.1.3. سلسلة قيمة الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 36

2.1.3. المحفظة الرقابية الإستراتيجية 37

3.1.3. إجراءات تطوير الكفاءات 37

4.1.3. إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم 38

2.3. ما المقصود بالخطة الرقابية السنوية الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ 38

3.3. العلاقة بين الخطط المختلفة 39

4.3. لماذا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى خطة رقابية إستراتيجية وخطط رقابية سنوية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 40

5.3. كيفية إعداد خطة رقابية إستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 40

1.5.3. فحص نطاق المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 41

2.5.3. تصور سلسلة قيمة الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 41

3.5.3. وضع ملف رقابي إستراتيجي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 42

4.5.3. التخطيط لإجراءات تطوير الكفاءات الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 43

5.5.3. وضع إطار عمل للرصد والتقييم والتعلم للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 44
6.5.3. توثيق الخطة الرقابية الإستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونشرها 45
القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: حدد الموضوعات الرقابية المتعلقة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 45
الفصل 4 تصميم المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 46
1.4. فهم الموضوع الرقابي 46
2.4. صياغة الهدف (الأهداف) الرقابي 53
3.4. تحديد النهج المناسب للمهمة الرقابية 53
4.4. تحديد النطاق الرقابي 54
5.4. صياغة الأسئلة الرقابية 56
6.4. تحديد معايير الرقابة 58
7.4. وصف مصفوفة التخطيط للرقابة 58
8.4. مناقشة مصفوفة تصميم المهمة الرقابية مع مختلف أصحاب المصلحة 59
9.4. وضع خطة رقابية 59
القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 60
تسليط الضوء على الأثر الرقابي 60
الفصل 5 إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 61
1.5. جمع أدلة الرقابة لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 61
5.5. تحليل الأدلة الرقابية لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 66
6.5. إعداد نتائج المهمة الرقابية 68
7.5. استنتاج الأهداف الرقابية 69
القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 70
تسليط الضوء على الأثر الرقابي 70
الفصل 6 إعداد تقرير يتعلق بنتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 71
1.6. صياغة توصيات تُحدث أثرًا 71
2.6. كتابة تقرير شامل ومقنع وفي الوقت المناسب وسهل القراءة ومتوازن 72
3.6. عدم تخلف أحد عن الركب في توزيع التقرير الرقابي 74
القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: إعداد تقرير بشأن نتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 75
تسليط الضوء على الأثر الرقابي 75
الفصل 7 متابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 76
1.7. متابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 76
2.7. إيصال الرسائل الرئيسة 78
3.7. التعامل مع أصحاب المصلحة 80
القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تقرير متابعة نتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 81
تسليط الضوء على الأثر الرقابي 81
قائمة بالإطارات والأشكال والجداول 82
ملحق 1: تحليل أصحاب المصلحة (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي) 85
ملحق 2: مصفوفة تصميم المهمة الرقابية (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي) 88
ملحق 3: مصفوفة النتائج الرقابية (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي) 89

نبذة عن نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة

ما هو نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؟

يُعد نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة دليلًا إرشاديًا عمليًا يهدف إلى تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة لإجراء مهام رقابية ذات جودة عالية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإيساي).

تُعد هذه النسخة المحدثة من نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة هي نتيجة مراجعة شاملة أجرتها مبادرة تنمية الإنتوساي في الفترة 2023-2024، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والتي تضمنت التعقيبات والنتائج من ثلاث مهمات رقابية تعاونية أجريت في الفترة من 2020 إلى 2023 بمشاركة 49 جهاز من الأجهزة العليا للرقابة ضمن 5 أقاليم تابعة للإنتوساي: "بناء أنظمة صحة تتمتع بالقوة والمرونة" (مرتبط بالمقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة) "المشتريات العامة المستدامة باستخدام تحليلات البيانات" (مرتبط بالمقصد 12.7 من أهداف التنمية المستدامة)، و"القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة" (مرتبط بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة). استُخدمت أمثلة من هذه المهام الرقابية للاستدلال على مستوى نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة الذي تمت مراجعته.[1]

يستند نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة على خمسة مبادئ وهي:

1. **التركيز على نواتج العمليات والبرامج:** لا تركز المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جهة أو مشروع أو برنامج أو عملية معينة، بل تركز على التفاعل الذي يحدث فيما بينها في سبيل تحقيق نتائج شاملة. وإلى جانب التركيز على تحقيق النواتج، تحث المنهجية الرقابية الموصى بها ضمن هذا النموذج الأجهزة العليا للرقابة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم الأثر الرقابي في جميع مراحل المهام الرقابية.

2. **إدراك تنوع الأجهزة العليا للرقابة:** تتنوع الأجهزة العليا للرقابة من حيث صلاحياتها وقدراتها وحجمها وسياقها المحلي. لذلك، يسعى هذا النموذج إلى توفير قالب يتسم بالمرونة مصحوبًا بنصائح عملية للأجهزة العليا للرقابة في مجتمع الإنتوساي بأكمله.

3. **الاستناد إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإيساي):** يعرف هذا النموذج مفهوم "إجراء مهام رقابية عالية الجودة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" على أنها مهام رقابية تمتثل لمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المعمول بها. ويقدم هذا النموذج ارشادات بشأن كيفية الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في مختلف مراحل المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4. **الشمول:** يُعد نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة نموذجًا شاملًا، إذ يأخذ في الاعتبار احتياجات الأجهزة العليا للرقابة بمختلف قدراتها، فلا تزال العديد من الأجهزة العليا للرقابة في مرحلة تطوير قدراتها في مجال رقابة الأداء (لا سيما من حيث التزامها بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة) إذ تستخدم معظم هذه الأجهزة نهج الحكومة الشاملة للمرة الأولى. لذلك، يقدم نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة دليلًا مفصلًا يتناول هذين المجالين. وخلال إعداد الملف ومحتوياته، حرصنا بشدة على التزامنا بمراعاة اعتبارات الجنسانية والشمول. ويتبنى النموذج مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" على أنه أحد الاعتبارات الرئيسة الواجب مراعاتها عند تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلال تنفيذها.

5. **القيمة المضافة:** يركز هذا النموذج على ضرورة تحقيق أثر رقابي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال التخطيط لهذا الأثر عبر خطط الرقابة الإستراتيجية والسنوية، وتحسين جودة الرقابة، ومتابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبناء تحالفات قوية لأصحاب المصلحة لضمان أن تكون المهام الرقابية ذات صلة وذات قيمة مضافة، وفقًا لمبادئ الإنتوساي P-12.[2]

ثمة إطاران يعضدان هذا النموذج ويكملانه، وهما: إطار رقابة اتساق السياسات وإطار رقابة عدم تخلف أحد عن الركب، وستجدنا نشير لهذين الإطارين كثيرًا في هذا النموذج.

---

1 يمكنك الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه المهام الرقابية عبر الرابط التالي: https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation

2 مبادئ الإنتوساي الاثنا عشر: قيمة الأجهزة العليا للرقابة ومنافعها – إحداث فارق في حياة المواطنين.

ما الفئة التي يستهدفها نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؟

أُعد هذا النموذج بشكل أساسي للأجهزة العليا للرقابة التي تنوي تطبيق مهام رقابية صارمة على أهداف التنمية المستدامة. فيقدم هذا النموذج نظرة عامة تستفيد منها قيادة الجهاز الأعلى للرقابة في توجيه قراراتها الإستراتيجية المتعلقة بمهام هذه الجهاز في جدول أعمال 2030 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة، يعد هذا النموذج بمنزلة عملية للاسترشاد بها في كيفية إجراء أية مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسينتفع بهذا النموذج أيضًا كل من أقاليم الإنتوساي والجهات التابعة للإنتوساي وأصحاب المصلحة التابعين للأجهزة العليا للرقابة والجهات المهنية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية والمنظمات الدولية التي تتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة لتعزيز دورها في الرقابة الخارجية المستقلة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كيف نستخدم نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؟

يتألف نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة من سبعة فصول. يتناول الفصل الأول **سياق** جدول أعمال 2030 ومبادئه الرئيسة ونظام متابعته ومراجعته. ثم يجيب الفصل 2 على سؤال **"الماهية"**، من خلال الوقوف على فهم مبادرة تنمية الإنتوساي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهم المفاهيم الخاصة بها، بينما يتناول الفصل 3 الآلية التي تتبعها الأجهزة العليا للرقابة في **التخطيط الإستراتيجي** للأثر الرقابي من خلال تضمين المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في خططها الرقابية الإستراتيجية وخططها الرقابية السنوية.

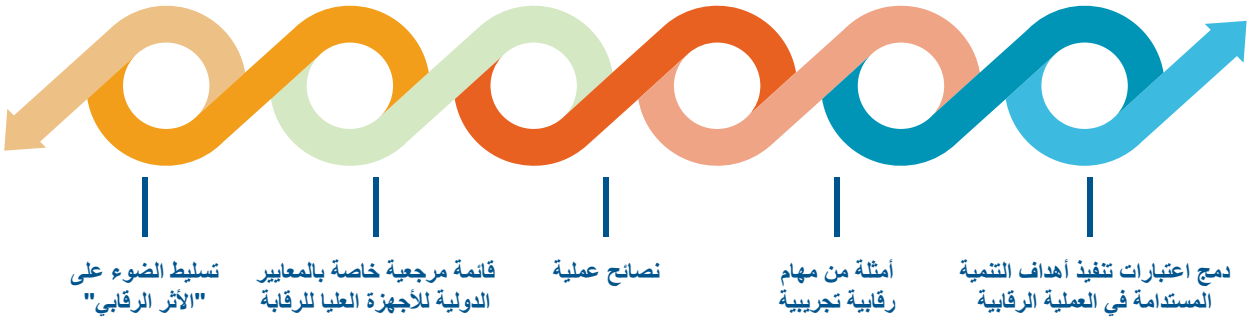

ثم تتطرق الفصول من 4 إلى 7 إلى **"كيفية"** إجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتناقش هذه الفصول كل مراحل المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويتضمن ذلك: كيفية اختيار الموضوعات الرقابية وتصميمها وإجرائها وإعداد تقاريرها ومتابعتها. وفيما نقدم هذه الإرشادات عن "كيفية" إجراء هذه المهام الرقابية، أوردنا أمثلة واقعية من مشاريع تجريبية لنموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة: "بناء أنظمة صحة تتمتع بالقوة والمرونة" (المتعلق بالمقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة) و"المشتريات العامة المستدامة باستخدام تحليلات البيانات" (المتعلق بالمقصد 12.7 من أهداف التنمية المستدامة) و"القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة" (المتعلق بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة). وحرصًا منا على التوضيح، اخترنا مثالًا واحدًا اعتمدناه ليعبر عن المهام الرقابية على تنفيذ مقاصد وطنية ضمن أهداف التنمية المستدامة، وتتعلق هذه المقاصد بالقضاء على العنف الزوجي ضد المرأة وكان الدافع وراءها هو حملة الأمم المتحدة للمرأة "لوّن العالم برتقاليًا". ويقدم كل فصل قوائم مرجعية خاصة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لضمان الالتزام بمتطلبات المعايير ذات الصلة (لا سيما معايير الإيساي)، فضلًا عن تسليط الضوء على "الأثر الرقابي"، والتركيز على الأسئلة التي قد تطرحها الأجهزة العليا للرقابة في كل مرحلة من مراحل المهمة الرقابية لتعزيز الأثر الرقابي.

وأخيرًا، تقدم الملاحق 1 و2 و3 أمثلة على الأدوات المتعلقة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تحليل أصحاب المصلحة ومصفوفة تصميم المهام الرقابية ومصفوفة النتائج الرقابية.

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن امتناننا العميق للفريق العالمي الذي كتب النسخة التجريبية من نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة في عام 2020 وأجرى تحديثها في عام 2024. بالإضافة إلى فريق مبادرة تنمية الإنتوساي، يضم الفريق العالمي خبراء من كل من الأجهزة العليا للرقابة من الهند ومالطا والولايات المتحدة الأمريكية وشعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة مع المساهمات من لجنة الخبراء في الإدارة العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ولجنة الإنتوساي الفرعية للرقابة على الأداء والجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل وفنلندا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العفو الدولية. كما نتقدم بالشكر لجميع الموجهين والمشاركين من الـ 49 جهازًا من الأجهزة العليا للرقابة الذين قاموا بتجربة نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة وقدموا ملاحظات مستفيضة تم على أساسها تحديث النموذج.

الفصل 1
تحديد السياق

1.1. نظرة عامة

يحدد جدول أعمال 2030، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة في عام 2016، رؤية تحويلية وطموحة طويلة الأجل نحو الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويقترح الجدول خطة عمل متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

إن جدول أعمال 2030 يتضمن 17 هدفًا للتنمية المستدامة، والتي يتفرع منها غايات كمية ونوعية تغطي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة التي تعتزم تحقيقها في عام 2030. وتحظى جميع أهداف التنمية المستدامة بالقدر نفسه من الأهمية، حيث يقتضي جدول الأعمال عدم وجود أي تسلسل أو هيمنة فيما بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة ويسلط الضوء على أوجه الترابط بينها.

تشمل الأهداف 16 مجالًا مواضيعيًا في جميع أبعاد التنمية المستدامة، بينما يتعلق الهدف 17 بالشراكات العالمية ووسائل التنفيذ (الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف). تنقسم أهداف التنمية المستدامة الـ 17 إلى 169 مقصدًا و248 مؤشرًا (231 مؤشرًا فريدًا من نوعه و13 مؤشرًا يتكررون في إطار هدفين أو ثلاثة أهداف مختلفة) لرصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي.

2.1. مبادئ جدول أعمال 2030

تحتل المبادئ التالية جوهر جدول أعمال 2030 الطموح والتحولي، وتوجه عملية تنفيذه. وتعبر أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها عن هذه المبادئ.

1.2.1. الملكية الوطنية

يقر جدول أعمال 2030 صراحة بأهمية الملكية الوطنية لإستراتيجيات التنمية. وتُعد أهداف التنمية المستدامة أهدافا عالمية ينبغي تبنيها خلال العمليات الوطنية لمعالجة الظروف الوطنية وكذلك لتحديد الأهداف الوطنية استنادًا إلى الأولويات الوطنية. ويُعد تبني السياق الوطني أمرًا بالغ الأهمية لضمان ملكية أهداف التنمية المستدامة.

مما يُعد اعترافًا بإمكانية تمتع كل دولة بمنهجيات ورؤى مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 59, A/RES/70/1). كما يُعد اعترافًا بأن المستويات الأولية للتنمية تختلف بين الدول، ويجب أن تحدد العمليات الوطنية المقاصد الواقعية ذات الصلة لكل دولة.

2.2.1. العمومية

يُمكن تطبيق جدول أعمال عام 2030 على نطاق عالمي وشامل. وتقتضي طبيعة التحديات الحالية التي تواجه التنمية ونطاقها أنه لم يعد بوسعنا التركيز على الدول النامية فقط، إذ تحتاج جميع الدول إلى دراسة موقفها من التنمية والتحديات التي تواجهها، ويجب أن تدرس أيضًا مدى تأثير الإجراءات التي ستتخذها على الآخرين في جميع أبعاد التنمية المستدامة. ويعتمد مدى ارتباط هذه الأهداف بالمجموعات المختلفة من الدول على مدى إدراك ما بينها من اختلافات في الموارد والقدرات والسياقات.

3.2.1. الشمول والمشاركة

نتجت صياغة جدول أعمال 2030 عن عملية تشاركية وشاملة. وقد تم اعتماد نهج تشاركي في جدول الأعمال وأهداف التنمية المستدامة، وركز هذا النهج على أهمية عمليات صنع القرار التشاركية الوطنية للتأكد من وجود مشاركة فعالة وذات مغزى بين الأفراد والمجتمع المدني على جميع المستويات، بداية من تكامل أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجيات الوطنية حتى التنفيذ والرصد والمراجعة على المستوى الوطني.

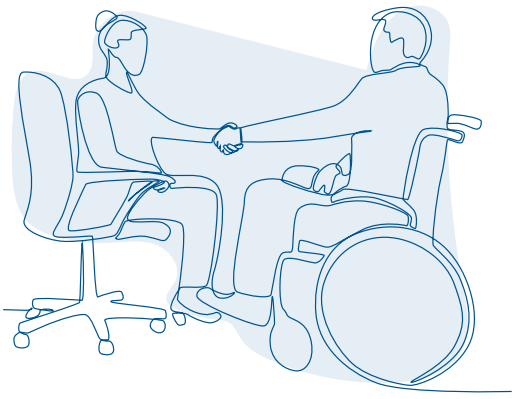

يتوافق هذا مع المقصد 7.16 الذي يدعو إلى "اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات"، ويتوافق كذلك مع التزام الخطة "بإطار عمل المتابعة والمراجعة القوي والطوعي والفعال والتشاركي والشفاف والمتكامل" لمساعدة الدول على تتبع التقدم لضمان عدم تخلف أحد عن الركب (الفقرة 72, A/RES/70/1).

4.2.1. عدم تخلف أحد عن الركب

إن مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب هو مبدأ مهم في جدول الأعمال. حيث يؤكد على الحاجة إلى معالجة جميع أشكال عدم المساواة والتمييز بين المجموعات المختلفة.[3] وتحتل المساواة وعدم التمييز وتساوي الفرص مكانة مهمة في رؤية جدول الأعمال (الفقرة 8 A/70/1)، وتهدف إلى ضمان دمج المجموعات المهمشة والمستبعدة والمستضعفة والحد من حالات عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. ويدعو جدول أعمال 2030 إلى الوصول إلى الحالات الأبعد ما تكون عن الركب أولًا.

5.2.1. التكامل

يدرك جدول أعمال 2023 أن الأبعاد المختلفة للتنمية مترابطة وتدعو للالتزام بنهج متكامل ومتوازن لتحقيق التنمية المستدامة. وتُعد أهداف

3 أجرت الأهداف الإنمائية للألفية قياسًا لمتوسط معدلات الفقر، ولكنها أخفقت في تحديد حالات عدم المساواة في الدخل.

التنمية المستدامة "متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة" (الفقرات 5 و18 و55، A/RES/70/1).

تشير العديد من أهداف التنمية المستدامة مباشرة إلى هذا النهج المتكامل، مثل المقصد 5.6 الذي يتناول إدارة الموارد المائية المتكاملة، والمقصد 3.11 الذي يتناول التخطيط للاستيطان البشري المتكامل، والمقصد 11.ب الذي يتناول تبني السياسات والخطط المتكاملة وتنفيذها في سبيل تحقيق الدمج وكفاءة الموارد وتخفيف آثار التغير المناخي وتكييفها والقدرة على التعامل مع الكوارث.

3.1. المتابعة والمراجعة

يلتزم جدول أعمال 2023 بالمشاركة في متابعة نظامية للتقدم المحرز ورصده ومراجعته بهدف المساهمة في التنفيذ الفعَّال ومساعدة الدول على تحقيق أقصى قدر من التقدم وتتبعه (الفقرة 72، A/RES/70/1). يحدد جدول الأعمال إطار المتابعة والمراجعة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز المساءلة ولدعم التعاون الدولي ولتشجيع التعلم المتبادل ولنشر الممارسات الجيدة (الفقرة 73، A/RES/70/1). ستكون عمليات المراجعة طوعية وستتولى الحكومة قيادتها؛ وستراعي الواقع الوطني والقدرات ومستويات التنمية المحلية.

تبدأ عمليات المراجعة على الصعيد الوطني مما يُثري الأصعدة الإقليمية والعالمية. وينطوي الصعيد العالمي على عدة عناصر مختلفة. وتُعد المراجعات الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تكميلية، وهذا بالإضافة إلى مدخلات المنظمات والجهات الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة (تقرير الأمين العام 15 يناير 2016، A/70/684).

يكمن جوهر إطار المراجعة في الصعيد الوطني. ويحث جدول أعمال 2030 الدول الأعضاء على "إجراء مراجعات منتظمة وشاملة للتقدم على الصعيدين الوطني ودون الوطني التي تتبناها الدولة وتوجهها. وينبغي أن تستند هذه المراجعات إلى مساهمات الشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، تماشيًا مع الظروف والسياسات والأولويات الوطنية. ويمكن للبرلمانات الوطنية وكذلك المؤسسات الأخرى دعم هذه العمليات" (الفقرة 97، A/RES/70/1).

ومن المتوقع استفادة الدول من آلياتها الوطنية في عمليات التخطيط والمراجعة الحالية، وتكييف المؤشرات، ووضع المعايير، ورصد التقدم المحرز، وتحديد الثغرات والتحديات، وإعداد التقارير والمتابعة.

تهدف المراجعة العالمية إلى دعم تنفيذ جدول الأعمال على المستوى الوطني، حيث أنها تعتمد على نتائج مراجعات التقدم دون الوطنية والوطنية والإقليمية. كما يرمي نظام المراجعة العالمية إلى أن يكون شاملًا وأن يعزز الفهم الشامل لعملية التنفيذ، مع تسليط الضوء على أوجه الترابط المهمة بين الأبعاد المختلفة.

يؤدي المنتدى السياسي رفيع المستوى دورًا مركزيًا في ضمان المتابعة والمراجعة المتسقة على المستوى العالمي (الفقرة 28، A/RES/70/1). يجتمع المنتدى السياسي رفيع المستوى كل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة (على مستوى رؤساء الدول والحكومات) وسنويًا برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).[4]

4 لمزيد من التفاصيل بشأن المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة تفضل بزيارة الرابط التالي https://hlpf.un.org/

4.1. تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عند منتصف الطريق

شهدت السنوات الماضية، تزايدًا ملحوظًا في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأحرزت الدول تقدمًا ملحوظًا في مختلف المجالات. وقد ساهمت الأجهزة العليا للرقابة في العديد من البلدان في ذلك من خلال إجراء مهام رقابية على الجاهزية الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، وبحلول نهاية عام 2023، وفي منتصف الموعد النهائي لعام 2030، كانت أهداف التنمية المستدامة خارج المسار الصحيح. ولقد أدت الأزمات الأخيرة إلى تقويض الإنجازات المبكرة التي تحققت في العديد من أهداف التنمية المستدامة بشكل خطير حيث تعثر التقدم في تحقيق عدد من المقاصد أو شهد تراجعًا.[5] وفي ضوء هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى بذل جهود متجددة لإعادة توجيه الموارد، والهياكل الأساسية المؤسسية، والمعرفة التقنية وطرق العمل والبرامج لتعزيز التقدم نحو تحقيق تطلعات أهداف التنمية المستدامة.

كجزء من الجهود العالمية لمواجهة هذا التحدي، يحشد نظام الأمم المتحدة الإنمائي موارده وراء اثنتي عشرة مبادرة عالية التأثير للمساعدة في الارتقاء بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع.[6] وتركز هذه المبادرات على ثلاثة مجالات رئيسة ألا وهي: التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل التنفيذ، وقضية المساواة بين الجنسين التي تمس جميع المجالات. تشمل المبادرات:

1. البنية التحتية العامة الرقمية: توسيع نطاق النظم الرقمية الشاملة والمنفتحة لأهداف التنمية المستدامة.
2. اتفاقيات الطاقة: تعزيز الطموح لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة.
3. تحويل النظم الغذائية: تحويل النظم الغذائية من أجل عالم مستدام خال من الجوع.
4. حكومة المستقبل: بناء قدرات القطاع العام من أجل المستقبل.
5. المسرّع العالمي: المسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحولات عادلة.
6. التحالف المحلي لعام 2030: دفع مسار التحولات الرئيسة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
7. قيادة الطبيعة للتحول الاقتصادي: الاستفادة من قوة التنوع البيولوجي والطبيعة لدفع التقدم الاقتصادي العادل.
8. قوة البيانات: إطلاق توزيعات البيانات لأهداف التنمية المستدامة.
9. مبادرة تسليط الضوء: للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
10. تحفيز أهداف التنمية المستدامة: توسيع نطاق التمويل المستدام طويل الأجل وبتكلفة مناسبة لأهداف التنمية المستدامة.
11. تحويل التجارة: التحول الجذري لتعزيز التنمية الاقتصادية.
12. تحويل التعليم: التعلم لبناء مستقبل أفضل للجميع.

ستتطور التزامات البلدان بحشد الموارد والجهود حول هذه المجالات الاثني عشر وسيتم تحديدها بشكل أكبر. وعلى الرغم من ذلك، قد تشكل هذه المبادرات نقطة انطلاق للأجهزة العليا للرقابة لاختيار المجالات المتعلقة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تُلم بهذه المبادرات وتستقي معلومات تتعلق بكيفية التزام بلدانها على وجه التحديد بالمساهمة أو الاستفادة من الجهود المتعلقة بأي من هذه المبادرات.

تحتوي الفصول التالية على تعريفات وإرشادات عملية وأمثلة لدعم الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ مهام رقابية فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

---

5 يتوفر "تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022" الصادر عن الأمم المتحددة عام 2022، نيويورك، ص 12 و22، عبر الرابط https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/ ويتوفر "تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023" الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2023، إصدار خاص. نحو خطة إنقاذ الناس والكوكب"، نيويورك، عبر الرابط: https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf

6 تم إطلاق هذه المبادرات في قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023. تتوفر المزيد من التفاصيل عبر الرابط https://sdgs.un.org/SDGSummitActions/HII

الفصل 2
إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: التعاريف والمفاهيم الأساسية وإجراءات المهام الرقابية

يتناول هذا الفصل فهم مبادرة تنمية الإنتوساي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما يحدد المدخلين الرئيسيين ويشرح المفاهيم الأساسية ذات الصلة ويقدم نظرة عامة عن المهمة الرقابية المستندة إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتي يجب اتباعها لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

1.2. تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يرد أدناه فهم مبادرة تنمية الإنتوساي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويستند هذا التعريف إلى التعريف المقدم في نسخة 2020 من نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة. علمًا بأن هذا التعريف تم تحديثه وفقًا لملاحظات الفرق الرقابية التي قامت بتجربة النموذج الرقابي.

إطار 1. تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تمثل المهام الرقابية علي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أحد أنواع رقابة الأداء التي تتماشى مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتُجرى على المستوى الوطني لتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك باستخدام نهج الحكومة الشاملة.

يوجد مساران رئيسان لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

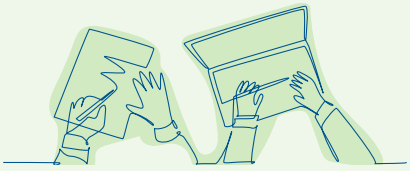

العمليات

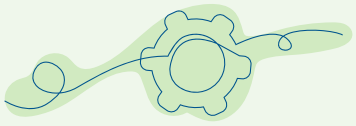

إجراء المهام الرقابية على أداء **العمليات الحكومية** لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

ستركز **المهام الرقابية المعتمدة على مدخل العمليات** على الإجراءات المتبعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني عبر القطاعات ومستويات الحكومة **(نهج الحكومة الشاملة)**.

يمكن أن تركز الرقابة بشكل محدد على العمليات المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وعدم تخلف أحد عن الركب و/أو العمليات الأخرى.

البرامج

إجراء المهام الرقابية على تنفيذ **مجموعة البرامج** التي تسهم في تحقيق **مقاصد محددة متعلقة بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة** (إما *مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها وطنيًا أو أغراض ومقاصد برامجية تتعلق بالنهوض بالمقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة في السياق الوطني*).

يتعين أن تقدم **المهام الرقابية البرامجية** استنتاجات حول الجهود التي تبذلها الحكومات لضمان **اتساق السياسات وإدماجها** في تنفيذ البرامج التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تتضمن المهام الرقابية البرامجية أيضًا أهدافًا وأسئلة تسمح للمدقق بتقديم استنتاجات حول من جهود الحكومة لتحقيق مبادئ عدم تخلف أحد عن الركب ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

يبين الشكل التالي كيفية ارتباط مهام رقابة العمليات والمهام الرقابية البرامجية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ببعضها بعض.

شكل 1. مدخلين لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن هذين المدخلين المخصصين لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مترابطان ويعزز كل منهما الآخر على المستويين الإستراتيجي والرقابي. ونوصي الأجهزة العليا للرقابة بأن تدرج بشكل إستراتيجي المهام الرقابية باستخدام المدخلين في المحافظ الرقابية الخاصة بها. يتناول الفصل 3 مزيدًا من التفاصيل المتعلقة بتضمين المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إعداد الخطة الرقابية الإستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة.

عند تحديد المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم تسليط الضوء على الفرق بين المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأعمال الرقابية الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

إطار 2. المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالمهام الرقابية الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

تمثل المهام الرقابية التي تجرى وفقًا للتعريف والمبادئ المبينة في الإطار 1 مهامًا رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل أهداف هذه المهام تقييم أداء العمليات أو تنفيذ مجموعة من البرامج الموضوعة لتحقيق النتائج الوطنية المرتبطة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة. . وتأخذ بعين الاعتبار مدى اتساق السياسات وتكاملها عبر القطاعات والمستويات الحكومية، وكيفية إشراك الحكومة لأصحاب المصلحة وعدم تخلف أحد عن الركب. وستتضمن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة النتائج والتوصيات المتعلقة بهذه العناصر، لأنها جزء من أهداف ونطاق الرقابة.

نظرًا لنطاق أهداف التنمية المستدامة الواسع فإن جميع الموضوعات الرقابية المرجحة تقريبًا ذات صلة ويمكن ربطها بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها أثناء اختيار المهام الرقابية والتخطيط لها. وتتضمن العديد من تقارير رقابة الأداء التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة بشكل روتيني نتائج وتوصيات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة بشكل عام. . ومع ذلك، لا تعد هذه مهامًا رقابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأنها لا تتضمن أهداف وأسئلة رقابية متعلقة بعمليات أهداف التنمية المستدامة أو بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، كما أنها لا تقدم استنتاجات حول اتساق السياسات، و/أو إشراك أصحاب المصلحة، و/أو عدم تخلف أحد عن الركب. يمكن اعتبار هذه المهام الرقابية بمثابة "مهام رقابية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة".

2.2. فهم إجراءات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

يقر جدول أعمال 2030 صراحة بأهمية الملكية الوطنية لإستراتيجيات التنمية المستدامة. ويكمن نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو فشلها في الصعيدين الوطني والمحلي. كما تعرف مقاصد أهداف التنمية بأنها طموحة وعالمية "إذ تحدد كل حكومة مقاصدها الوطنية مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الوطنية. وستحدد كل حكومة أيضًا كيفية دمج هذه الأهداف العالمية الطموحة في عمليات التخطيط الوطني والسياسات والإستراتيجيات" (الفقرة 55، A/RES/70/1).

يؤكد جدول أعمال 2030 على إمكانية تمتع كل دولة بمنهجيات ورؤى مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة (الفقرة 95، A/RES/70/1). كما تقر أيضًا بوجود تباين في مستويات التنمية الأولية بين الدول، وأن العمليات الوطنية ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع مقاصد ذات صلة وواقعية لكل بلد. لذلك، من المتوقع أن يحدد كل بلد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ويعطيها الأولوية بناءً على الأولويات الوطنية. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان أن تضع مؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني لاستكمال مجموعة المؤشرات العالمية في رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمقاصد ومراجعته.

1.2.2. العمليات والآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يعتمد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل دولة على وضع ترتيبات وعمليات مؤسسية متخصصة وفعالة تهدف إلى ما يلي:

- رفع الوعي العام.
- إشراك أصحاب المصلحة المتعددين.
- إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات والسياسات على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. ضمان الاتساق الأفقي والرأسي للسياسات.
- تحديد الاحتياجات المالية وتعبئة الموارد المالية (بما في ذلك الميزانيات العامة وتعبئة الموارد الخاصة).
- الرصد وإعداد التقارير والمساءلة.
- تقييم المخاطر.

وقد قام المدققون بفحص ما إذا كانت البلدان قد أحدثت هذه الترتيبات وهذه العمليات المؤسسية، خلال المهام الرقابية على الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي منتصف تنفيذ جدول أعمال عام، 2023 سيركز المدققون على تقييم أداء تلك العمليات المؤسسية وكذلك البرامج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وبذلك، يمكنهم أن يتبعوا تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوارد في الإطار 1.

للاطلاع على وصف للعمليات ومصادر المعلومات ذات الصلة، انظر المبادئ التوجيهية لمبادرة تنمية الإنتوساي بشأن المهام الرقابية على الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة[7] والقائمة التالية للقراءات المختارة.

7 https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/isam/guidance-publications

إطار 3. قراءات مختارة لمصادر المعايير الرقابية

يتوفر *دليل إعداد المراجعات الوطنية الطوعية*، الأمم المتحدة 2020، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، أكتوبر. عبر الرابط **https://hlpf.un.org/sites/default/files/migrated/documents/29410VNR_Handbook_2022_English.pdf**

تتوفر مجموعة من الرسائل الرئيسة والمراجعات الوطنية الطوعية - سنوات مختلفة. عبر الرابط **https://hlpf.un.org/vnrs/key-documents**

الترتيبات المؤسسية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 2021: *تقرير القطاع العام العالمي لعام 2021، تقييم السنوات الخمس*، شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، أغسطس. عبر الرابط **https://publicadministration.desa.un.org/publications/world-public-sector-report-2021**

إشراك أصحاب المصلحة وخطة عمل 2030، الأمم المتحدة 2020، *الدليل العملي*، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، نيويورك، أبريل. متاح باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية عبر الرابط **https://sdgs.un.org/publications/stakeholder-engagement-and-2030-agenda-practical-guide-24556**

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2017، *تعميم جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. الدليل المرجعي لفرق الأمم المتحدة القطرية*، مارس. متاح على **https://unsdg.un.org/download/319/503**

إرشادات للمدققين

1.1.2.2. يجب مراعاة العمليات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها

استنادًا إلى نتائج المهام الرقابية المجراة على الجاهزية، يمكن للمدققين اختيار عملية أو أكثر من العمليات المذكورة أعلاه لتقييم أدائها. ونوصي باختيار العمليات التي تتعلق بالتنفيذ أو المتابعة والمراجعة بدلًا من التخطيط، حيث إننا وصلنا إلى منتصف الطريق نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. كما يتعين على المدققين أن يكونوا على دراية كبيرة بالإستراتيجيات والجهود التي تبذلها البلدان لتعجيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. (راجع الفصل 1 والإطار 4 أدناه ما بعده.)

إطار 4. إستراتيجية كينيا لتعجيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

في عام 2022، وضعت حكومة كينيا إستراتيجية للتعافي وتعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية أصحاب المصلحة المتعددين. وتركز على المداخل الحاسمة والجهود المبذولة للتغلب على العقبات والتدخلات التي تم الاضطلاع بها لتسريع تنفيذ أهداف محددة للتنمية المستدامة. وتشمل الأهداف الإستراتيجية الثلاثة ما يلي: (1) تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي واستدامته من أجل اقتصاد شامل ومتنوع وقادر على المنافسة والمرونة؛ (2) تعزيز آليات التنسيق لمعالجة أوجه التفاوت التي تشمل أوجه عدم المساواة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص بين الأجيال للنهوض بالسكان الذين تخلفوا عن الركب؛ (3) الاستفادة من الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي وتنمية القدرة على حشد التمويل الأخضر لزيادة الاستثمار في التصدي لتغير المناخ والنمو الأخضر.[8]

على سبيل المثال، يمكن أن تتمثل إحدى العمليات التي يمكن اختيارها في عملية إعداد التقارير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني (مثل البيانات، والتقارير الوطنية، والمراجعة الوطنية الطوعية). وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح في الإطار 1 (تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة)، يمكن للمدققين التركيز على العمليات المتعلقة بعدم تخلف أحد عن الركب أو إشراك أصحاب المصلحة المتعددين.

8 https://sdgs.planning.go.ke/wp-content/uploads/2022/12/18-11-22-Final-SDGs-Recovery-and-Acceleration-Strategy.pdf

إطار 5. مراجعة الاستعراض الطوعي الوطني في إندونيسيا

في عام 2021، طلبت وزارة التخطيط الإنمائي الوطني من الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا إجراء مراجعة على الاستعراض الطوعي الوطني في إندونيسيا 2021. ووجدت هذه المراجعة أن الحكومة حافظت على الاستمرارية والمواءمة في الكشف عن المعلومات والتحليل بين الاستعراض الطوعي الوطني لعام 2021 وذلك الذي أجري في عامي 2017 و2019. وقد أوصى الجهاز الأعلى للرقابة الحكومة بأن تضع في اعتبارها استدامة الموارد، وأهمية البيانات والمعلومات، ونتائج المهام الرقابية الخارجية وإجراءات المتابعة الخاصة بها وأهمية متابعة عملية تطوير الاستعراض الطوعي الوطني المحدد في دليل الأمم المتحدة لإعداد المراجعات الوطنية الطوعية (الإصدار 2021).[9]

2.1.2.2. تحديد نطاق الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على العمليات

يمكن تحديد نطاق الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على العمليات بطرق مختلفة. كما يمكن تحديد نطاق المهام الرقابية على نطاق أوسع والنظر في أداء العمليات المختلفة التي وضعت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني (مثل الإستراتيجية والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين).

بدلاً من ذلك، يمكن تحديد نطاق الرقابة بصورة أضيق والتركيز على عملية واحدة معينة (مثل، وضع الميزانية وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وعدم تخلف أحد عن الركب). ويمكن أن تتعلق هذه العملية المحددة بتنفيذ مجالات محددة من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، إذا ركزت المهام الرقابية على الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (تغير المناخ)، يمكن أن تقيم المهام الرقابية أداء إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تصميم خطط التكيف الوطنية لتغير المناخ وتنفيذها.

إذا اختار الفريق الرقابي أكثر من عملية، نوصي باختيار عمليات متعلقة ببعضها البعض، وذلك للحفاظ على قابلية إدارة نطاق الرقابة والسماح للفريق الرقابي بالانتهاء من أداء تلك العمليات (وليس مجرد وجودها فقط).

3.1.2.2. تقييم أداء العمليات والآليات المؤسسية بدلًا من مجرد وجودها

في حين ركزت المهام الرقابية التي أجريت على الجاهزية على ما إذا كانت الحكومات قد وضعت مجموعة من العمليات والآليات المؤسسية لتكون مستعدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فستختار المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عملية مؤسسية واحدة أو أكثر وتقيم أداءها من خلال أهداف محددة وأسئلة رقابية تسمح للمدققين باستنتاج كيفية عمل العملية أو العمليات المحددة فعليًا (الاقتصاد والكفاءة والفعالية).

9 https://www.bpk.go.id/assets/files/storage/2021/07/Review-Report-on-VNR-SDGs-Indonesia-of-2021-EN.pdf

إطار 6. مثال على إجراء مهام رقابية على أداء آليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين

في عام 2019، عززت إسبانيا الترتيبات المؤسسية لتنفيذ جدول أعمال عام من خلال إنشاء هيئتين جديدتين. تتحمل اللجنة الوطنية لجدول أعمال 2030 مسؤولية تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع مناطق الحكم الذاتي والحكومات المحلية من خلال تسهيل التعاون والاتصال والإجراءات المشتركة وتبادل المعلومات. يتحمل مجلس التنمية المستدامة الذي يعمل كهيئة استشارية مسؤولية إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية. كما يتحمل المجلس أيضًا مسؤولية إعداد تقرير رصد بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استنادًا إلى المعلومات والإحصاءات المتاحة من خلال مختلف المنظمات الأعضاء في المجلس.[10] ويهدف التقرير إلى فتح الفرص لإشراك مختلف أصحاب المصلحة وكذلك إظهار القيمة المضافة في التقارير والدراسات والإحصاءات التي طورتها وجمعتها الجهات الفاعلة من غير الدول.[11]

يمكن **للمهام الرقابية** التحقق مما إذا كان *مجلس التنمية المستدامة* يؤدي مهامه المتعلقة بالمشاركة وإعداد التقارير بفعالية أم لا. ويمكن أن تشمل أمثلة الأسئلة/الأسئلة الفرعية المحتملة ما يلي:

- هل يشرك المجلس أعضاءه على نحو فعال في الوفاء بمسؤولياته؟

هل يعقد المجلس اجتماعاته بشكل دوري وفقًا لجدول زمني محدد؟ هل يشارك الأعضاء بشكل دوري في الاجتماعات؟ هل توجد قنوات منتظمة ومؤسسية للتواصل مع الأعضاء بين الاجتماعات؟

- هل يتمكن المجلس من إعداد تقارير الرصد لأصحاب المصلحة المتعددين على نحو فعال؟

كيف يجمع المجلس المعلومات والإحصاءات والمدخلات من أعضائها؟ هل يشارك الأعضاء بانتظام في جمع المعلومات وإعداد التقارير؟ هل تناقش مسودات التقارير مع جميع الأعضاء؟ هل تدرج التعليقات الواردة من الأعضاء في مشاريع التقارير؟ هل أبلغ الأعضاء بكيفية استخدام مدخلاتهم في التقارير؟

- هل يقيم المجلس ما إذا كانت تقاريره تؤدي مهامها بفعالية؟

هل يرصد المجلس استخدام تقاريره؟ هل يتتبع المجلس أثر تقاريره ويراجعها؟ هل يبلغ المجلس أعضاءه باستخدام التقارير التي أسهموا فيها؟

أمثلة مختارة للمصادر المحتملة لمعايير المهام الرقابية: جدول أعمال 2030؛ مبادئ لجنة الخبراء في الإدارة العامة للحوكمة الفعالة؛ تقرير القطاع العام العالمي لعام 2018؛ الأمر DSA/819/2020، بتاريخ 3 سبتمبر، الذي ينظم تكوين مجلس التنمية المستدامة وتشغيله.

10 تم إعداده من جانب 48 ممثلًا للجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك: 11 جهة من القطاع الخاص و3 من الجامعات ومراكز البحوث و14 من أهم المنصات والشبكات في المجتمع المدني و10 من المنظمات التي تمثل المصالح الاجتماعية و3 من قطاع ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و7 من الخبراء في مجال التنمية المستدامة، فضلًا عن عضوين من الهيئة المشتركة بين الأقاليم. . راجع الجريدة الرسمية للدولة، 23 فبراير 2019، متاحة باللغة الإسبانية عبر الرابط **https://boe.es/boe/dias/2019/02/23/pdfs/BOE-A-2019-2554.pdf**

11 **https://elpais.com/elpais/2019/02/25/planeta_futuro/1551122110_492670.html**

2.2.2. تحديد أهداف التنمية المستدامة في السياقات الوطنية

تتفرع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 إلى 169 مقصدًا، من بينها 107 مقاصد مواضيعية (وهي مرقمة عدديًا، مثل المقصد 1.3)، و62 مقصدًا تركز على وسائل التنفيذ (المرقمة بالحروف، مثل المقصد 3.ب). وتتنوع صياغة الأهداف الموضوعية بشكل ملحوظ. كما يُشير بعضها إلى وجود هدف واحد على الأقل. وتوجه بعض الأهداف نحو العمليات (على سبيل المثال، الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة ومقاصده المتعلقة بالهياكل الأساسية والتصنيع والابتكار) أكثر من كونها موجهة نحو تحقيق الأهداف والنتائج. ومن بين الأهداف الموجهة نحو النتائج، يمكن قياس بعض هذه الأهداف كميًا بشكل كلي (مثل المقصد 1.1) بينما لا يمكن قياس بعضها الآخر إلا بشكل جزئي. وتشير بعض الأهداف إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية) بينما تركز أهداف أخرى فقط على واحد أو اثنين من الأبعاد المحددة.

إطار 7. الأهداف العالمية المواضيعية مقارنة بوسائل تنفيذ المقاصد العالمية

3 الصحة الجيدة والرفاه

يركز **المقصد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة** (المقصد العالمي المواضيعي) على الحد من وفيات الأمهات (*"يهدف إلى خفض معدّل الوفيات بين الأمهات على مستوى العالم ليصل إلى أقل من 70 لكل 100,000 حالة ولادة حية بحلول عام 2030"*).

يركز **المقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة** (وسائل تنفيذ المقاصد العالمية) على تعزيز القدرة على إدارة المخاطر الصحية ("تعزيز قدرة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية").[12]

لا تتضمن غالبية مقاصد أهداف التنمية المستدامة العالمية ومؤشراتها قيمًا كمية محددة، مما يجعل من الصعب تحديد معيار واضح لقياس نجاح عملية التنفيذ أو فشلها، لا سيما وأن هذا المعيار يتأثر بالظروف الخاصة بكل دولة. فعلى سبيل المثال، قد تقبل إحدى الدول بفقدان 50% من مساحة أراضيها الرطبة (المقصد 1.6.6 من أهداف التنمية المستدامة)، بينما قد لا تسمح دولة أخرى بذلك.[13] ولا يحدد جدول أعمال 2030 تلك المستويات، والأمر متروك للبلدان لاتخاذ قراراتها بناءً على ظروفها الوطنية.

أجرت العديد من البلدان تحليلًا للثغرات، وأعطت الأولوية لأهداف التنمية المستدامة الوطنية، ووضعت خطوط أساس ومعايير أو قيم مستهدفة ملاءمة للظروف الوطنية. إلا أن بعض البلدان لم تعط الأولوية لمقاصد أهداف التنمية المستدامة ولم تعدل القيم والمؤشرات المستهدفة لتتناسب مع تلك الظروف. وبالنسبة لـ 24 دولة عبر مناطق مختلفة، حددت 79% من تلك الدول أهدافًا وطنية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2021، بينما لم تتجاوز نسبة الدول التي حددت مؤشرات وطنية إضافية لاستكمال إطار المؤشر العالمي 47%.[14]

يمثل تعقيد الأهداف والمقاصد وكذلك القيود المفروضة على البيانات تحديات كبيرة في تحديد الأولويات. وقد وُضعت منهجيات مختلفة على مر الزمن للمساعدة على إعطاء الأولوية للأهداف على الصعيد الوطني وتحديد القيم الوطنية المستهدفة (مثل نهج تحديد المقاصد الوطنية لأهداف التنمية المستدامة للموارد الطبيعية). وتحتاج البلدان إلى الدعم للحد من تعقيد إطار أهداف التنمية المستدامة ولتحسين المقاصد الوطنية التي يمكن إدارتها وتحديد أولوياتها.[15] إلا أن ذلك قد يدفع الدول إلى اختيار مقاصد وقيم سهلة المنال أو الاكتفاء بالاعتماد على المقاصد العالمية دون تعديل، ما يعيق استثمارها الحقيقي في الإمكانات التحويلية لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

12 دعمت مبادرة تنمية الإنتوساي المهام الرقابية التي أجريت على أنظمة الصحة العامة الوطنية القوية والمرنة (المرتبطة بالمقصد 3.د): https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation/sdg-3-d

13 مقالة المعهد الدولي للتنمية المستدامة عن "الأهداف والمؤشرات والمعايير على الصعيد الوطني لإدارة الموارد الطبيعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، https://sdg.iisd.org/commentary/guest-articles/national-level-targets-indicators-and-benchmarks-for-management-of-natural-resources-to-achieve-the-sustainable-development-goals/

14 تقرير القطاع العام العالمي لعام 2021، الفصل 2 https://publicadministration.un.org/Portals/1/WPSR2021_Chapter2_20Aug-Final.pdf

15 ألين سي ومترنيشت جي وويدمان تي (2019) إعطاء الأولوية لمقاصد أهداف التنمية المستدامة: تقييم خطوط الأساس والثغرات والروابط المتداخلة. علوم الاستدامة، 14, 421-438. https://doi.org/10.1007/s11625-018-0596-8

تُشكّل خطوة تحديد أهداف التنمية المستدامة الوطنية وتحديد أولوياتها من قبل الدول عنصرًا مهمًا في الرقابة البرامجية على أهداف التنمية المستدامة، وذلك على النحو المُفصّل أدناه.

إطار 8. كولومبيا: تحديد الأهداف والمؤشرات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها

حددت الوثيقة CONPES 3918 (2018) إستراتيجية التنفيذ الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في كولومبيا.[16] ومنحت الوثيقة الأولوية لـ 147 مقصدًا و156 مؤشرًا معتمدة على السياسات الوطنية فقط. ومن بين هذه المقاصد، أعطت الوثيقة الأولوية لمقاصد 16 هدفًا وطنيًا من أهداف التنمية المستدامة مع خطوط أساس وأهداف وسيطة وكيانات مسؤولة ومؤشرات ذات صلة. وقام الجهاز الأعلى للرقابة في كولومبيا بتقييم مواءمة CONPES 3918 مع المقاصد والمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2019.

إطار 9. مثال من الرقابة التعاونية للمشتريات العامة المستدامة بشأن كيفية اختلاف المقاصد الوطنية عبر البلدان

شارك 14 جهازًا من الأجهزة العليا للرقابة التابعة للأولاسافس في المهام الرقابية التعاونية التي أجريت على المشتريات العامة المستدامة باستخدام تحليل البيانات (CASP) ، وهي مرتبطة بالمقصد 7.12 من أهداف التنمية المستدامة ("تعزيز ممارسات المشتريات العامة المستدامة وفقًا للسياسات والأولويات الوطنية"). ووجدت غالبية هذه الأجهزة أنه في حين اعتمدت الحكومات الوطنية جدول أعمال 2030، فإن برامجها الرامية إلى تنفيذ هذا المقصد تختلف عن بعضها بعض، كما هو متوقع، بسبب تعديلها لتتماشى مع السياقات والموارد والأولويات الوطنية.[17]

إرشادات للمدققين

1.2.2.2. تقدم المقاصد الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مدخل للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

بما أن أهداف التنمية المستدامة هي مجالات واسعة تغطي مقاصد متعددة، فإننا نوصي بالتركيز على مقاصد محددة لإبقاء نطاق المهام الرقابية قابلًا للإدارة وللسماح بإجراء دراسة متعمقة للموضوع.

قامت الأجهزة العليا للرقابة التي أجرت مهام رقابية على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفحص العملية الوطنية المتبعة لدمج أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في السياق الوطني. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة الاستفادة من رقابة الجاهزية في تحديد الأهداف التي تم دمجها في السياق الوطني على النحو المتوخى في جدول الأعمال والاختيار من بينها أهداف التنمية المستدامة التي ستجري مهامًا رقابية على تنفيذها. وإذا لم تحدد البلد أهداف التنمية المستدامة الوطنية، فسيتبع اختيار أهداف التنمية المستدامة التي ستخضع للرقابة خطوات مختلفة كما هو موضح في القسم الفرعي 3.2.2.2. *"البلدان التي لم تحدد مقاصد وطنية لأهداف التنمية المستدامة"* الوارد أدناه.

2.2.2.2. يمكن أن تختلف المقاصد العالمية والمقاصد الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (وغالبًا ما تكون كذلك)

يمكن أن تختلف المقاصد الوطنية في كثير من الأحيان عن الأهداف والمؤشرات العالمية. وينبغي أن تصمم المقاصد الوطنية على النحو الأمثل لجعلها ذات صلة بالسياق المحلي وتعبر عنه. وعندما تحدد البلدان مقاصدها الوطنية، ستختلف مستويات التوافق بين المقاصد العالمية والوطنية لأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يمكن أن تختلف المقاصد والمؤشرات المحددة لتحقيق الهدف نفسه في بلدان مختلفة. ويوضح الجدول التالي مثالًا على ذلك في دولة كولومبيا:

16 https://colaboracion.dnp.gov.co/CDT/Conpes/Económicos/3918.pdf

17 يمكنك العثور على مزيد من المعلومات المتعلقة بالمهام الرقابية التعاونية للمشتريات العامة على الرابط التالي https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation/casp

جدول 1. مثال على مقاصد أهداف التنمية المستدامة الوطنية المحددة في كولومبيا ومواءمتها مع المقاصد العالمية

أهداف التنمية المستدامة	مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها	المقاصد والمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في كولومبيا	المواءمة بين المقاصد الوطنية والعالمية
	المقصد العالمي 2.1: بحلول عام 2030، خفض نسبة الفقر بجميع أبعاده التي تحددها التعريفات الوطنية، بين الرجال والنساء والأطفال من جميع الفئات العمرية إلى النصف بأقل تقدير. **المؤشر العالمي 2.2.1:** نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون تحت خط الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعريفات الوطنية	**المؤشر الوطني:** مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (%) خط الأساس عام (2015): 20.2% **المقصد الوطني لعام 2018:** 17.8% **المقصد الوطني لعام 2030:** 8.4%	2.1: عدم وضوح الطريقة التي يراعي بها المؤشر الوطني التصنيف (كما هو وارد في المقصد العالمي)
	المقصد العالمي 1.11: ضمان حصول الجميع بحلول عام 2030 على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة وتحسين الأحياء الفقيرة. **مؤشر عالمي 1.1.11:** نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية أو المساكن غير الملائمة.	**المؤشر الوطني:** الأسر الحضرية التي تعاني من عجز كمي في السكن (%) خط الأساس عام (2015): 6.7% **المقصد الوطني لعام 2018:** 5.5% **المقصد الوطني لعام 2030:** 2.7%	1.11: يُعد المؤشر غير كافٍ لتغطية نطاق المقصد الذي يطمح إلى تحقيق مدن شاملة آمنة ومرنة ومستدامة. ونتيجة لذلك، لا يأخذ هذا المقصد بعين الاعتبار أولويات مهمة تتضمن التخطيط الإقليمي والوقاية من الكوارث وجودة الهواء وإدارة النفايات والتنقل والمساحات العامة وأمن المواطنين.

المصادر: جدول أعمال 2030؛ تقرير الجهاز الأعلى للرقابة في كولومبيا (*"Revisión de la Integración de los Objetivos de Desarrollo Sostenible (ODS) en el documento CONPES 3918 de 2018 'Estrategia para la implementación de los Objetivos de Desarrollo Sostenible (ODS) en Colombia'"*, Informe 80116-077).

كما هو موضح في المثال الوارد أعلاه من كولومبيا، فقد تختلف المقاصد والمؤشرات الوطنية من حيث نطاقها ومصطلحاتها عن الإطار العالمي. ومع ذلك، يفضل مواءمة المقاصد الوطنية مع المقاصد العالمية حتى تتمتع هذه المقاصد الوطنية بطموح وطبيعة المقاصد العالمية وحتى تتمكن البلدان من إحراز تقدم نحوها.

وعند إجراء مهمة رقابية برامجية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يدرس المدققون مدى اختلاف المقصد الوطني عن المقصد العالمي ذي الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وهو ما قد يتحقق عبر فحص عدد من الجوانب، منها ما يلي:

- ما إذا كان المقصد الوطني المخصص يعبر عن طموح المقصد العالمي.
- شمولية المقصد الوطني.
- صلته بالسياق الوطني.
- مواءمة المؤشرات الوطنية أو دقتها مقارنة بالمؤشرات العالمية (مثل مستوى التصنيف).

يرجى الاطلاع على مثال كولومبيا في الجدول 1 وبعض الأمثلة الافتراضية في الإطار التالي.

إطار 10. أمثلة لتقييم مدى ملاءمة المقاصد الوطنية والعالمية

يركز **المقصد 1.4 من أهداف التنمية المستدامة** على ضمان إتمام جميع الفتيات والفتيان للتعليم الابتدائي والثانوي المجاني المنصف وعالي الجودة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية مجدية وفعالة بحلول 2030.[18] فإذا كان المقصد الوطني داخل بلد معين يرمي إلى توفير التعليم الابتدائي المجاني والمنصف وعالي الجودة لجميع الأطفال، سيكون هذا المقصد أقل في النطاق من المقصد العالمي لأنه لا يشمل التعليم الثانوي.ومع ذلك، فإن هذا المقصد الوطني يندرج بلا أدنى شك ضمن نطاق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والمقصد 1.4 من أهداف التنمية المستدامة.

يهدف **المقصد 3.3 من أهداف التنمية المستدامة** إلى وضع حد لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه وغيرها من الأمراض المعدية بحلول عام 2030.[19] ويجب مراعاة الأمثلة التي يقتضي فيها المقصد الوطني لبلد ما إنهاء وباء الإيدز والسل ومكافحة التهاب الكبد وغيرها من الأمراض المنقولة بالمياه. وفي هذا الصدد، نجد أن الملاريا غير واردة في المقصد الوطني، رغم النص عليها تحديدًا في المقصد 3.3 من أهداف التنمية المستدامة. وعليه، فقد يرغب الجهاز الأعلى للرقابة حينها في تقييم معدل ارتفاع الإصابة بالملاريا داخل البلاد، ومن ثم التعليق على مدى كفاية المقصد الوطني في معالجة الأمراض المعدية.

يهدف **المقصد 2.1 من أهداف التنمية المستدامة** إلى خفض ما لا يقل عن نصف نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار المندرجين تحت خط الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعريفات الوطنية بحلول عام 2030.[20] أما المقصد الوطني لبلد معين فقد يقتصر على خفض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر (بحسب التعريف الوطني) بنسبة 25% فقط. وقد يرى الجهاز الأعلى للرقابة بأن المقصد الوطني ليس طموحًا بما فيه الكفاية، لا سيما وأن المقصد 1.2 من أهداف التنمية المستدامة يهدف إلى خفض هذه النسبة بمقدار 50% على الأقل. ومع ذلك، وعند تقييم مدى كفاية المقصد الوطني، يجب على المرء أن يراعي معدلات الانتشار الأساسية داخل البلد وأن يكون على قدر من الحساسية تجاه الموارد المتاحة لمعالجة هذه القضية والعوامل الاقتصادية وكذلك أية معايير ثقافية ودينية واجتماعية مؤثرة. وربما ينتهي الجهاز الأعلى للرقابة بعد دراسة السياق الوطني إلى أن المقصد الوطني يتسم بالمعقولية وقابلية التحقيق بحسب سياق البلد، وأنه يمثل تحسنًا كبيرًا مقارنة بالوضع الراهن.

3.2.2.2. البلدان التي لم تحدد مقاصد وطنية لأهداف التنمية المستدامة

هناك بعض الدول التي لا تحدد مقاصد أو مؤشرات وطنية، سواء عامة أو معنية خصيصًا بمقاصد أهداف التنمية المستدامة المحددة التي يعتبرها الجهاز الأعلى للرقابة مندرجة ضمن مهمته الرقابية (فعلى سبيل المثال، قد تعطي بعض الدول الأولوية لعدد معين من المقاصد الوطنية فلا تحدد معايير محددة إلا لتلك المقاصد).

وفي هذه الحالة، يمكن للمدقق أن يركز على المقاصد التي تم تحديدها في البرامج والسياسات الوطنية ولها علاقة بالمقاصد العالمية من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المؤشرات المتاحة في النظام الإحصائي الوطني. فإذا لم تكن إحصاءات المؤشرات الوطنية متاحة، فقد يبحث المدقق عن مصادر بديلة للمعلومات مثل تولي مهمة جمع البيانات بنفسه مع الاستفادة من التقييمات النوعية للتقدم المحرز التي أجراها أصحاب المصلحة الموثوق بهم، أو استخدام البيانات البديلة أو البيانات الإدارية، وغيرها.

4.2.2.2. رسم خارطة لمقاصد البرامج الوطنية في ضوء مقاصد أهداف التنمية المستدامة

ليس من الضروري رسم خارطة للمقاصد للبرامج الوطنية في ضوء جميع أهداف التنمية المستدامة، حتى وإن كان بإمكان الأجهزة العليا للرقابة القيام بذلك على المستوى الإستراتيجي. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة رسم خارطة كاملة للبرامج والمؤشرات الوطنية المعنية بجميع الأهداف والمقاصد. ومن شأن هذه الخارطة أن تساعد في تحديد المقاصد ذات الأهمية التي يتعين إجراء مهام رقابية عليها، ويمكن الاسترشاد بها في عمل المدققين عند إجراء المهام الرقابية البرامجية لأهداف التنمية المستدامة.

18 هدف التنمية المستدامة 4: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg4

19 هدف التنمية المستدامة 3: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg3

20 هدف التنمية المستدامة 1: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg1

ويمكن لفريق المدققين التحقق أولًا مما إذا سبق للحكومة و/أو الجهاز الأعلى للرقابة إعداد هذه الخارطة للبرامج والمؤشرات الوطنية في ضوء الأهداف والمقاصد العالمية. فإن لم يكونا قد فعلا ذلك، فيتعين حينها على الفريق إعدادها بنفسه، ولكن للمقاصد التي تحظى بالاهتمام.

وتعد هذه الخارطة متوافقة مع نهج الحكومة الشاملة، ويمكن الاستفادة منها في تحديد جميع البرامج والجهات ذات الصلة بالمقصد أو المقاصد العالمية ذات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما وأنها تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات التي تتم بين مختلف هذه المقاصد. وبدلا من ذلك يمكن للفريق الرقابي اتباع نهج تصاعدي، والبدأ من مختلف البرامج الوطنية التي ستخضع للرقابة، ثم تحديد مقاصدها ورسم خارطة بها في ضوء مقاصد أهداف التنمية المستدامة المعبرة عنها مستخدمًا في ذلك نهج الحكومة الشاملة.

فعلى سبيل المثال، حدد الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو عدد المؤشرات المتاحة في النظام الإحصائي الوطني والتي لها مقاصد سبق تحديدها في السياسات/البرامج الوطنية المخصصة لجميع أهداف التنمية المستدامة. ثم حدد بعد ذلك البرامج الوطنية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، آخذًا في الاعتبار أوجه الترابط بين الأهداف.

جدول 2. تحديد المقاصد والمعايير الوطنية. مثال من الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو

أهداف التنمية المستدامة	عدد المقاصد العالمية	يتم اختيار عدد من المقاصد ومؤشر واحد على الأقل في النظام الإحصائي الوطني، فضلًا عن مقصد محدد على الصعيد الوطني
هدف التنمية المستدامة 1	7	4
هدف التنمية المستدامة 2	8	2
هدف التنمية المستدامة 3	13	9
هدف التنمية المستدامة 4	10	6
هدف التنمية المستدامة 5	9	4
هدف التنمية المستدامة 6	8	2
هدف التنمية المستدامة 7	5	3
هدف التنمية المستدامة 8	12	7
هدف التنمية المستدامة 9	8	1
هدف التنمية المستدامة 10	10	1
هدف التنمية المستدامة 11	10	2
هدف التنمية المستدامة 12	11	0
هدف التنمية المستدامة 13	5	0
هدف التنمية المستدامة 14	10	0
هدف التنمية المستدامة 15	12	1
هدف التنمية المستدامة 16	12	5
هدف التنمية المستدامة 17	19	2
الإجمالي	**169**	**49**

المصدر: الجهاز الأعلى للرقابة، بيرو (2023).

جدول 3. رسم خارطة للبرامج الوطنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. أمثلة مختارة

البرنامج:	الأمراض غير المعدية	الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات	البرنامج الوطني للدعم المباشر لأكثر الناس فقرًا
القطاع:	الصحة	الشؤون الداخلية	الرعاية الاجتماعية
أهداف التنمية المستدامة الرئيسة:	هدف التنمية المستدامة 3	هدف التنمية المستدامة 16	هدف التنمية المستدامة 1
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة:	-	هدف التنمية المستدامة 3	هدف التنمية المستدامة 10
هدف التنمية المستدامة 1			مقاصد أهداف التنمية المستدامة 1.1 و2.1 و3.1
هدف التنمية المستدامة 2			
هدف التنمية المستدامة 3	مقصد هدف التنمية المستدامة 3.ب	مقصد هدف التنمية المستدامة 5.3	
هدف التنمية المستدامة 4			
هدف التنمية المستدامة 5			
هدف التنمية المستدامة 6			
هدف التنمية المستدامة 7			
هدف التنمية المستدامة 8			
هدف التنمية المستدامة 9			
هدف التنمية المستدامة 10			مقاصد أهداف التنمية المستدامة 1.10-3.10-4.10
هدف التنمية المستدامة 11			
هدف التنمية المستدامة 12			
هدف التنمية المستدامة 13			
هدف التنمية المستدامة 14			
هدف التنمية المستدامة 15			
هدف التنمية المستدامة 16		مقصد هدف التنمية المستدامة 4.16	
هدف التنمية المستدامة 17			

المصدر: استنادًا إلى الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو (2023) ولكن تم تعديله ليكون على مستوى المقاصد.

3.2. نهج الحكومة الشاملة لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتطلب إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تطبيق نهج الحكومة الشاملة. ويُقصد به الإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف القضاء على مشكلة التجزؤ في القطاع العام والخدمات العامة عن طريق تعزيز مستوى التكامل والتنسيق والقدرات.[21]

يغير نهج الحكومة الشاملة دفة أداء الحكومة، بحيث لا ينصب تركيزه على العمليات التشغيلية الخاصة ببرنامج أو جهة ما وحدها، وإنما على النتائج التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها للتصدي إلى أحد التحديات أو المشكلات المجتمعية. ويتوافق هذا مع الطبيعة المتكاملة لجدول أعمال

21 لينج، تي. (2002) - نحو حكومة مترابطة في المملكة المتحدة: الأبعاد والقضايا والمشكلات. الإدارة العامة، 80: 615-642. https://doi.org/10.1111/1467-9299.00321

2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى مراعاة الطبيعة المعقدة التي تتسم بها تحديات التنمية المستدامة وكذلك الترابط بين أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أنها تعمل على مواءمة جهود الوزارات والجهات وتنسيقها حتى تنبثق عنها سياسات متكاملة ومتسقة موجهة نحو الاحتياجات والأولويات الوطنية.

ويوضح المثال الوارد في إطار 11 أدناه الفوائد التي يمكن جنيها من اتباع نهج الحكومة الشاملة عند إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تركز على المدخل البرامجي. فيوضح المثال كيف يسمح نهج الحكومة الشاملة بتقييم المخاطر التي تهدد الكيان بأكمله وتحديدها، وكيف أنه يراعي إجمالي سلسلة التخطيط والتنفيذ والرصد والمراجعة مركزًا في الوقت نفسه على كيفية تقديم المنتجات والخدمات وتحقيق النواتج.

إطار 11. فوائد اعتماد نهج الحكومة الشاملة

يمكن استخدام مثال القضاء على دور الصفيح لتوضيح مدى أهمية اعتماد نهج الحكومة الشاملة. فإذا كان هناك مهمة رقابية تركز على تحسين أحياء الصفيح داخل إحدى المدن الكبرى، فإنها قد تنتهي إلى أن إجراءات الحكومة الرامية إلى تحسين جميع أحياء الصفيح الحالية كانت فعالة. ومع ذلك، فقد تنشأ أحياء جديدة في تخوم التجمع السكني (بسبب الهجرة على سبيل المثال)، مما ينتقص من تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على دور الصفيح.

الهدف: القضاء على جميع الأحياء الصفيحية في المدن بحلول عام 2020

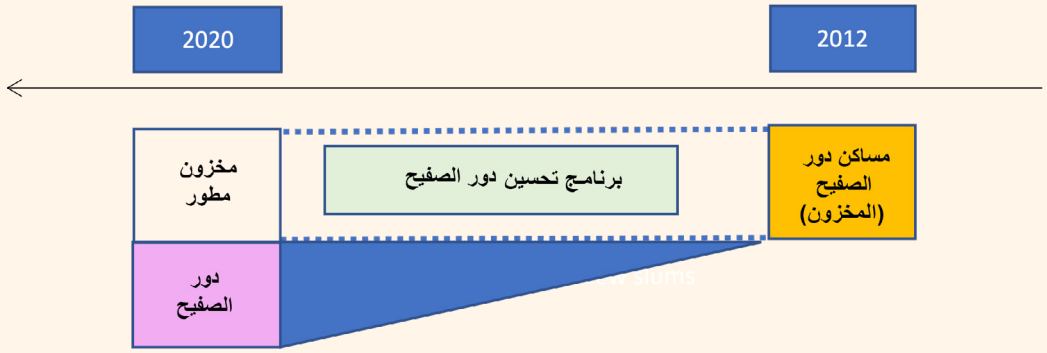

المصدر: ديفيد لو بلانك وأرانزازو غيلان مونتيرو (2020)، "بعض الاعتبارات بشأن عمليات الرقابة الخارجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، وثيقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ST/ESA/2020/DWP/166[22]

إرشادات للمدققين

أخذ الوظائف والعمليات داخل الإدارة العامة بعين الاعتبار

ثمة مجموعة من الوظائف والعمليات التي تمارس دورًا حاسمًا في الإدارة العامة، وبالتالي في تحقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وتشمل هذه الوظائف والعمليات كلًا من الإدارة الإستراتيجية وإدارة المخاطر وتنسيق السياسات والرصد وإدارة الأداء وبناء القدرات والمراسلات والمساءلة.

تتولى الحكومة في بعض الدول تنفيذ هذه العمليات والوظائف وتوفرها من خلال مركز للوظائف الحكومية. وبالإضافة إلى الجهات الفردية، يمكن لمركز حكومة فعال أن يساهم في ممارسة القيادة الواضحة وتنفيذ أعلى كفاءة لأهداف التنمية المستدامة. ويقصد بمركز الحكومة هياكل الدعم التي تخدم أعلى مستويات السلطة التنفيذية.[23]

22 https://desapublications.un.org/working-papers/some-considerations-external-audits-sdg-implementation

23 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعزيز اتخاذ قرارات أفضل في مركز الحكومة، https://www.oecd.org/governance/centres-of-government/ (أجريت آخر زيارة في 21 نوفمبر 2023).

إن نجاح الحكومة في أداء هذه الوظائف وإدارة تلك العمليات، إما من خلال مركز الحكومة المؤسسي أو المؤسسات العامة الأخرى، سيؤثر تأثيرًا كبيرًا على إجمالي فعالية المنظمات والجهات الفردية والنظام بأكمله عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. ولهذا، يمكن للمهام الرقابية تقييم مثل هذه الوظائف والعمليات.

نصيحة عملية

إذا كان هناك مركز حكومي مؤسسي، يمكن للمدقق التركيز على المؤسسة أو مجموعة المؤسسات التي تقدم الدعم لأعلى مستوى في السلطة التنفيذية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإذا لم يكن هناك مركز حكومة، يمكن للمدقق أن ينظر في مؤسسات أخرى قد تكون مسؤولة عن هذه العمليات والوظائف.

إطار 12. مثال على الرقابة على تنفيذ المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة

5 المساواة بين الجنسين

بإمكان المهام الرقابية التي تركز على مجموعة من البرامج التي تسهم في تحقيق مقاصد محددة مرتبطة بالمقصد 2.5[24] من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على العنف الزوجي، أن تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت الحكومة قد اتخذت ترتيبات مؤسسية مناسبة للنهوض بتعزيز المساواة كوسيلة للتصدي للعنف الزوجي بشكل غير مباشر، وينعكس ذلك في حملات التوعية وتدريب موظفي القطاع العام.

دراسة جهود جميع الجهات ذات الصلة والتخطيط لها:

ينبغي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تركز على العمليات أو البرامج أن تأخذ في الاعتبار المبادرات التي تتبناها مختلف الوزارات وهيئات القطاع العام المسؤولة عن تلك العمليات أو لتنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق مقاصد وطنية محددة مرتبطة بمقصد عالمي من أهداف التنمية المستدامة.

كما تحتاج المهام الرقابية إلى النظر في آليات التعاون والتنسيق والاتصال بين هذه الجهات المختلفة، وتقديم صورة شاملة للإجراءات المتخذة عبر القطاعات وعلى مختلف مستويات الحكومة لتقييم ما إذا كانت تساهم بصورة مشتركة (أم لا) في تحقيق المقاصد المحددة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وكيف تسهم في ذلك. وهذا يختلف عن المهام الرقابية لرقابة الأداء التي تركز على جهة واحدة أو ربما على عدد قليل من الجهات أو البرامج أو الخدمات.

إطار 13. مثال على الرقابة على تنفيذ المقصد 10.1 من أهداف التنمية المستدامة

10 الحد من أوجه عدم المساواة

يجب أن تشمل المهام الرقابية التي تركز على مجموعة من البرامج التي تسهم في تحقيق مقاصد محددة تتعلق بزيادة دخل أكثر الشرائح فقرًا داخل البلد، بما يتماشى مع المقصد 10.1[25] من أهداف التنمية المستدامة، مراجعة للجهود التي تبذلها مختلف الوزارات والجهات، بما في ذلك:

- الوزارات المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية والتعليم والعمالة والتنمية الريفية والمالية والاقتصاد والصحة والأسرة وغيرها.
- الجهات المختلفة، بما في ذلك وكالات التوظيف والتدريب المحلية، ومختلف الوكالات التي تقدم الخدمات الاجتماعية، ومراكز تنظيم الأسرة، والجهات التي تقدم الخدمات للمهاجرين، ومعاهد البحوث الاجتماعية.

علاوة على ذلك، ستنظر الرقابة في كيفية تعاون هذه الجهات الفاعلة المختلفة وتعاونها والتواصل فيما بينها.

24 هدف التنمية المستدامة 5: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5

25 هدف التنمية المستدامة 10: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg10

تحديد نطاق الرقابة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل القطاعات أو عبرها

في المهام الرقابية البرامجية، يمكن وضع خارطة بالجهات والبرامج ذات الصلة داخل حدود قطاع محدد واحد أو توسيع نطاق الخارطة لتشمل مختلف القطاعات. وفي كلتا الحالتين، هناك حاجة إلى نهج الحكومة الشاملة لإجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إطار 14. مثال على مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل قطاع بعينه أو شاملة للقطاعات

على سبيل المثال، يمكن للمدققين أن يدرسوا الخطة الإستراتيجية الوطنية للتغذية بالقطاع الصحي والتدخلات والبرامج الخاصة بالتغذية في القطاع الصحي مثل الوقاية من الأمراض وإدارتها، والمكملات الغذائية للأطفال، والمكملات الغذائية للأمهات، وصحة المراهقين، والتغذية قبل الحمل. ولا يقتصر الأمر على هذا فقط، بل يمكنهم أيضًا تضمين برامج في قطاعات أخرى تساهم في تحقيق التغذية المثلى مثل الزراعة والأمن الغذائي وشبكات الأمن الاجتماعي أو تمكين المرأة.

وبعد تحديد جميع الوزارات والجهات وبرامجها وأنشطتها ذات الصلة، يجوز للمدقق أن يحد من نطاق الرقابة باختيار الوزارات والجهات الأكثر صلة بتنفيذ العمليات و/أو البرامج المحددة.

النظر في الجهود التي تبذلها الجهات ذات الصلة على مختلف مستويات الحكومة وتحديدها

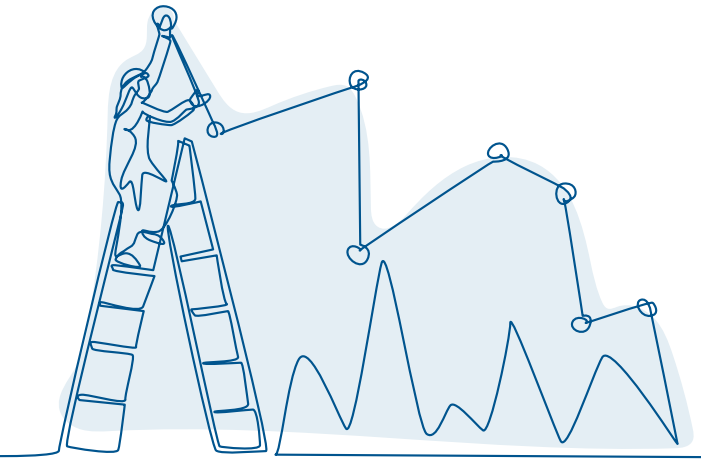

ستشارك مستويات مختلفة من الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط كل من شكل المشاركة ومرحلة دورة السياسة العامة التي تجري فيها بمدى لامركزية الدولة. وفي بعض الحالات، تقرر السياسات والموارد والبرامج على الصعيد المركزي وتنفذ على الصعيد المحلي. وفي بلدان أخرى، يعهد إلى الحكومات دون الوطنية بعدد كبير من المهام المعقدة المتصلة بالخدمات العامة مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو الإسكان أو التخطيط أو حماية البيئة، من بين أمور أخرى.

في هذا الصدد، ستقوم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمراجعة الجهود التي تبذلها مختلف مستويات الحكومة وتقييمها فيما يتعلق بالعمليات المحددة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو تنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق مقاصد محددة تتعلق بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة العالمية. وتتمثل أهم المسائل التي يجب النظر فيها في كل من توزيع المسؤوليات وتقاسمها على مختلف مستويات الحكومة، فضلًا عن أداء آليات التنسيق على جميع المستويات.

إطار 15. مثال على مهمة رقابية على تنفيذ المقصد 1.10 من أهداف التنمية المستدامة

على المهام الرقابية التي تركز على مجموعة من البرامج التي تسهم في تحقيق مقاصد محددة تتعلق بزيادة دخل أكثر الشرائح فقرًا داخل البلد (المقصد 1.10[26] من أهداف التنمية المستدامة) أن تنظر في الجهود المبذولة على مختلف مستويات الحكومة. فعلى سبيل المثال، يتعين على هذه المهام الرقابية مراجعة تنفيذ برامج التشغيل على المستويات الوزارية، وخطط العمل المتعلقة بالتشغيل والصناعة التي تدار على الصعيد الإقليمي، وبرامج التدريب المهني التي تدار وتنفذ على الصعيد المحلي.

26 هدف التنمية المستدامة 10: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg10

دراسة اتساق السياسات

يُعد اتساق السياسات - على المستويين الرأسي والأفقي - عنصرًا مهمًا لضمان استجابات متكاملة للسياسات. ويشير اتساق السياسات إلى الحفاظ على التوافق والمواءمة بين السياسات والبرامج والإستراتيجيات عبر قطاعات السياسات (الاتساق الأفقي) ومستويات الحكومة (الاتساق الرأسي) لضمان التعزيز المتبادل والنتائج المتوافقة وتجنب أوجه القصور.

يعد التنسيق عبر القطاعات والمستويات الحكومية أمرًا حاسمًا لتعزيز اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمدققين دراسة اتساق السياسات عن طريق تقييم أداء آليات التنسيق القائمة أو عدمها، على النحو المبين أدناه بالنسبة لقطاع الصحة في جامايكا.

إطار 16 . فرص لتعزيز التنسيق لتحسين قدرة النظام الصحي على التكيف في جامايكا

أجرى الجهاز الأعلى للرقابة في جامايكا مهمة رقابية على نظم الصحة العامة الوطنية القوية والمرنة، المرتبطة بالمقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على ("تعزيز قدرة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية").[27] وانتهى الجهاز الأعلى للرقابة إلى وجود حاجة إلى تحسين التنسيق وتخطيط الموارد باستخدام نهج الحكومة الشاملة. وبشكل أكثر تحديدًا، شددت المهمة الرقابية على ضرورة تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسين، لا سيما وزارة الصحة ووزارة المالية والخدمة العامة، لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالصحة ضمن خطة التنمية الوطنية لعام 2030 بهدف بناء قدرة نظام الصحة العامة وتحسين مرونته وتحقيق المقاصد بحلول عام 2030.

من الطرق المتبعة في فحص اتساق السياسات هو إجراء تقييم لمجالات التجزؤ والثغرات والازدواجية والتداخل في أدوار مختلف الوزارات والجهات ومسؤولياتها ومهامها، ومختلف البرامج والسياسات أيضًا. ويتطلب ذلك التأكد مما إذا كانت هناك آليات كافية للرقابة والتنسيق والتواصل. كما يمكن لآليات أخرى مثل تقييمات الأثر أن تساعد الجهات على ضمان اتخاذ إجراءات متكاملة.

نعتقد أن بإمكان المدققين الاستفادة من دليل التقييم والإدارة الذي وضعه مكتب المساءلة الحكومي في الولايات المتحدة (الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة)[28] والذي طوره الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل (تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات) لتحديد التجزئة والتداخل والازدواجية والثغرات.[29]

وستتوفر في إطار رقابة اتساق السياسات (سيصدر قريبًا) توجيهات إضافية بشأن إجراء المهام الرقابية على اتساق السياسات عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك معلومات أساسية ومسائل وأدوات محددة.

27 يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن رقابة المقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة عبر الرابط https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation/sdg-3-d

28 مكتب المساءلة الحكومي (2015)، "التجزئة والتداخل والازدواجية: دليل التقييم والإدارة"، GAP-15-49SP، أبريل. متاح على الرابط https://www.gao.gov/products/GAO-15-49SP

29 ديوان المحاسبة الاتحادي بالبرازيل (2023)، "تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات. الدليل العملي لتطبيق تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات"، البرازيل. متاح باللغة الإنجليزية والإسبانية والبرتغالية عبر الرابط https://portal.tcu.gov.br/analise-fsdl-guia-pratico-para-aplicacao-da-analise-de-fragmentacoes-sobreposicoes-duplicidades-e-lacunas.htm

إطار 17. إجراء مهام رقابية على اتساق السياسات في البرامج المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام في البرازيل

أجرى الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل مهامًا رقابية على الإنتاج الغذائي المستدام المرتبط بالمقصد 4.2 من أهداف التنمية المستدامة. وفحصت المهام الرقابية طبيعة التفاعل القائم بين مختلف السياسات والبرامج (المتعلقة بالإنتاج ذي الانبعاثات الكربونية المنخفضة والمساعدة التقنية والحدّ من استخدام المواد الكيميائية في الزراعة، واستخدام البدائل المستدامة، وغيرها). وانتهت هذه المهام الرقابية إلى أن العديد من السياسات كانت ذات نتائج عكسية أثرت في بعضها بعض ولم تعمل معًا بطريقة متكاملة لتحقيق الأهداف المنشودة. فعلى سبيل المثال، كانت الحكومة تدعم إنتاج الأسمدة (انظر الشكل التوضيحي) لأنها اتخذت من تشجيع الزراعة العضوية هدفًا سياسيًا. وأوصت المهمة الرقابية باعتماد نهج متكامل للحكومة الشاملة في نظم الإنتاج الغذائي المستدامة وإنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات.

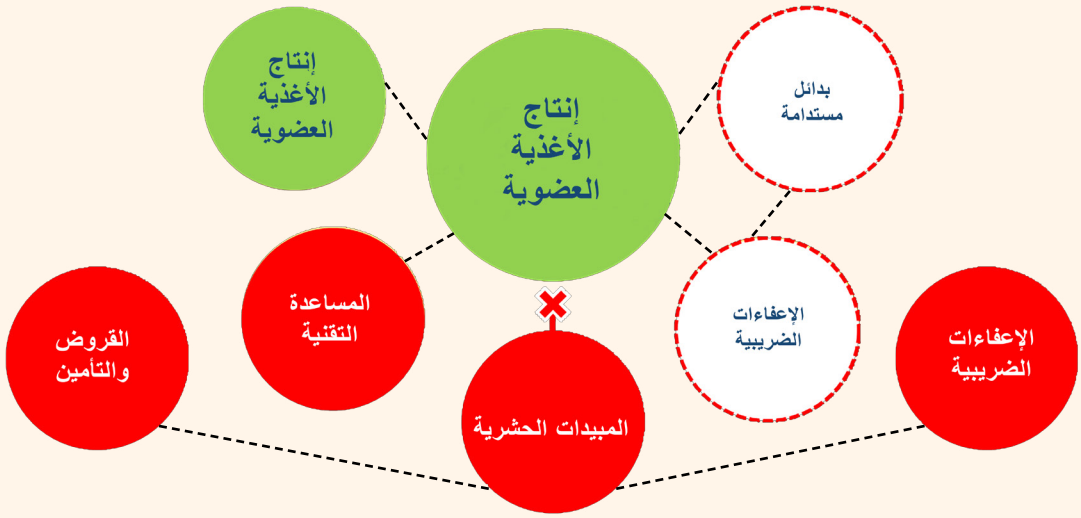

المصدر: الجهاز الأعلى للرقابة، البرازيل (2017). "رقابة جاهزية الحكومة البرازيلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة".[30]

تحليل عمليات الميزانية

تؤدي الميزانيات العامة دورًا لا غنى عنه في تنفيذ برامج التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وقد بذلت العديد من البلدان جهودًا لدمج أهداف التنمية المستدامة في مراحل مختلفة من دورة الميزانية السنوية (من عمليات وضع الميزانية الإستراتيجية إلى الصياغة والموافقة والتنفيذ والرصد والتقييم).[31]

يمكن للفرق الرقابية تقييم أداء الجهود المبذولة في تخصيص ميزانيات أهداف التنمية المستدامة عند إجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تركز على العمليات. وبإمكانهم أيضًا تقييم مدى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في مختلف مراحل عملية تحديد الميزانية. ومن المهم كذلك تقييم ما إذا كانت الميزانيات المخصصة وطريقة توزيعها على الوزارات والجهات وتنفيذها الفعلي تعكس بقدر كاف الأولويات والسياسات وخطط العمل الوطنية وأدوار مختلف الوزارات والجهات المعنية بتحقيق المقاصد الوطنية المتعلقة بالمقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

أما المهام الرقابية التي تجرى على المستوى البرامجي، فتشمل اعتبارات الميزانية ذات الصلة ما يلي: هل الميزانية كافية، وهل تنفق بالفعل على النحو المخصص لها (وما الذي يفسر الانحرافات عن الميزانيات المعتمدة)، وهل تم صرف الميزانية بالفعل، وهل تستخدم هذه الموارد المالية على نحو اقتصادي وكفء وفعال.

تطبق دول عديدة منهجيات متقدمة لوسم الميزانيات بهدف تتبعها ومقارنتها بأهداف وطنية محددة، ومنها أهداف التنمية المستدامة. ويجرى تقييم مخصصات أو برامج الميزانية الفردية ووسمها إذا كان لها تأثير خاص على أهداف بعينها تحظى بالأولوية. ويمكن ربط الأهداف المستهدفة

30 متاح باللغة البرتغالية على https://portal.tcu.gov.br/biblioteca-digital/auditoria-piloto-na-preparacao-do-governo-federal-brasileiro-para-implementar-os-objetivos-de-desenvolvimento-sustentavel.htm

31 للاطلاع على نظرة عامة وتوجيهات عملية بشأن وضع ميزانية أهداف التنمية المستدامة، راجع مركز التمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع ميزانية أهداف التنمية المستدامة عبر الرابط https://sdgfinance.undp.org/sdg-tools/budgeting-sdgs

بشكل مباشر بمقاصد أهداف التنمية المستدامة أو يمكن ربطها بأهداف تنمية وطنية بعينها تتعلق مثلًا بالفئات التي تتعرض للتهميش عادة مثل النساء والأطفال والشباب والسكان الأصليين، أو تتعلق بخطط محددة مثل التغير المناخي. ويمكن لهذه المنهجيات تغطية مستويات مختلفة من الحكومة ومستويات تصنيفية مختلفة للميزانية.[32]

ويمكن الاستفادة من هذه المنهجيات في ربط الميزانيات بالأهداف والمقاصد الإنمائية ذات الأولوية، مما يتيح لواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة تحديد الاحتياجات من الموارد ذات الأولوية، واستهداف الموارد وفقًا لذلك، ثم رصد النتائج. وتيسر هذه المنهجيات المهام الرقابية المجراة على أثر السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتمكن أصحاب المصلحة المعنيين بالرقابة من فحص الأداء والتوصية باتخاذ تدابير تصحيحية في حالات الانحراف عن أهداف الميزانية.[33]

وفي حالة استخدام هذه المنهجيات في بلدانهم، فيتعين على المدققين الإلمام بها والاستفادة من المعلومات التي توفرها في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

4.2. مراقبة تنفيذ مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب

يحتل مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب مكانة بارزة في في جدول أعمال 2030، إذ يعدّه جدول الأعمال ضرورة لا غنى عنها يتحتم معها "الوصول لمن هم أبعد ما يكون عن الركب أولًا". ويأتي ذلك إدراكًا منه بضرورة محاربة الفقر ومظاهر عدم المساواة. وينص بيان جدول الأعمال على ما يلي: "وفيما نشرع في هذه الرحلة الجماعية العظيمة، نتعهد بعدم تخلف أحد عن الركب. وإدراكًا منا بأن كرامة الإنسان مبدأ أساسي، فكلنا أمل بأن تلبي جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع هذه الأهداف والمقاصد. وسنسعى جاهدين للوصول إلى من هم أبعد ما يكون عن الركب أولًا". (الفقرة 4، A/RES/70/1)

فمن هؤلاء الذين تخلفوا عن الركب، ولماذا؟ لا يتخلف الناس عن الركب إلا عندما تنعدم أمامهم الخيارات ويفتقرون إلى الفرص التي تفتح لهم باب المشاركة في التقدم الإنمائي والاستفادة منه. فيدخل في فئة "المتخلفين عن الركب" كل من يرزح تحت فقر مدقع أو يعاني الحرمان والغبن معاناة تحد من خياراته وفرصه إذا قورن بغيره في المجتمع.

وثمّة عوامل عدة تدفع الناس إلى تخلف البعض عن الركب:[34]

1. التمييز: ما صور التحيز أو الإقصاء أو سوء المعاملة التي يتعرض لها الأفراد بسبب جانب أو أكثر من جوانب هويتهم (سواء كانت ما ينسبه الآخرون إلى الفرد أو ما يصف به الفرد نفسه)، وأبرزها الجنسانية، ثم الانتماء العرقي والعمر والطبقة الاجتماعية والإعاقة والميول الجنسية والدين والجنسية والانتماء لفئة السكان الأصليين والمهاجرين، وما إلى ذلك؟

2. الموقع الجغرافي: من يعاني من العزلة أو الاستضعاف أو الافتقار للخدمات العامة أو النقل أو الإنترنت أو تدني هذه الخدمات، أو يعاني مظاهر أخرى من مظاهر القصور أو النقص في خدمات البنية التحتية الأخرى بسبب مقر إقامته؟

32 للحصول على نظرة عامة على وضع العلامات على الميزانية، انظر فيريرا ومارتينيز وغيريرو (2023) "إعطاء الأولوية للموارد القائمة على الأدلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، تقرير القطاع العام العالمي 2023، نيويورك، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. متاح على https://publicadministration.un.org/Portals/1/15_%20WPSR%202023%20Raquel%20Ferreira%2C%20Aura%20Martinez%20and%20Juan%20Pablo%20Guerrero.pdf

33 المرجع نفسه.

34 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018) "ما المراد بعدم تخلف أحد عن الركب؟ دراسة نقاشية وإطار عمل للتنفيذ أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، يوليو، يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Discussion_Paper_LNOB_EN_lres.pdf

3. الحوكمة: أين يتعرض المرء للحرمان نتيجة لعدم فعالية المؤسسات العالمية و/أو الوطنية و/أو دون الوطنية أو لافتقارها للعدالة أو عدم خضوعها للمساءلة أو عدم استجابتها السريعة؟ من الذي يتأثر سلبًا بالقوانين أو السياسات أو العمليات أو الميزانيات التي لا تراعي العدالة أو التكافؤ أو الإنصاف؟ من الذي تنقصه القدرة أو يعجز تمامًا عن التأثير أو المشاركة الهادفة في القرارات التي تنعكس عليهم؟

4. الوضع الاجتماعي-والاقتصادي: من الذي يعاني من الحرمان أو الغبن من حيث الدخل ومتوسط العمر والتحصيل العلمي؟ من الذي تتضاءل أمامه فرص التمتع بصحة جيدة ومستوى تغذية وتعليم جيدين؟ من يتنافس في سوق العمل؟ من الذي تزداد ثروته و/أو ينتفع من مستوى جيد من الرعاية الصحية الجيدة والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة والحماية الاجتماعية والخدمات المالية؟

5. الصدمات والهشاشة: من الفئات الأكثر عرضة و/أو سريعة التأثر بالانتكاسات التي تسببها آثار التغير المناخي أو الأخطار الطبيعية أو العنف أو النزاعات أو النزوح أو حالات الطوارئ الصحية أو الركود الاقتصادي أو الأسعار أو غيرها من الصدمات الأخرى؟

أما الذين يعانون من عوامل متعددة في الوقت نفسه فهم في وضع أكثر تعقيدًا يجمع بين الحرمان والتمييز، مما يجعلهم الأكثر تخلفًا عن الركب.

وانطلاقًا من تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (إطار 1)، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة التحقق من مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب من خلال التركيز على العمليات المؤسسية و/أو البرامج.

وعند التركيز على العمليات، يتجه المدققون إلى التحقق من أداء العمليات والآليات المؤسسية التي تعتمدها الحكومات الوطنية لمراعاة مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بالإمكان تنفيذ مهمة رقابية تتحقق من أداء العمليات الرامية إلى إعطاء الأولوية للنتائج الموجهة للفئات المستضعفة وتحدد هويتها ومواقعها الجغرافية واحتياجاتها التي تختص بها.

إطار 18 تقييم مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في عمليات توريد المشتريات العامة المستدامة في كوستاريكا

أجريت مهمة رقابية على عمليات توريد المشتريات العامة المستدامة، وتبين للجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا أنه لم يجرِ تشجيع الفئات المستضعفة والمقصاة، مثل النساء والأفراد ذوي الإعاقة ورواد الأعمال الشباب والأقليات العرقية وكبار السن - على المشاركة أو تحقيق هذه المشاركة على أرض الواقع رغم توفر بنود إجرائية حريصة على الاهتمام بالفئات المستضعفة ورعايتها. فانتهى الجهاز الأعلى للرقابة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب ما تزال إجراءات وليدة وناشئة عند تطبيق نظام توريد المشتريات العامة المستدامة.[35]

أما عند التركيز على المنظور البرامجي، فللأجهزة العليا للرقابة حينها أن تراعي مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب عند اختيار الموضوعات الرقابية و/أو أن تتحقق من المبدأ باعتباره مسألة شاملة متعددة الجوانب في المهام الرقابية على البرامج التي تسهم في تحقيق مقاصد بعينها ترتبط بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المتعلقة بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

35 يمكن الاطلاع على تقارير الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا على الرابط التالي: https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation/casp

إطار 19. مثال على مهمة رقابية على تنفيذ المقصد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة

إذا كانت هناك مهمة رقابية تركز على مقاصد أو برامج وطنية تسهم في خفض نسبة وفيات الأمهات (المرتبطة بالمقصد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة)[36]، فبالإمكان حينها العمل على تقييم ما إذا كانت خدمات ما قبل الولادة تتضمن بنودًا محددة تراعي السكان الأصليين والنساء اللائي يعشن في المناطق النائية والنساء من مختلف الأعراق والأعمار والنساء ذوات الإعاقة والمهاجرات.

يمكن الاطلاع على مزيد من الإرشادات بشأن الرقابة على مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في إطار عمل الرقابة المخصص لمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

5.2. الرقابة على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

يسلط جدول أعمال 2030 الضوء على نقطة مهمة، وهي ضرورة اتباع نهج تشاركي وشمولي في تنفيذ جدول الأعمال ومراقبته ومراجعته، بحيث يتم إشراك جميع مستويات وقطاعات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها.

ويعد نهج أصحاب المصلحة المتعددين أمرًا بالغ الأهمية لضمان تبني المجتمع لجدول أعمال 2030 على نطاق واسع، ولضمان التنفيذ والمتابعة والمراجعة الفعالة لأهداف التنمية المستدامة.[37] وتشجع مشاركة أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات فعالة من خلال إتاحة الفرصة للمجموعات المتأثرة بتلك القرارات للإبلاغ عن احتياجاتها ومصالحها ودعم الحكومات في تصميم البرامج والسياسات حسب هذه الاحتياجات ومصالحها، ثم تطبيقها ومراجعتها. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي إشراك أصحاب المصلحة إلى تعزيز اتساق السياسة وتكاملها من خلال توفير فهم أكثر شمولًا ودقة لمختلف القضايا، وتحديد حلول أفضل للسياسات، والحصول على تعليقات بشأن جهود التنفيذ. ومن شأن إشراك مختلف أصحاب المصلحة في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها أن يعزز الشفافية والمساءلة، ويحشد الدعم ويفتح الباب أمام تلقي التعليقات والتعقيبات لتحسين عملية التنفيذ.

وقد يضطلع أصحاب المصلحة غير التابعين للحكومة بأدوار مختلفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها. وهناك أيضا آليات متنوعة لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين ومستويات مختلفة من المشاركة. وقد تتيح هذه الآليات تطبيق أشكال ومستويات مؤسسية مختلفة من إضفاء الطابع المؤسسي اعتمادًا على السياق الخاص للبلد.

نصيحة عملية

أصدر أصحاب المصلحة "تقارير أساسية" تعكس وجهات نظرهم بشأن تنفيذ جدول أعمال 2030. وعادة ما تتولى تحالفات المجتمع المدني الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة زمام المبادرة في صياغة تلك التقارير. وقد تكون هذه التقارير الموازية مصادر معلومات مفيدة للمدققين.

عند الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على العمليات، فبإمكان الأجهزة العليا للرقابة أن تفحص أداء الجهود الحكومية للوصول إلى أصحاب المصلحة المتعددين وإشراكهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. كما يمكن للفريق الرقابي أن يقرر فحص أداء مشاركة أصحاب المصلحة في عملية معينة، مثل مشاركة أصحاب المصلحة في تعبئة الموارد أو في متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها.

36 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg3

37 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2022)، "دليل إعداد المراجعات الوطنية الطوعية. إصدار عام 2022"، نيويورك، متوفر على الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/29410VNR_Handbook_2022_English.pdf

ويمكن للمهمة الرقابية أن تتولى دراسة الطابع التمثيلي لأصحاب المصلحة المشاركين، ومدى مشاركتهم وتفاعلهم ومستوى مشاركتهم (وفقًا للمستويات الخمسة للمشاركة التي حددتها الرابطة الدولية لمشاركة الجمهور – IAP2)،[38] ونتائج مشاركة أصحاب المصلحة. وعند النظر في مدى كفاية تفاعلهم، قد تنظر المهمة الرقابية، على سبيل المثال، فيما إذا كانت قنوات التواصل تتيح تقديم تعليقات حرة وصادقة، وما إذا كان نظام التعليقات متاحًا وغير معقد لأصحاب المصلحة، وما إذا كان يسمح بتبادل أطراف الحوار والمفاوضات.

أما من المنظور البرامجي، فيمكن للمهمة الرقابية أن تركز على إشراك مختلف أصحاب المصلحة في مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق أهداف برامجية وطنية أو منتقاة مرتبطة بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. أولًا، سيتعين على فريق الرقابة تحديد ورسم خارطة لعالم أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمقصد (المقاصد) المحدد وتعيينهم.

وبعد ذلك، لدراسة ما إذا كانت مشاركة أصحاب المصلحة كافية في مجموعة البرامج الخاضعة للرقابة، يمكن للمدققين النظر في الآليات والمنصات المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة، وتحديد أصحاب المصلحة الذين يتم التشاور معهم وأصحاب المصلحة الرئيسين الذين لم يتم إشراكهم، وتقييم كيفية ولأي مدى يتم إدراج تعقيبات أصحاب المصلحة في تخطيط البرامج ذات الصلة وتنفيذها، وتحديد الشراكات التي أقيمت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل هذه البرامج.[39]

شكل 2. خارطة توضيحية بأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بأهداف التنمية المستدامة

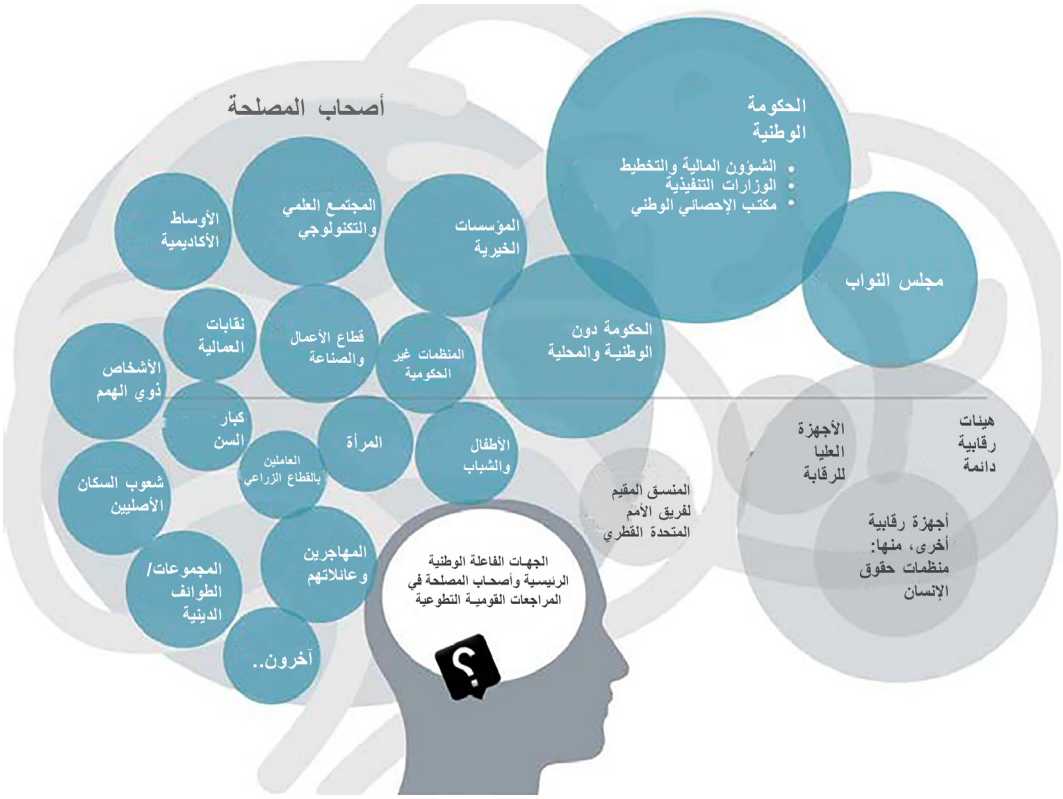

المصدر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2022)، "دليل إعداد المراجعات الوطنية الطوعية. إصدار عام 2022".

38 ستجد صور مشاركة الجمهور وفقًا للمستويات الخمسة للمشاركة التي حددتها الرابطة الدولية لمشاركة الجمهور متوفرة على الموقع الإلكتروني https://www.iap2.org/resource/resmgr/pillars/Spectrum_8.5x11_Print.pdf

39 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2022)، "دليل إعداد المراجعات الوطنية الطوعية. إصدار عام 2022"، نيويورك، صفحات 11-15 متوفر على الموقع الإلكتروني https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/29410VNR_Handbook_2022_English.pdf

إطار 20. مثال على الرقابة على تنفيذ المقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة

تضم قائمة أصحاب المصلحة الذين سيتم أخذهم في الاعتبار في المهام الرقابية البرامجية التي تسهم في القضاء على العنف الزوجي (المرتبط بالمقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة)[40] كلًا من الوزارات والكيانات والضحايا والجناة ومجموعات دعم الضحايا والمتخصصين القانونيين والمؤسسات الدينية والهيئات الإحصائية الوطنية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع الأهلي ووكالات الأمم المتحدة ومقدمي الخدمات والخبراء والأكاديميين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وكثير غيرهم.

6.2. المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: هي مهام رقابية على الأداء تلتزم بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتسعى لتحقيق التأثير المنشود

ذكرنا آنفًا أن نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة يرتكز على خمسة مبادئ. ويكمن أحدها في أن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي في جوهرها مهام رقابية على الأداء تراعي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإيساي). وتمثل مبدأ آخر في التركيز على نواتج عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبرامجها، مع التأكيد بوجه خاص على الأثر الرقابي - وهو ما تم التركيز عليه في الفصول التالية عبر تسليط الضوء على الأثر الرقابي في مختلف مراحل المهمة الرقابية.

ويتعين على الأجهزة العليا للرقابة إجراء مهام رقابية عالية الجودة ذات أثر رقابي ممتد حتى تتمكن من الإسهام بوجه فعال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهو ما يعني أن الجودة والأثر الرقابي أمران متلازمان. ولذلك، فإننا نوصي الأجهزة العليا للرقابة بالمزج بين المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة واعتبارات الأثر الرقابي عند إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولأن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تعد مهامًا للرقابة على الأداء، فإننا نوصي باستخدام العملية الرقابية التي تتفق مع معياري الإيساي 300 و3000. ويحدد معيار الإيساي 300 مبادئ الرقابة على الأداء التي يلزم مراعاتها قبل الشروع في العملية الرقابية وفي أثنائها، بينما يوضح معيار الإيساي 3000 شروط ومتطلبات الممارسة المهنية للرقابة على الأداء. وسنورد في الفصول التالية من نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قوائم لكل مرحلة من مراحل المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اعتبارات أساسية تمهد الطريق أمام تحقيق الأثر الرقابي لهذه المهام الرقابية. ويقصد بالأثر الرقابي تحقيق الأعمال الرقابية التي ينجزها الجهاز الأعلى للرقابة آثارًا إيجابية على الناس والكوكب، وعلى الذين تخلفوا عن الركب بوجه خاص. فتتبع قيمة الأجهزة العليا للرقابة من ممارستها للإشراف الخارجي والمستقل الذي يضمن تحقيق المساءلة والشفافية والشمولية والسلوك الأخلاقي وفعالية الحوكمة العامة (مبادئ الإنتوساي P-12).

وتزداد أهمية الأثر الرقابي إلى حدّ كبير في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ أن هذه المهام تقيم العمليات والبرامج الحكومية التي تسعى إلى تقديم خدمات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان الأساسية، مثل المساواة والمياه النظيفة والصحة والتعليم والقضاء على الفقر والجوع ومكافحة التغير المناخي والتوظيف، وكثير غيرها من جوانب التنمية المستدامة. وتتيح المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأجهزة العليا للرقابة تقديم توصيات بشأن الاقتصاد ومدى فعالية العمليات والبرامج الحكومية وكفاءتها، كما أنها تسلط الضوء على المجالات المطلوب تحسينها، كعدم اتساق السياسة أو تكاملها، أو انعدام كفاءة العمليات وفعاليتها، أو التخلي عن الفئات المستضعفة، أو عدم تحقيق النواتج المنشودة، إلى آخره. ولذلك، يسهم تعزيز الأثر الرقابي لهذه المهام الرقابية في دعم أهداف أجندة 2030 ومبادئها.

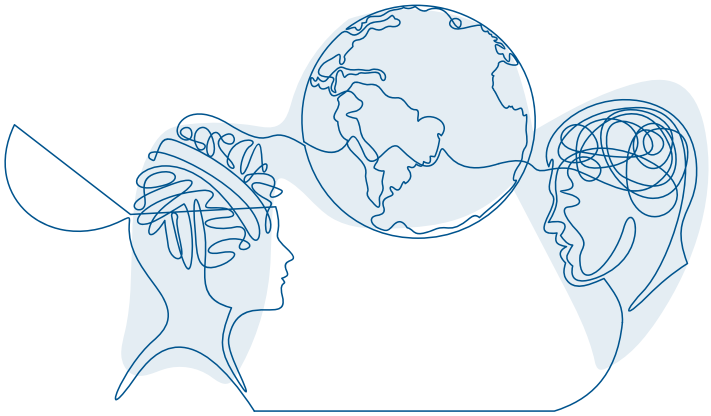

40 هدف التنمية المستدامة 5: https://sustainabledevelopment.un.org/sdg5

إطار 21. لا يوجد جهاز أعلى للرقابة إلا وكان له أثر رقابي وقادر على إحداث تغيير

يحدد السياق المحلي إسهامات الجهاز الأعلى للرقابة والقيمة التي يحققها، ويتضمن هذا السياق كلًا من إطار العمل المؤسسي الخاص بالجهاز وقدراته وموارده والبيئة التي يعمل بها. فعلى سبيل المثال، قد تكون القيمة المطلوبة من الأجهزة العليا للرقابة التي تقع داخل دول تتمتع بنظام مالي صارم، هي غرس الطمأنينة في الجمهور وترسيخ الثقة لديهم، إلا أن الأمر يختلف مع الأجهزة العليا للرقابة التي تقع داخل بيئات مليئة بالتحديات، فالقيمة المنشودة منها قد تتمثل في حث حكوماتها على إعداد بيانات مالية لعدم وجود أي منها. وتعد قصة الجهاز الأعلى للرقابة في الصومال أحد الأمثلة الجيدة على ذلك بجهوده التي بذلها لحث الحكومة على إصدار بيانات مالية، والتي جرى عرضها في القمة العالمية لتسهيل الأثر الرقابي عام 2021.[41] وعلى المنوال نفسه، تصبح مهام رقابة الالتزام في الدول التي تواجه تحديات هائلة في عنصر الالتزام أداة ردع قوية تحقق مردودًا تصحيحيًا. ولا بد أن تتناسب الجهود الرقابية التي يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة مع البيئة التي يعمل بها حتى يتسنى له تحقيق أثره الرقابي في بيئته تلك.

ولتحقيق الأثر الرقابي، نوصي الأجهزة العليا للرقابة بأن تضع خطة مسبقة له، وأن تؤسس لتحالفات متينة مع أصحاب المصلحة، وتعد أنظمة متابعة صارمة.[42]

التخطيط للأثر الرقابي

تحالفات متينة من أصحاب المصلحة

أنظمة المتابعة الصارمة

يحظى الأثر الرقابي بأهمية بالغة لا يمكن معها تأخير النظر فيه لما بعد الانتهاء من المهمة الرقابية - إذ يكون هذا بعد فوات الأوان، بل لا بد من مراعاته في عمليات تخطيط الجهاز الأعلى للرقابة، وهذا ما دفعنا إلى التوصية بوضع خطة رقابية إستراتيجية وخطط رقابية سنوية، وهو ما تناولناه بتفصيل أكبر في الفصل 3.

علاوة على ذلك، لا يستطيع أي جهاز أعلى للرقابة تحقيق أثره الرقابي منفردًا، حيث يعد الأثر الرقابي مسؤولية مشتركة تشمل سلسلة قيمة ومنظومة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ولا تستطيع الأجهزة العليا للرقابة الإسهام في بيئتها وتحقيق القيمة المنشودة من ورائها إلا بعد إجراء مسح شامل للمنظومة التي تعمل تحت مظلتها وتحديد الجهات الفاعلة والعمليات التي يلزم الانخراط فيها طوال مراحل إجراء المهمة الرقابية. ومن المهم أيضًا الحرص على تناغم سلسلة القيمة والمنظومة والعمل كوحدة واحدة لتحقيق الأثر الرقابي وعدم الانتظار (على أمل) أن يطلع أصحاب المصلحة على التقارير الرقابية وأن يتعاملوا مع نتائج المهمة الرقابية وتوصياتها.

فيُعد إشراك أصحاب المصلحة في العملية الرقابية أمرًا أساسيًا يصب في صالح جميع الأطراف. إذ إن مشاركتهم تلك تضفي عليهم شعورًا عميقًا بملكيتهم للعمل الذي ينجزه الجهاز الأعلى للرقابة، كما أنه يعزز من ارتباط المهام الرقابية بمحيطها ويفضي إلى خروج توصيات رقابية قوية. فالأمر يعود بالنفع على الأجهزة العليا للرقابة من أوجه عدة: القدرة على تحديد المخاطر على نحو أفضل، وتنفيذ مهام رقابية مرتبطة بمحيطها، وزيادة الموارد والقدرات، وتوسيع نطاق الخبرات، والاطلاع على قدر أكبر من المعلومات من مصادرها المباشرة، ومنظومة مساءلة عامة أكثر قوة، وتعزيز المصداقية، وترسيخ الشفافية وجهود المناصرة، وتوسيع نطاق العمل ومستوى الانتشار، وإبرام الشراكات والتمتع بصوت مسموع في النقاشات العامة، وانتشار اجتماعي أوسع للأجهزة العليا للرقابة. وعلى الجانب الآخر، يمكن لأصحاب المصلحة الاستفادة من أعمال الأجهزة العليا للرقابة في إتمام مهامهم وأدوارهم، مثل صناعة القرارات (كما هو الحال مع أعضاء البرلمان والمدراء الحكوميين)، ومناصرة مسارات التغيير (منظمات المجتمع المدني والفئات المستضعفة)، والانتشار الإعلامي (وسائل الإعلام) والبحوث (الخبراء والأكاديميين مراكز الأبحاث) والاستثمارات والالتزام (القطاع الخاص)، إلى جانب غيرها.

وهذه أمثلة على بعض أصحاب المصلحة الذين ينبغي التواصل معهم: الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، والهيئات التشريعية، ولجان أهداف التنمية المستدامة في البرلمان، والكيانات المشاركة في عمليات متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها (مثل عملية المراجعة الوطنية الطوعية)، وأهم الجهات المؤسسية الفاعلة المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والسلطة القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات المهنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، وشركاء التنمية، ووسائل الإعلام، والخبراء المتخصصين،

41 قمة مبادرة تنمية الإنتوساي العالمية "ما الأثر الرقابي للأجهزة العليا للرقابة؟"، 30 نوفمبر 2021. يمكن الاطلاع على فعاليات القمة عبر الرابط التالي (0:56:10-1:02:33) https://www.youtube.com/watch?v=adgzGZSnbGQ.

42 يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الأدلة التالية التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي: "دليل التخطيط للأثر الرقابي" و"دليل تحالفات أصحاب المصلحة المتينة لتحقيق الأثر الرقابية" و"دليل أنظمة المتابعة الصارمة".

والقطاع الخاص، والأجهزة العليا للرقابة الأخرى، والهيئات التابعة للإنتوساي ومناطق الإنتوساي (انظر أيضًا شكل 2).

إطار 22. مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب عند تكوين تحالف أصحاب المصلحة

عندما تعمل الأجهزة العليا للرقابة على تكوين تحالف أصحاب المصلحة، فعليها أن تولي عناية خاصة بأصحاب المصلحة الأكثر ضعفًا والمعرضين للاستبعاد من عرض متطلباتهم وآرائهم. فمن شأن هذا أن يمنح هذه الفئات المستضعفة ومن تخلفوا عن الركب شعورًا بالانتماء والملكية والمسؤولية في العملية الرقابية، الأمر الذي يتيح لهم الإسهام في تعزيز أثرها الرقابي. وفي هذا السياق، تضم قائمة أصحاب المصلحة الذين ينصح بالتواصل معهم كلًا من: النساء والأطفال والشباب وكبار السن والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، وغيرهم، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والهيئات المحلية. ولدى كل من هذه الأطراف أدوار ومسؤوليات تتعلق بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

ونوصي بتوحيد عملية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتبسيطها على مدار العملية الرقابية عند الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرًا وليس آخرًا، يتحقق الأثر الرقابي من تنفيذ توصيات المهمة الرقابية والآلية التي تتبعها الكيانات المسؤولة عند التعامل مع المشكلات الكامنة التي جرى تحديدها في المهمة الرقابية. ولا بد من تبني الأجهزة العليا للرقابة لنظام متابعة صارم حتى يمكن تقييم هذا. ونتناول في الفصل 7 مرحلة متابعة النتائج والتوصيات الرقابية التي تتمخض عن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة مراعاة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة السارية الخاصة برقابة الأداء حتى يتسنى لها إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتعين عليها أيضًا اتباع نهج الحكومة الشاملة مع الوضع في الاعتبار مبدأي عدم تخلف أحد عن الركب ومشاركة أصحاب مصلحة متعددين، بجانب مراعاة الأثر الرقابي عبر التخطيط له وتكوين تحالفات متينة لأصحاب المصلحة ومتابعة التوصيات الرقابية. وتؤخذ جميع هذه الجوانب في الاعتبار في جميع مراحل المهمة الرقابية كما هو موضح في الشكل البياني الموضح أدناه.

شكل 3. شكل بياني لأهم الجوانب التي يجب مراعاتها في جميع مراحل المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

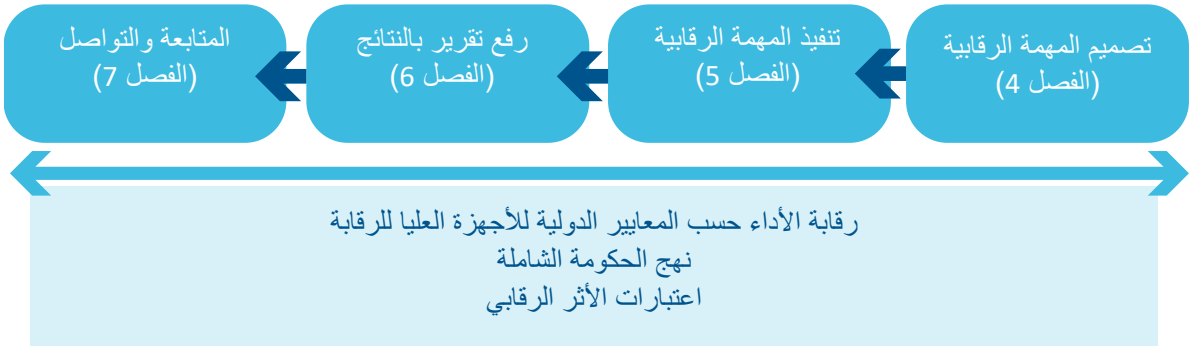

سنتناول في الفصل 3 الأسباب الداعية إلى إعداد خطط إستراتيجية وسنوية للمهام الرقابية وكيفية إعدادها، وذلك عند إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. سنتناول بعد ذلك في الفصول من 4 إلى 7 كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وعملية الرقابة على الأداء التي تركز على الأثر الرقابي وتقوم بتوحيد أهم اعتبارات أهداف التنمية المستدامة وتبسطها.

الفصل 3
وضع الخطط الرقابية الإستراتيجية والسنوية للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تناولنا في الفصل السابق تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأوضحنا بالتفصيل كل جانب من جوانب هذه المهام الرقابية، بما في ذلك مدخليها - العمليات والبرامج. ولتحقيق جودة عالية وأثر رقابي عند إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة التفكير على نحو إستراتيجي تجاه مجمل الممارسات التي تتم في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن ذلك تحديد القيمة التي ستحققها هذه المهام الرقابية، واختيار الموضوعات ذات الصلة التي ستغطيها المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتفكير في طبيعة التوازن الذي ينبغي تحقيقه بين هذه المهام الرقابية وغيرها من مهام الرقابة على الأداء التي تقع ضمن محفظة أعمال الجهاز الأعلى للرقابة، الأمر الذي يضمن تمتع الجهاز بالقدرات اللازمة لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإشراك أصحاب المصلحة على مدار العملية، وتطبيق آليات للرصد والتقييم والتعلم.

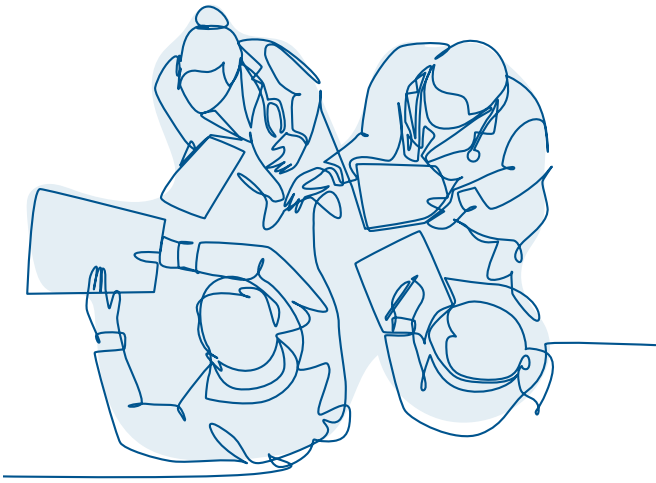

ويستعرض هذا الفصل أساليب التخطيط الإستراتيجي والسنوي للمهام الرقابية التي تقع ضمن سياق مهام الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأسباب أهميته. كما يقدم الفصل دليلًا عمليًا عن كيفية إعداد الأجهزة العليا للرقابة لخطط رقابية إستراتيجية وخطط رقابية سنوية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

1.3. ما المقصود بالخطة الرقابية الإستراتيجية الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

تعد الخطة الرقابية الإستراتيجية الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق لإستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة من حيث منهجيته الرقابية على الأمدين الطويل والمتوسط (3-5 سنوات) وماهية الموضوعات التي ستخضع للرقابة، وذلك بغية تحقيق مخرجات الجهاز الأعلى للرقابة ونواتجه الرقابية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

ويرتكز ذلك على خطة الجهاز الأعلى للرقابة الإستراتيجية الشاملة، كما إنه يشكل جزءًا لا يتجزأ من الخطة الرقابية الإستراتيجية التي يتبعها الجهاز الأعلى للرقابة في مهام الرقابة على الأداء. وسبق أن أوضحنا في الفصل 2 أن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ما هي إلا مهام رقابة على الأداء تستخدم نهج الحكومة الشاملة (إطار 1). وبحسب منظور الأساليب المتبعة في الرقابة على الأداء، نجد أن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تستخدم نهجًا يتم فيه المزج بين النتائج والأنظمة. علاوة على ذلك، من الطبيعي أن تشكل هذه المهام الرقابية جزءًا من عملية تخطيط الرقابة على الأداء في الأجهزة العليا للرقابة. ومع ذلك، تتطلب هذه المهام الرقابية نهجًا بعينه وقدرات إضافية خاصة بها، فنوصي لذلك بأن يكون لها تعريف منفصل وخاص بها في خطة الرقابة على الأداء بالجهاز الأعلى للرقابة.

ووفقًا لنموذج مبادرة تنمية الإنتوساي لتخطيط الرقابة الإستراتيجية[43] ، تتألف خطة الرقابة الإستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من العناصر التالية:

43 يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في دليل مبادرة تنمية الإنتوساي للتخطيط للأثر الرقابي.

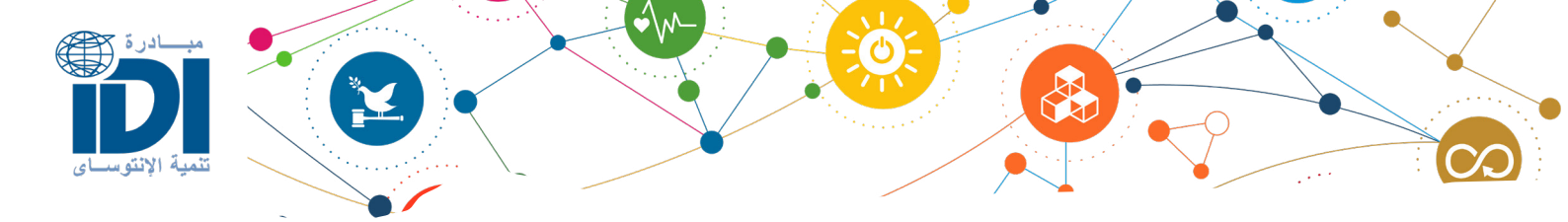

سلسلة قيمة الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- مخرجات المهمة الرقابية ونواتجها وإسهاماتها في تحقيق الأثر الرقابي الذي يسعى الجهاز الأعلى للرقابة إلى تحقيقه عبر خطته الرقابية الإستراتيجية التي وضعها لمهمته الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المحفظة الرقابية الإستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- محفظة المهام الرقابية البرامجية والعملياتية للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتضمن مجالات ذات أولوية عالية في السياق الوطني.

إجراءات تطوير الكفاءات من أجل تنفيذ المحفظة

- إجراءات تطوير الكفاءات التي يحددها الجهاز الأعلى للرقابة من أجل التمتع بالكفاءات التي تكفل له تنفيذ المحفظة الرقابية الإستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الرصد والتقييم والتعلم

- المخاطر وإجراءات الحد من المخاطر
- مقاييس الأداء
- إجراءات الرصد والتقييم
- عملية للدروس المستفادة والتصرف بشأنها

1.1.3. سلسلة قيمة الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

توضح **سلسلة قيمة الأثر الرقابي** للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المخرجات والنواتج الرقابية التي يخطط الجهاز الأعلى للرقابة تحقيقها وكيفية إسهام هذه المخرجات والنواتج في تحقيق الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا يوجد ما يمنع من استحداث سلسلة القيمة هذه خصيصًا لهذه المهام الرقابية، إلا أنه بالإمكان دمجها مع الخطة الرقابية الإستراتيجية كما هو موضح في الشكل التالي، حيث ترى فيه أن قيمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تم إبرازها في المخرجات والنواتج بالإضافة إلى إسهامها في تحقيق الأثر الرقابي.

شكل 4. مثال على سلسلة قيمة الأثر الرقابي، تضم المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المخرجات المتوخاة من المهام الرقابية

- توسيع تغطية الرقابة المالية ورقابة الالتزام عبر الترسيخ.
- نشر تقرير سنوي واحد على الأقل للرقابة على الالتزام في قطاعات متعددة في المجالات ذات المخاطر العالية.
- زيادة عدد المهام الرقابية على الأداء في القطاعات ذات الأولوية العالية التي جرى نشرها.
- مهام رقابة على الأداء تركز على الاعتبارات الخاصة بكل من الإجراءات المناخية والنمو الاقتصادي والتوظيف والصحة العامة وتوحيد الشمول وتبسيطه.
- نشر تقرير رقابي واحد سنويًا على الأقل بشأن المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ضمان جودة المهام الرقابية من خلال نظام إدارة جودة المهام الرقابية وفقًا لمعيار الإيساي 140.
- متابعة النتائج المنشورة بصفة سنوية.

النواتج المتوخاة من المهام الرقابية

- معلومات مالية أكثر مصداقية.
- تحسين نظام الإدارة المالية.
- تحسين مستوى إنفاذ الحكومة للوائح.
- انخفاض عدد المخالفات وحالات عدم الالتزام.
- اتخاذ الحكومة لإجراءات بموجب استنتاجات مهام الرقابة على الأداء وتوصياتها بشأن المجالات المعنية والقطاعات المهمة، بما في ذلك الإجراءات المناخية والنمو الاقتصادي والتوظيف والصحة العامة والمساواة.
- تحسن في تنفيذ العمليات الوطنية ومجموعة البرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

الإسهامات المتوخاة في تحقيق الأثر الرقابي للمهمات الرقابية

- الاعتماد بشكل أكبر على البيانات المالية عند صناعة القرارات.
- تعزيز الثقة في المؤسسات العامة.
- تحسن جودة الخدمات.
- تسارع النمو الاقتصادي.
- إحراز تقدم في الأهداف الوطنية المعنية بالمناخ والصحة العامة ومعدلات التوظيف، لا سيما للفئات المستضعفة والمهمشة.
- إحراز تقدم نحو تحقيق النمو المستدام واتساق السياسة (أهداف التنمية المستدامة)

وفقًا للوضع الحالي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقيمة التي ينشدها الجهاز الأعلى للرقابة من خلال هذه المهام الرقابية، فبإمكان الجهاز الأعلى للرقابة وضع خطة لعدد متنوع من المخرجات التي تقع ضمن إطار سلسلة قيمة الأثر الرقابية، مثل: زيادة النسبة المئوية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محفظة الرقابة على الأداء، أو التركيز على مراجعة عملية المراجعة الوطنية الطوعية، أو إعداد تقارير رقابية دورية عن أهم العمليات الحكومية (مثل وضع الميزانية)، أو التركيز على مجالات رائجة بعينها مثل الإجراءات المناخية والرقمنة.

2.1.3. المحفظة الرقابية الإستراتيجية

من الممكن إدراج مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تُجرى عبر كلا المدخلين: العمليات والبرامج، وذلك في **المحفظة الرقابية الإستراتيجية** الخاصة بالخطة الرقابية الإستراتيجية. وفيما يلي بعض الأمثلة على العمليات التي يمكن ضمها إلى المحفظة:

- عمليات مركز الحكومة الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل: إشراك أصحاب مصلحة متعددين، وضمان اتساق السياسة من الناحيتين الأفقية والرأسية، وتحديد الاحتياجات المالية وتعبئة الموارد المالية (بما في ذلك تعبئة الميزانيات العامة وموارد القطاع الخاص)، والرصد والمساءلة وتقييم المخاطر.
- العمليات المرتبطة بتسريع عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منتصف عملية التنفيذ.
- عملية إعداد التقارير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، مثل البيانات والتقارير المالية والمراجعة الوطنية الطوعية.
- التركيز على عملية بعينها، مثل إعداد الميزانية أو إشراك أصحاب مصلحة متعددين أو عدم تخلف أحد عن الركب.
- التركيز على عملية واحدة بعينها مرتبطة بتنفيذ مجالات معينة من أهداف التنمية المستدامة، مثل إشراك أصحاب مصلحة متعددين في تصميم وتنفيذ الخطط الوطنية للتكيف الخاصة بالتغير المناخي وذلك تحت مظلة الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي).
- التركيز على عمليات في قطاع بعينه، مثل العمليات المخصصة لعدم تخلف أحد عن الركب في قطاع التكنولوجيا.

وعلى الجانب الآخر، نورد هنا بعض الأمثلة على مجموعات البرامج التي يمكن أن تكون موضوع الرقابة:

- التركيز على مجموعة برامج مرتبطة بتنفيذ أحد المقاصد الوطنية المرتبط هو الآخر بمقصد أو أكثر من المقاصد المواضيعية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، مثل المقصد 1.2 من أهداف التنمية المستدامة ("*تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030*").
- التركيز على مجموعة من البرامج المرتبطة بنُظم مستدامة للإنتاج الغذائي، والمرتبطة بدورها بالمقصد 2.4 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة ("*ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتُحسِّن تدريجيًا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.*")
- وبالنسبة للدول التي لم تحدد مقاصدها الوطنية بعد، فبإمكان الأجهزة العليا للرقابة بها وضع خريطة بالبرامج والكيانات الوطنية التي ترتبط بمقاصد محددة من أهداف التنمية المستدامة وبالمؤشرات المعبرة عنها المتوفرة في النظام الإحصائي الوطني بهذه الدول. ويمكن تحديد نطاق هذه الخارطة إما بتضييق حدودها بحيث لا تتجاوز قطاعًا بعينه أو توسيع هذه الحدود حتى تتسع لقطاعات متعددة (يوضح الفصل 2 القسم 4.2.2.2. *رسم خارطة لمقاصد البرامج الوطنية في ضوء مقاصد أهداف التنمية المستدامة* بالتفصيل عملية وضع هذه الخارطة من قبل الأجهزة العليا للرقابة)

ونؤكد مرة أخرى أن عدد المهام الرقابية التي يتم اختيارها في المحفظة وطبيعتها يعتمدان على عوامل عدة كما أوضحنا سابقًا في هذا الفصل.

3.1.3. إجراءات تطوير الكفاءات

يندرج تحت **إجراءات تطوير الكفاءات** المخصصة لتنفيذ محفظة الخطة الرقابية الإستراتيجية العديد من الإجراءات المتعلقة بالنظم المؤسسية والتنظيمية والكفاءات المهنية لدى الموظفين. فعلى سبيل المثال، قد يكون الجهاز الأعلى للرقابة عاجزًا عن نشر تقاريره الرقابية، أو قد لا تكون هناك منهجية أو إرشادات معتمدة للرقابة على الأداء يمكن الاستعانة بها في تنفيذ المهام الرقابية على الأداء باستخدام نهج الحكومة الشاملة، أو قد يفتقر الجهاز الأعلى للرقابة إلى الأوضاع التي تكفل له تشكيل فريق متعدد التخصصات من قطاعات متعددة، أو عدم كفاية مدققي الأداء الأكفاء القادرين على تنفيذ المهام الرقابية عبر نهج الحكومة الشاملة، أو أن يواجه الجهاز الأعلى للرقابة تحديات تمنعه من التواصل مع أبرز أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل منظمات المجتمع المحلي، وذلك بجانب العديد من العوائق الأخرى التي تقوض كفاءات الجهاز الأعلى للرقابة.

وانطلاقًا من سلسلة قيمة الأثر الرقابي المنشود وشمولية المحفظة الرقابية الإستراتيجية، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ قرار بشأن إجراءات تطوير الكفاءات التي يلزم تحديدها للتعامل مع الخطة الرقابية الإستراتيجية. وتعتمد هذه الإجراءات على الموارد التي يستطيع الجهاز الأعلى للرقابة حشدها، مع العلم أن هذه العملية تتسم بتكراريتها.

4.1.3. إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم

يسهم **إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم** داخل الخطة الرقابية الإستراتيجية في عدم انحراف الجهاز الأعلى للرقابة عن مساره عبر تقييم أدائه وتحسينه بصفة مستمرة عبر التعلم واكتساب المعرفة. وينطوي ذلك على تحديد المخاطر ووضع إجراءات للحد من المخاطر وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسة.

ومن شأن **رصد** المؤشرات أن يتيح للجهاز الأعلى للرقابة تقييم أدائه في إنجاز الخطة الرقابية الإستراتيجية وتحقيق ما يتوخاه من مخرجات ونواتج وأثر رقابي على النحو المرسوم له في سلسلة قيمة الأثر الرقابي. وتمثل عملية التقييم هذه أداة تساعد الجهاز الأعلى للرقابة على التحقق مما إذا كان في حاجة إلى إدخال تعديلات على مخصصات الموارد أو في إجراءات تطوير الكفاءات، إلى آخره، على أن يكون ذلك في الوقت المناسب.

ويكتسب الجهاز الأعلى للرقابة **دروسًا مستفادة** من وراء التقييم المستمر لأدائه في التعامل مع الخطة الرقابية الإستراتيجية، الأمر الذي يفضي إلى تحسن مستمر في عمليات التخطيط والعمليات التنظيمية من أجل إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتسم بالجودة العالية والأثر الرقابي القوي.

2.3. ما المقصود بالخطة الرقابية السنوية الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

في واقع الأمر، لا يجري تنفيذ الخطة الرقابية الإستراتيجية الموضوعة للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلا عبر الخطط الرقابية السنوية. وبتعبير آخر، تحدد كل خطة من الخطط الرقابية السنوية بالتفصيل آلية تشغيل الخطة الرقابية الإستراتيجية لهذه السنة، كما أنها تضم القرارات التي جرى التوصل إليها بشأن عدد وطبيعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المراد تنفيذها، بالإضافة إلى توزيع حصص الموارد لكل مهمة رقابية على نحو يحد من المخاطر ويحقق مخرجات ونواتج تلك السنة.

فعلى سبيل المثال، بإمكان الجهاز الأعلى للرقابة في السنة الأولى من الخطة الرقابية الإستراتيجية أن يتخذ قرارًا بإجراء مهمة رقابية تجريبية تحت مظلة مبادرة إقليمية أو عالمية، أو ربما يود الجهاز الأعلى للرقابة مع بداية العملية أن يلقي نظرة شاملة على جدول أعمال 2030 الذي يقع في صميم العمليات الحكومية وذلك ليستشف مقاصد بعينها عليه التركيز عليها في السنوات اللاحقة، أو ربما يقرر الجهاز الأعلى للرقابة النظر في أولوياته الوطنية بحيث يركز على الأهداف المخصصة للمراجعة في النسخة القادمة من المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويكشف لنا ذلك ضرورة ملائمة الخطة الرقابية السنوية مع السياق الذي يختص به الجهاز الأعلى للرقابة والدولة.

وعند اختيار العناصر التي سيدرجها في خطته الرقابية السنوية، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة مراعاة ما يحظى بالأولوية خلال هذه الفترة وأي مستجدات أخرى برزت إلى السطح وتتطلب إجراء تعديلات على الخطة الرقابية الإستراتيجية، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار عنصري توفير موارد للجهاز الأعلى للرقابة خلال هذا العام والنتائج التي يود تحقيقها. ومن ثمّ، تبدأ عملية وضع خطة إستراتيجية لكل سنة بمراجعة الخطة الرقابية الإستراتيجية المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإمعان التفكير فيها، وتحديد المخاطر والتغيرات في بيئة الجهاز من حيث المخاطر والفرص على حد سواء، والتغيرات في الموارد الداخلية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة، فبإمكان الجهاز على سبيل المثال حينها تعيين أفراد جدد مؤهلين أو الوصول إلى مصادر للموارد. وتتوقف الخطة السنوية أيضًا على مقاصد الأداء التي حددها الجهاز الأعلى للرقابة لنفسه.

وقد يتعين على الأجهزة العليا للرقابة، بجانب مراقبة مجالات جديدة متعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن تضيف إليها أنشطة متابعة في الخطط الرقابية السنوية الخاصة بها. فإذا كان من المقرر تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فبإمكان الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ قرار بمتابعة مهامه الرقابية المعنية بأهداف التنمية المستدامة التي تظل محافظة على مكانتها باعتبارها ذات أولوية عالية في سياق دولة الجهاز.

وإلى جانب اشتقاق خطة رقابية سنوية من المحفظة الرقابية الإستراتيجية، نوصي أيضًا بأن تتضمن الخطة إجراءات لتطوير الكفاءات لهذه السنة. ويمكن ربط هذا باحتياجات تنفيذ الخطة السنوية في سنة بعينها أو الاحتياجات المستقبلية للجهاز الأعلى للرقابة. فعلى سبيل المثال، إذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يزمع مراقبة مجالات مختلفة متعلقة بالعمل المناخي في السنة الثانية من الخطة الرقابية الإستراتيجية، فبإمكانه اتخاذ قرار بتطوير كفاءاته في هذه المجالات خلال السنة الأولى -- وفي هذه الحالة، ينبغي تضمين إجراءات تطوير الكفاءات المناسبة في الخطة الرقابية السنوية الخاصة بالسنة الأولى.

وقد خاضت مجموعة من الأجهزة العليا للرقابة هذه التجربة خلال انتشار جائحة كوفيد، إذ غيرت هذه الأجهزة من خططها وتولت مهامًا معنية بمرونة الخدمات الصحية المرتبطة بالمقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة، فبإمكان الجهاز الأعلى للرقابة أن يغير بوصلة تركيزه حتى يستطيع الاستجابة في الوقت المناسب لأية مشكلة طارئة أو ناشئة - ومن ثم، يجب أن تتسم أنشطة التخطيط بالمرونة واستشراف المستقبل طوال الوقت.

3.3. العلاقة بين الخطط المختلفة

يعتبر التنسيق بين الخطة الإستراتيجية الشاملة والخطة الرقابية الإستراتيجية والخطة الرقابية السنوية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمرًا بالغ الأهمية.

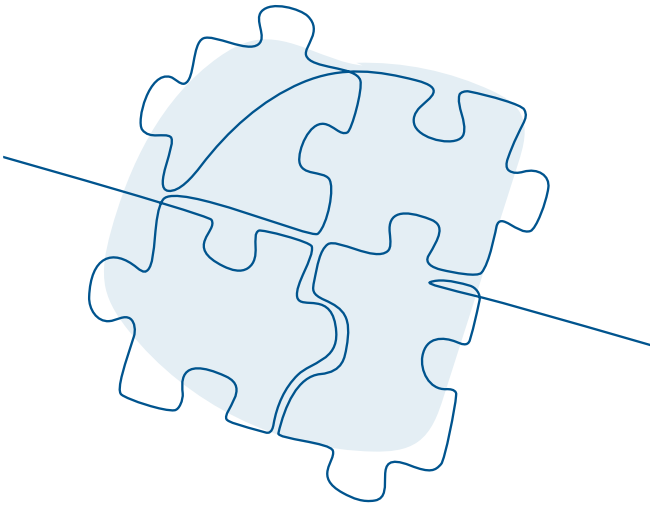

تحدد **الخطة الإستراتيجية الشاملة** للجهاز الأعلى للرقابة إستراتيجيته الشاملة ورؤيته وأهدافه الإستراتيجية على المدى الطويل (3 إلى 5 سنوات أو أكثر). وتتسم أهداف هذه الخطة بنطاقها الواسع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون أحد أهداف الخطة الإستراتيجية هو "المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

تأتي **الخطة الرقابية الإستراتيجية** مباشرة بعد الخطة الإستراتيجية الشاملة، ويمكن أن تركز على مهام رقابة الأداء و/أو المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحدد الخطة الرقابية الإستراتيجية رؤية المهام الرقابية وإستراتيجيتها للقيمة التي يهدف الجهاز الأعلى للرقابة إلى تحقيقها من خلال مهام رقابة الأداء التي يجريها، وذلك بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية الشاملة وعلى المدى المتوسط إلى الطويل (3 إلى 5 سنوات). وتحتوي هذه الخطة على محفظة لموضوعات مهام رقابة الأداء وأهداف التنمية المستدامة المتنوعة، بما في ذلك مهام رقابة أداء الهيئات والبرامج والمشاريع والموضوعات والعمليات.

وعلى سبيل المثال، قد تضم الخطة الإستراتيجية لمهام رقابة الأداء سلسلة قيمة أثر المهام الرقابية، وتهدف هذه السلسلة إلى تحقيق مخرجات ونتائج وآثار في المجالات الرائجة حاليًا مثل العمل المناخي والتحول الرقمي؛ كما يمكن أن تشمل هذه الخطة مهامًا رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تلك المجالات. ومع ذلك، وفي حالة عدم تمتع الجهاز الأعلى للرقابة بعدد كافٍ من المدققين القادرين على إجراء مهام رقابة الأداء وفقًا لمنهجية الحكومة الشاملة (وهي منهجية لا غنى عنها لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة)، فله حينها اتخاذ قرار بالاستثمار في تنمية مهارات مجموعة من مدققي أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تضمين إجراءات تطوير الكفاءات ذات الصلة بهذه المهارات في الخطة الرقابية الإستراتيجية.

ومن ثم، يتولى الجهاز الأعلى للرقابة وضع **خطة رقابية سنوية** لكل عام من فترة الخطة الرقابية الإستراتيجية. ومع مراعاة سلسلة قيمة الأثر الرقابي وملف المهام الرقابية وبناءً على فحص شامل لنطاق المهام الرقابية، بإمكان الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ قرار بإدراج بعض المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطة الرقابية السنوية لعام معين، مرتبطة على سبيل المثال، بالتكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ (المقصد 1.13 من أهداف التنمية المستدامة)، وعلى وجه الخصوص: مهمة رقابية واحدة لمجموعة من البرامج المتعلقة بالمرونة والتكيف مع مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية، ومهمة رقابية واحدة تتعلق بعملية عدم تخلف أحد عن الركب خلال إعداد خطة التكيف الوطنية بالدولة لمواجهة التغير المناخي. علاوة على ذلك، بإمكان الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا أن يدرج تخصيص الموارد (الميزانية والوقت والموارد البشرية) في الخطة الرقابية السنوية لإجراء مثل هذه المهام الرقابية.

وإجمالًا، ينبغي أن تتوافق جميع الخطط مع الهدف الإستراتيجي الشامل المتمثل في "المساهمة في أهداف التنمية المستدامة" في المثال المذكور. وعلى أية حال، حتى لو لم تذكر الخطة الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة أهداف التنمية المستدامة بشكل صريح، فإن هذا لا يمنع الجهاز الأعلى للرقابة من إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المجالات أو الموضوعات التي يعتزم الجهاز الأعلى للرقابة معالجتها، إذ إن مثل هذه المهام الرقابية تتماشى مع مجال المهام الرقابية التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة وأثرها.

4.3. لماذا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى خطة رقابية إستراتيجية وخطط رقابية سنوية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يعتبر التخطيط للأثر الرقابي عنصرًا رئيسًا في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورغم ما يحظى به جدول أعمال 2030 من أهمية بارزة، فهو يتسم بنطاقه الواسع مما يقتضي من الأجهزة العليا للرقابة اتخاذ قرارات مدروسة وخيارات إستراتيجية بشأن المجالات التي يجب التركيز عليها من حيث رؤيتها الخاصة والقيمة التي تريد إضافتها في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب معايير رقابة الأداء الصادرة عن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من الأجهزة العليا للرقابة تحديد موضوعات المهام الرقابية. وبالتالي، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تحديد المجالات الرقابية الإستراتيجية حتى تكون ملتزمة بهذه المعايير وتلبي متطلبات الجودة الخاصة بها.

معيار الإيساي 3000 للتخطيط - اختيار الموضوعات

89) يجب على المدقق اختيار الموضوعات الرقابية من خلال عملية التخطيط الإستراتيجية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة وذلك عن طريق تحليل الموضوعات المحتملة وإجراء الأبحاث لتحديد المخاطر والمشكلات.

90) يختار المدقق موضوعات المهام الرقابية ذات الأهمية والقابلة للرقابة، على أن تكون متسقة مع صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة.

91) يتولى المدقق إجراء عملية اختيار موضوعات المهام الرقابية بهدف تعظيم الأثر المتوقع للمهمة الرقابية مع الأخذ في الاعتبار الكفاءات الرقابية.

لذلك، ثمة حاجة ماسة إلى إجراء عملية منظمة عند التخطيط لكل من جودة المهام الرقابية وأثرها الرقابي. لذلك، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة وضع تصور للمخرجات والنواتج التي ستقدمها لتحقيق مساهمتها في الأثر الرقابي (سلسلة قيمة الأثر الرقابي) وتحديد الموضوعات ذات الأولوية التي ستخضع للرقابة (المجال الرقابي الإستراتيجي) والاستعداد لمثل هذه المهام الرقابية (إجراءات تطوير الكفاءات) وتقييم أدائها في تحقيق الأهداف المقصودة (إطار الرصد والتقييم والتعلم).

5.3. كيفية إعداد خطة رقابية إستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يصف هذا القسم كيفية تخطيط الجهاز الأعلى للرقابة للأثر الرقابي من خلال إعداد الخطة الرقابية الإستراتيجية والخطط الرقابية السنوية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال شرح الخطوات التالية في هذه العملية:

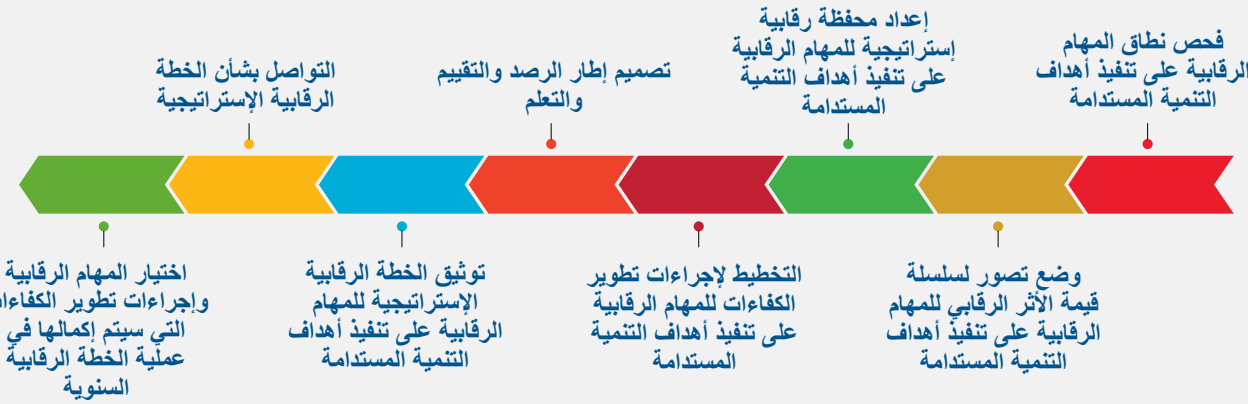

1.5.3. فحص نطاق المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يُقصد بفحص نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جمع المعلومات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والمعلومات الخاصة بالاتجاهات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وقد تتضمن هذه المعلومات:

- الأهداف الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية والقضايا ذات الأهمية الوطنية.
- تخصيص الميزانية وتقييم المخاطر النظامية وحشد الموارد لأهداف التنمية المستدامة والقدرات على تنفيذها.
- الاتجاهات العالمية والوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- البيانات الإحصائية المتعلقة بتحقيق الأهداف المختلفة.
- المؤسسات على المستوى الوطني والمحلي المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأدوارها ومسؤولياتها وصلاحياتها.
- الفئات المستضعفة والمهمشة في سياق البلد.
- أصحاب المصلحة الذين يعملون مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثل المنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والهيئات المهنية والمنظمات الدولية.
- الترتيبات المتخذة لمتابعة التنفيذ ومراجعته.

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة جمع هذه المعلومات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من مصادر مختلفة مثل خطط التنمية الوطنية وتقارير المراجعة الوطنية الطوعية والوزارات والهيئات الحكومية بمختلف مستوياتها والمنظمات الإحصائية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة في الدولة ومستندات تحليل فجوات أهداف التنمية المستدامة وتحديدها ومستندات رقابة الجاهزية وتصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي أعدته مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات ومجموعة الخبراء المعنيين بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية وشركاء التنمية وغيرهم).

ونظرًا لأن أهداف التنمية المستدامة واسعة النطاق، نوصي بتحديد الجهاز الأعلى للرقابة نوع المعلومات التي يحتاجها لاتخاذ خيارات إستراتيجية متعلقة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن تحديد عدد قليل من المصادر الموثوقة التي يمكن جمع هذه المعلومات منها بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، يعد فحص نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمثابة عملية مستمرة يجب إجرائها بشكل متكرر من أجل الحفاظ على تحديث الجهاز الأعلى للرقابة وتركيزه على الاتجاهات الناشئة والمضي قدمًا نحو المستقبل.

ونوصي بأن ينشئ الجهاز الأعلى للرقابة نظامًا لجمع هذه المعلومات وتخزينها وتحليلها بشكل منتظم. وقد تستخدم الأجهزة العليا للرقابة خيارات مختلفة لإعداد الأنظمة بناءً على الحجم والقدرات. فعلى سبيل المثال، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تخصيص هذا العمل بين موظفي رقابة الأداء مع تعيين شخص مسؤول عن التنسيق. وقد يُسند هذا العمل أيضًا إلى المسؤولين عن التخطيط الإستراتيجي للمهام الرقابية والتخطيط السنوي للمهام الرقابية في الجهاز الأعلى للرقابة. وقد يقرر الجهاز الأعلى للرقابة إنشاء وحدات منفصلة لفحص نطاق المهام الرقابية بشكل منتظم. كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة أيضًا أن تقرر استخدام حلول تكنولوجية والحفاظ على قواعد بيانات للمعلومات.

2.5.3. تصور سلسلة قيمة الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

كما شرحنا سابقًا، تحدد سلسلة قيمة الأثر الرقابي المخرجات والنواتج التي يعتزم الجهاز الأعلى للرقابة تحقيقها للمساهمة في الأثر الرقابي. ومن شأن وضع تصور لذلك أن يساعد الجهاز الأعلى للرقابة على التركيز على القيمة التي يعتزم إضافتها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة بوجه عام.

ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة اتباع نهج مختلف لتصور سلسلة القيمة، مثل اتباع نهج يطبق من أعلى إلى أسفل، تؤدي فيه قيادة الجهاز الأعلى للرقابة دورًا أساسيًا وتأخذ فيه زمام المبادرة. أو يمكن اتباع نهج يطبق من أسفل إلى أعلى، يقوم فيه موظفو الجهاز الأعلى للرقابة الذين يشاركون في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوضع تصور لسلسلة القيمة لتتم مراجعتها بعد ذلك من جانب قيادة الجهاز الأعلى للرقابة. وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة الصغيرة، فبإمكانها تطبيق مسار أقل رسمية وأكثر تكاملًا يعمل فيه الموظفون والقيادة معًا على سلسلة القيمة. وبغض النظر عن النهج الذي يختاره الجهاز الأعلى للرقابة، نوصي بأن يتخذ قرارات مستنيرة ومستندة على الأدلة، وأن تكون عملية التصور هذه عملية تشاركية، لا تقتصر فقط على موظفي الجهاز الأعلى للرقابة وقيادته وإنما تشمل أيضًا أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين.

ومن المهم أن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بنظام صارم في فحص نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحيث يوفر معلومات محدثة تساعده على وضع تصور واقعي لسلسلة قيمة واقعية يتمتع به بقدر لا بأس به من المرونة.

3.5.3. وضع محفظة رقابية استراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تحتوي المحفظة الرقابية الإستراتيجية على قائمة بالموضوعات والمسائل والاتجاهات التي يعتزم الجهاز الأعلى للرقابة التصدي لها خلال فترة الخطة الرقابية الإستراتيجية. ويمكن إعداد المحفظة الرقابية بطرق مختلفة تعتمد على أولويات الجهاز الأعلى للرقابة. وبإمكان الأجهزة العليا للرقابة إعداد محافظ رقابية لمهام الرقابة على الأداء بحيث تضم المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – لأنها تندرج في نهاية المطاف ضمن مهام رقابة الأداء، كما هو موضح في الفصل 2 (إطار 1).

ووفقًا للمعايير، يجب اختيار هذه المحفظة بناءً على خمسة معايير: الصلاحيات والأهمية وقابلية الخضوع للرقابة والقدرات الرقابية والأثر الرقابي. وقد تختار بعض الأجهزة العليا للرقابة أيضًا اعتماد معايير أخرى.[44]

فيجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يفحص أولًا ما إذا كان يتمتع **بصلاحيات** قانونية لإجراء مهمة رقابية على موضوع بعينه مرتبط بعمليات أو برامج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمتع بعض الأجهزة العليا للرقابة بصلاحية إجراء مهام رقابية على الهيئات التي تدير الدين العام في بلدانها. وفي هذه الحالة، لا يجوز لها اختيار عمليات أو برامج أو مقاصد وطنية مرتبطة بالمقصد 17.4 من أهداف التنمية المستدامة لإجراء مهام رقابية عليها.[45]

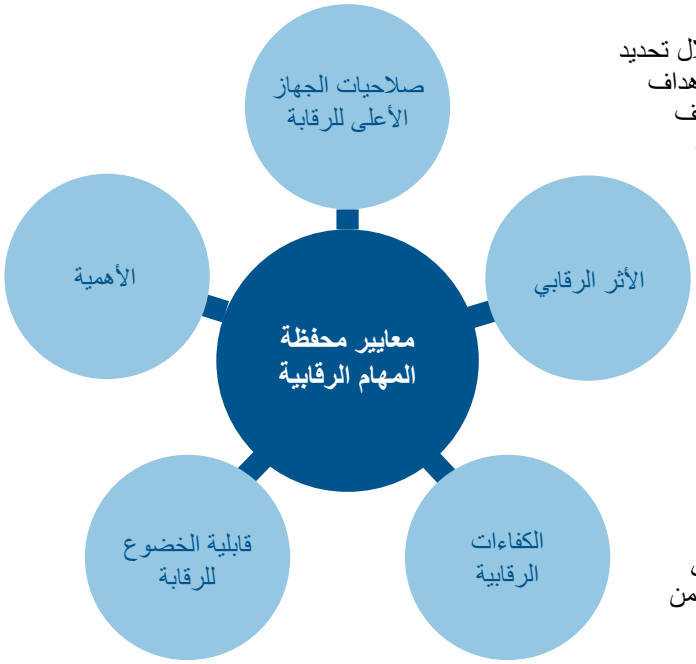

يمكن تحديد **أهمية** العملية أو مجموعة البرامج على المستوى الوطني من خلال تحديد أولويتها في سياق التنمية الوطنية والمخاطر التي تحول دون تحقيق الأهداف وارتباطها بعمليات أو برامج أخرى مرتبطة بمقاصد وطنية أو مقاصد أهداف التنمية المستدامة وصلتها بالأولويات الإقليمية والعالمية والمخصصات المالية لتحقيق المقصد، وغيرها. ونظرًا لأهميته، يجوز للجهاز الأعلى للرقابة أيضًا أن يأخذ بعين الاعتبار مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب ويعطي الأولوية لاختيار المقاصد المرتبطة بالفئات المستضعفة. فعلى سبيل المثال، وفي ضوء الاتجاهات الحالية، قد يقرر الجهاز الأعلى للرقابة إجراء مهام رقابية على المقاصد الوطنية المرتبطة بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي) وقد يقرر الجهاز الأعلى للرقابة في إطار ذلك التركيز على تنفيذ مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب من حيث العمل المناخي.

وبالنسبة لمعيار **قابلية خضوع للرقابة**، فيجوز للأجهزة العليا للرقابة النظر في مرحلة تنفيذ الهدف الوطني وتوفر البيانات والمؤشرات للمقصد الوطني وتوفر معايير المهام الرقابية. وعند تطبيق معيار قابلية الخضوع للرقابة، نوصي بأن يضع الجهاز الأعلى للرقابة في اعتباره الحد الأدنى الأساسي المطلوب لإجراء المهام الرقابية بدلًا من انتظار توفر جميع البيانات والمؤشرات.

تعتبر **الكفاءات الرقابية** من الاعتبارات المهمة للغاية عند اختيار المقاصد الوطنية التي سيتم إجراء مهام رقابية عليها. وحتى يتم إجراء مهام رقابية عالية الجودة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى موظفين أكفاء وقدرات مؤسسية. فتحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى موظفين مهنيين أكفاء قادرين على إجراء مهام رقابة الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وقادرين على تطبيق نهج الحكومة الشاملة لإجراء مهام رقابية على اعتبارات أهداف التنمية المستدامة وفحصها؛ مثل الاتساق الأفقي والرأسي والتكامل ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين. كما تحتاج الأجهزة العليا للرقابة أيضًا إلى منهجية رقابية مناسبة لإنجاز هذا العمل. وإذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يفتقر حاليًا إلى الكفاءات اللازمة، فعليه رغم ذلك إدراج المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محفظته نظرًا لأهميتها، وإضافة إجراءات تطوير الكفاءات إليها حتى يتسنى له إجراء المهام الرقابية.

يكمن معيار اختيار الموضوعات الأخير والرئيس في **الأثر الرقابي**. ويقصد بالأثر الرقابي تحقيق الأعمال الرقابية التي ينجزها الجهاز الأعلى للرقابة آثارًا إيجابية على الناس والكوكب، وعلى الذين تخلفوا عن الركب بوجه خاص. لذلك، تعد قابلية المهام لتحقيق أثر رقابي من أهم الاعتبارات التي ينبغي أن يراعيها الجهاز الأعلى للرقابة عند اختيار المقصد الوطني. فعلى سبيل المثال، تتأثر الدول الجزرية الصغيرة بشدة

44 يمكنك العثور على المزيد من معايير الاختيار وطرق اختيار الملفات الرقابية في دليل تنفيذ مهام رقابة الأداء وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي، والذي يتوفر على الرابط التالي: **https://idi.no/our-resources/professional-sais**.

45 المقصد 17.4 من أهداف التنمية المستدامة: مساعدة البلدان النامية على تحقيق استدامة الديون على المدى الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وإعفاء الديون وإعادة هيكلتها حسب الاقتضاء، ومعالجة الديون الخارجية للدول الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف أعباء الديون.

بتغير المناخ، وبالتالي يجوز للجهاز الأعلى للرقابة في أي دولة منها اتخاذ قرار بإجراء مهام رقابية على المقاصد الوطنية المرتبطة بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي).

وكما أوضحنا في الفصل السابق، ثمة اختلاف كبير في الطريقة التي تختار بها الدول دمج أهداف التنمية المستدامة في عملياتها وبرامجها الخاصة. فقد تختار بعض الدول مقاصد أهداف التنمية المستدامة وتعتمدها بشكل مباشر باعتبارها مقاصد وطنية، بينما تختار أخرى المجالات ذات الأولوية بناءً على الأولويات الإقليمية، فتحدد مجموعة من المقاصد التي تندرج تحت كل مجال منها. وهناك حالات أخرى لا تحدد فيها الدولة مقاصد وطنية محددة لها وإنما مجموعة فقط من البرامج في مجال بعينه. وقبل اختيار الموضوعات التي ستجرى عليها المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن يكتسب الجهاز الأعلى للرقابة فهمًا جيدًا لمشهد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة.

قد تتخذ الأجهزة العليا للرقابة نُهجًا مختلفة لجمع المعلومات المتعلقة بالمعايير المذكورة أعلاه. ويجوز للأجهزة العليا للرقابة الكبيرة إنشاء أنظمة شاملة واستخدام نماذج ومصفوفات اختيار لتحديد الموضوعات الرقابية المتعلقة بالمهام الرقابية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تحديد الأوزان والنقاط للمعايير المختلفة في عملية الاختيار. ويجوز للأجهزة العليا للرقابة الصغيرة ذات الكفاءات المحدودة استخدام عمليات أقل رسمية واتخاذ هذه القرارات بناءً على مراجعة محدودة للوثائق والاجتماعات المنعقدة وجهًا لوجه. ورغم أن الحلول المتبعة تختلف باختلاف الأجهزة العليا للرقابة، فمن المهم أن تراعي الأجهزة العليا للرقابة المعايير الخمسة المذكورة أعلاه وأن توثق عملية اختيارها والقرارات التي اتخذتها.

إلى جانب اتخاذ قرار بشأن الموضوعات الرقابية، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا إلى تحديد عدد الموضوعات الرقابية لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد يختلف هذا العدد من واحد إلى عدة موضوعات، وذلك اعتمادًا على سياق الجهاز الأعلى للرقابة وكفاءاته. فالأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع بكفاءات محدودة عند إجراء مهام رقابة الأداء وليس بها سوى فريق صغير من الموظفين، يمكنها اختيار موضوع واحد للبدء به؛ كما يمكنها أيضًا التفكير في إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن مهمة رقابية تعاونية عالمية أو إقليمية.

وقد تقرر الأجهزة العليا للرقابة الكبيرة أو متوسطة الحجم التي لديها فرق أو إدارات رقابية قطاعية وتتمتع بالقدرة على إجراء مهام رقابة الأداء، وتمتلك موظفين مطلعين على نهج الحكومة الشاملة، اختيار مجالات متعددة متعلقة بمدخلي العمليات أو البرامج من قطاعات مختلفة وتجميع فرق متعددة التخصصات لإجراء كل مهمة رقابية. وقد يكون لدى هذه الأجهزة هيكل تجري فيه كل إدارة رقابية مهمة رقابية واحدة أو أكثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعند إجراء هذه المهام الرقابية تعمل هذه الإدارات كفرق متعددة القطاعات بالتعاون مع المدققين من الإدارات الأخرى ذات الصلة.

يجوز للأجهزة العليا للرقابة الكبيرة تشكيل مثل هذه الفرق من قطاعات ومستويات مختلفة من الحكومة (مثل الحكومات الوطنية والفيدرالية والمحلية والمحافظات) وذلك وفقًا لصلاحيات هذه الأجهزة. فعلى سبيل المثال، يجوز للجهاز الأعلى للرقابة تجميع فريق متعدد القطاعات يعمل في مجالات الصحة وشؤون المرأة والتعليم والعدل والداخلية لإجراء مهام رقابية على "القضاء على العنف ضد المرأة" المرتبط بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة.

4.5.3. التخطيط لإجراءات تطوير الكفاءات الخاصة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

من شأن تحديد إجراءات تطوير الكفاءات الموجهة لتنفيذ المحفظة الرقابية الإستراتيجية التي تضم المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن تقدم أساسًا سليمًا وواقعيًا لتنفيذ الخطة.

تتطلب المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كفاءات محددة في إجراء مهام رقابة الأداء واستخدام نهج الحكومة الشاملة وفهم العمليات والبرامج الشاملة بين الوزارات داخل الحكومة، مع مراعاة الشمول ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، والتواصل مع مختلف الهيئات الخاضعة للرقابة المتنوعة وأصحاب المصلحة المتعددين. لذلك، سيحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى مدققين يتمتعون بمهارات كهذه، والتي يمكن تطويرها والتخطيط لها.

يتطلب التخطيط لتطوير الكفاءات الإلمام بالكفاءات الحالية التي يتمتع بها الجهاز الأعلى للرقابة والإجراءات المطلوبة لمعالجة المحفظة الرقابية الإستراتيجية. علاوة على ذلك، يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة تحديد الكفاءات ذات الأولوية التي ينوي تطويرها مع التخطيط للإجراءات الخاصة بذلك.

وفي أثناء مرحلة التخطيط لمثل هذه الإجراءات، نوصي أن يتبنى الجهاز الأعلى للرقابة نظامًا طويل الأجل ومستدامًا لتطوير الكفاءات اللازمة لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحفاظ عليها. فعلى سبيل المثال، بدلًا من التفكير في إجراء تدريب لمرة واحدة على نهج الحكومة الشاملة، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة التفكير في مسار تنمية مهنية للمدققين لتطوير الكفاءات المطلوبة لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يجعله جزءًا من التعليم المهني للمدققين. وبالإضافة إلى تطوير كفاءات الموظفين، سيحتاج الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا إلى وضع آليات تنظيمية مثل المنهجية وهيكل من فرق العمل الشاملة وتكوين علاقات مع أصحاب المصلحة للرقابة على تنفيذ

أهداف التنمية المستدامة.

وتعتمد إجراءات تطوير الكفاءات على الظروف الحالية للجهاز الأعلى للرقابة. فإذا كان الجهاز ما يزال مبتدأ في تنفيذ ممارسات رقابة الأداء، فسيكون عليه التركيز على تطوير الكفاءات الأساسية لإجراء مهام رقابة الأداء، بجانب الكفاءات التي تتيح له استخدام نهج الحكومة الشاملة، بالإضافة إلى كفاءات أخرى تتيح له إجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أما الجهاز الأعلى للرقابة ذو الخبرة في ممارسات رقابة الأداء، فإنه يركز على تطوير الكفاءات المرتبطة فقط بنهج الحكومة الشاملة. وفي سيناريو ثالث، قد يرى جهاز أعلى للرقابة أنه في حاجة إلى تعزيز مشاركته وتواصله مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بحيث يوسع دائرته من أصحاب المصلحة مستخدمًا في ذلك آليات مختلفة. وإجمالًا، يجب أن تكون إجراءات تطوير الكفاءات التي يتعين إدراجها في المحفظة الرقابية الإستراتيجية معبرة عن سياق الجهاز الأعلى للرقابة واحتياجاته الفعلية.

5.5.3. وضع إطار عمل للرصد والتقييم والتعلم للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يهدف إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم إلى رصد تنفيذ الخطة الرقابية الإستراتيجية وتقييمها والاستفادة منها. وللقيام بذلك، يبدأ الجهاز الأعلى للرقابة بتصميم مؤشرات أداء رئيسة لقياس جوانب معينة من تنفيذ الخطة، بهدف تحقيق الأهداف وتقديم المخرجات والنواتج الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأثر الرقابي - كما هو مذكور في سلسلة قيمة الأثر الرقابي.

ووفقًا لقرارات الجهاز الأعلى للرقابة في الخطة الرقابية الإستراتيجية، يجوز للجهاز الأعلى للرقابة اختيار تحديد المخاطر والمؤشرات الخاصة للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أو استخدام مؤشرات مشتركة لجميع مهام رقابة الأداء. وفي كلتا الحالتين، نوصي بأن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتصميم إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم بطريقة تسمح برصد خصائص المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - نهج الحكومة الشاملة، واتساق السياسات وتكاملها وشمول أهداف التنمية المستدامة والفرق الرقابية متعددة التخصصات ومبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، إلى آخره.

فعلى سبيل المثال، قد يحدد الجهاز الأعلى للرقابة المخاطر المتعلقة بما يلي:

- شمول البرامج وتعدد الجهات الخاضعة للرقابة مما يؤدي إلى تشتيت المسؤوليات عن اتخاذ إجراءات بشأن توصيات الجهاز الأعلى للرقابة.
- تنوع أصحاب المصلحة المعنيين بالموضوعات الرقابية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتعقيدهم.
- جودة المهام الرقابية.
- توفر الموارد اللازمة لإجراء المهام الرقابية وفقًا للخطة.
- تطوير الكفاءات وفقًا للخطة.
- عدد التوصيات الرقابية المنفذة.
- عدد التقارير الرقابية التي تم نشرها.
- عدد المهام الرقابية التي تستوفي متطلبات الجودة.

واستنادًا إلى المخاطر التي تم تحديدها وسلسلة قيمة الأثر الرقابي والمحفظة، يتولى الجهاز الأعلى للرقابة بعد ذلك تصميم مؤشرات الأداء الرئيسة التي ستقيس تنفيذ الخطة. ويحدد وصف المؤشرات أنشطة الرصد، أي البيانات التي سيتم جمعها بشكل منتظم.

وتساهم المعلومات التي يتم جمعها في عملية التقييم، حيث تستنتج الأجهزة العليا للرقابة أدائها في تنفيذ الخطة. لذلك، يجب تصميم المؤشرات بطريقة تسمح بالتوصل إلى استنتاجات ورؤى مجدية. ويجوز للجهاز الأعلى للرقابة أن يقرر إشراك أصحاب المصلحة في عملية التقييم، لجمع المدخلات من وجهات نظر مختلفة.

وأخيرًا، يتضمن إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم أيضًا أنشطة وعمليات للاستفادة من نجاحات الجهاز الأعلى للرقابة وإخفاقاته. فعلى سبيل المثال، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تحديد اجتماعات شهرية للنظر في نتائج التقييمات السابقة وجمع الدروس المستفادة منها. ويعد هذا الأمر مهمًا للتحسين المستمر في التخطيط والتسليم.

6.5.3. توثيق الخطة الرقابية الإستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونشرها

قد يختلف مستوى تفصيل الخطة الرقابية الإستراتيجية باختلاف الأجهزة العليا للرقابة، إلا أن من المهم أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة **خطة رقابية إستراتيجية موثقة** من أجل الشفافية وقابلية التنبؤ والنشر والفهم المشترك لخطط الجهاز الأعلى للرقابة داخليًا وخارجيًا. علاوة على ذلك، يعد توثيق اختيار الموضوعات الرقابية في مهام رقابة الأداء أمرًا ضروريًا أيضًا تتطلبه المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

عند توثيق الخطة الرقابية الإستراتيجية ونشرها، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى مراعاة جمهور أو مستخدمي هذه الوثيقة والتأكد من أنه يقدم معلومات واضحة وكافية بشأن إستراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة وكيف يخطط لتحقيقها. ويختلف هذا بالنسبة للجهات الفاعلة الداخلية والخارجية. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم معلومات أكثر تفصيلًا للمستخدمين الداخليين الذين سيتولون فعليًا تنفيذ الخطة، بينما الأنسب للمستخدمين الخارجيين هو نشر نسخة أقصر من الخطة الرقابية الإستراتيجية.

وعند نشر الخطة داخليا، يجب التأكد من تمتع جميع موظفي الجهاز الأعلى للرقابة بفهم مشترك للخطة، كما يجب أن يتم النشر في الوقت المناسب من خلال قنوات يسهل الوصول إليها للجميع. كما أنه من المهم تحديد أي من مهام رقابة الأداء تعتبر مهامًا رقابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، وعند نشر الخطة خارجيًا، قد يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة مراعاة المتطلبات القانونية والتنظيمية وسرية المعلومات وحساسيتها وتوقعات أصحاب المصلحة وشفافية الجهاز الأعلى للرقابة ومساءلته والموارد المتاحة وفرص الحصول على تعقيبات أصحاب المصلحة الخارجيين. نوصي بأن يعلن الجهاز الأعلى للرقابة عن الخطة الرقابية الإستراتيجية للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أوسع نطاق ممكن. سيساعد هذا الجهاز الأعلى للرقابة في التعاون مع أصحاب المصلحة أثناء إجراء المهام الرقابية الفردية والاستفادة من المعلومات والرؤى التي يتوفرون عليها.

يجوز للجهاز الأعلى للرقابة أن يقرر نشر خطة رقابية إستراتيجية منفصلة للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مسلطًا الضوء على أهم نقاط سلسلة قيمة الأثر الرقابي، والعمليات والبرامج المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي يزمع الجهاز الرقابة عليها وفحص نطاق المهام الرقابية وإطار عمل الرصد والتقييم والتعلم للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: حدد الموضوعات الرقابية المتعلقة بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- ✅ هل اختار الفريق موضوعات تتعلق بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بناءً على عملية اختيار إستراتيجية؟
- ✅ هل اختار الفريق موضوعات رقابية ذات أهمية كافية وقابلة للخضوع للرقابة وتندرج ضمن صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة؟
- ✅ هل حقق الفريق أقصى قدر من الأثر الرقابي مع مراعاة الكفاءات الرقابية عند اختيار موضوعات رقابية؟
- ✅ هل مارس الفريق الحكم المهني عند اختيار موضوعات تتعلق بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✅ هل التزم الفريق بالأخلاقيات المهنية ومتطلبات الاستقلالية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة عند اختيار الموضوعات؟
- ✅ هل تواصل الفريق مع أصحاب المصلحة المعنيين أثناء اختيار موضوعات تتعلق بالمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✅ هل تمتع الفريق بالمهارات اللازمة لإعداد تقرير المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ✅ هل تم الإشراف على عملية الاختيار بشكل كافٍ؟
- ✅ هل وثق الفريق عملية الاختيار بشكل كافٍ؟

الفصل 4
تصميم المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتناول هذا الفصل العملية الداخلة في تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويستعرض سبب أهمية التصميم ويقدم إرشادات وأمثلة حول كيفية تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل النتاج الأخير لهذه المرحلة في وضع **خطة رقابية** على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يعد تصميم مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مرحلة غاية في الأهمية؛ إذ إنه يؤثر على جميع المراحل اللاحقة للمهمة الرقابية. ونوصي أن تخصص فرق الرقابة وقتًا كافيًا لهذه المرحلة. وتتضمن هذه العملية الخطوات التالية:

شكل 5. خطوات تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

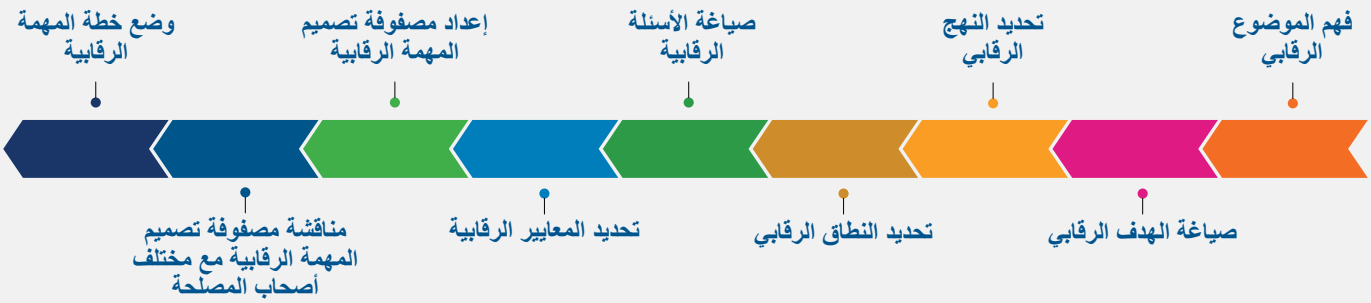

يتم تقديم هذه الخطوات بشكل تسلسلي، إلا أن تصميم المهمة الرقابية عملية تكرارية. وتصف الأقسام الفرعية التالية من هذا الفصل كل خطوة من هذه الخطوات وتعرض مخرجاتها، بجانب الأدوات التي يمكن استخدامها كلما أمكن ذلك.

1.4. فهم الموضوع الرقابي

وفقًا للتعريف الوارد في الفصل 2 (إطار 1)، يمكن أن يكون الموضوع الرقابي الخاص بالمهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

أ) أداء **العمليات** الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

ب) تنفيذ **مجموعة البرامج** التي تسهم في تحقيق مقصد (مقاصد) محدد مرتبط بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة (إما *أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها على المستوى الوطني* أو *الغايات والمقاصد البرامجية التي ترتبط بتعزيز المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على الصعيد الوطني*).

لفهم **العمليات** الحكومية المعمول بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، يتعين على فريق الرقابة فهم القوانين والمؤسسات والسياسات والخطط والبرامج والأنشطة والهيئات ودور أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في العمليات. وسيكون هذا الفهم ضروريًا أيضًا لتنفيذ **مجموعة البرامج** التي تساهم في تحقيق المقصد أو المقاصد المحددة. وفي هذه الحالة، سيكون من الضروري أيضًا فهم مظاهر الارتباط بين المقصد أو المقاصد المحددة والمقاصد الأخرى لأهداف التنمية المستدامة.

وبإمكان فريق الرقابة بدء هذه الخطوة بالحصول على معلومات بشأن المسائل التالية:

جدول 4. فهم الموضوع الرقابي: أمثلة على المسائل التي يجب مراعاتها

إطار العمل المؤسسي والقانوني	1. الإطار القانوني والمؤسسي لأداء العمليات أو تنفيذ مجموعة البرامج (القوانين واللوائح التنظيمية والخطط والاتفاقيات الدولية والمعايير وغيرها). 2. الهيكل التنظيمي للحكومة لأداء العمليات أو تنفيذ البرامج. 3. الروابط بين مقصد (مقاصد) أهداف التنمية المستدامة المحددة والمقاصد الأخرى. 4. الجهات الحكومية المشارِكة في تنفيذ العمليات أو البرامج وأدوارها. 5. العلاقات المتبادلة بين العمليات أو البرامج. 6. الآليات المعمول بها لتنسيق مختلف مستويات الحكومات (الوطنية والاتحادية ودون الوطنية والمحلية) لتنفيذ العمليات. 7. العمليات والآليات المعمول بها لتنسيق العمل المشترك بين مختلف مستويات الحكومة (الوطنية والاتحادية ودون الوطنية والمحلية) لتنفيذ مجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق مقصد (مقاصد) أهداف التنمية المستدامة المحددة.
وسائل التنفيذ	1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة لتنفيذ العمليات أو تنفيذ مجموعة البرامج. 2. تخصيص الموازنة وتوزيع الموارد البشرية. 3. تدفقات الموارد العامة المتعلقة بالعمليات أو مجموعة البرامج. 4. الخطوات اللازمة لتعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الإضافية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية. 5. الأدوار والمسؤوليات المحددة للجهات الحكومية المتعلقة بأداء العمليات أو تنفيذ مجموعة البرامج. 6. الشراكات المعنية بحشد وسائل التنفيذ. 7. مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بوسائل تنفيذ هدف التنمية المستدامة المحدد (المقاصد مرقمة بالأعداد والحروف، مثل مقصد هدف التنمية المستدامة 5.ب).
الرصد والمتابعة والمراجعة وإعداد التقارير	1. المؤشرات الوطنية لقياس أداء العمليات أو تنفيذ مجموعة من البرامج. 2. توافق المؤشرات الوطنية ومواءمتها مع مؤشرات هدف التنمية المستدامة. 3. خطوط أساس المؤشرات. 4. الهيكل المؤسسي والمنهجيات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات. 5. سمات البيانات المتعلقة بالمؤشرات (التصنيف والمصدر والفترة، إلخ) 6. آليات إعداد التقارير، مثل المراجعة الوطنية الطوعية. 7. آليات التعلم من عمليات الرصد والمتابعة والمراجعة.
مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين	1. لأي مدى تشمل الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالموضوع الرقابي في مجملها لأهم الوزارات التنفيذية والمستويات دون الوطنية والمحلية للحكومة والبرلمان ومؤسسات حقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. 2. كيفية تعاون مختلف مستويات الحكومة مع الهيئة التشريعية (مثل البرلمان) وأصحاب المصلحة لأداء العمليات أو تنفيذ مجموعة البرامج. 3. الآليات والمنصات المتاحة لأصحاب المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في العمليات أو مجموعة البرامج. 4. الشراكات، بما في ذلك المبرمة مع القطاع الخاص، لأداء العمليات أو تنفيذ مجموعة البرامج.

مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.[46]	1. العمليات والآليات المعمول بها لتحديد الفئات المستضعفة ومن هم أبعد ما يكون عن الركب عند تحديد الموضوع الرقابي. 2. العوامل التي تؤدي إلى تخلف الأفراد عن الركب (كالتمييز والموقع الجغرافي والحوكمة والوضع الاجتماعي الاقتصادي والصدمات والهشاشة، وما إلى ذلك). 3. ما إذا كانت المؤشرات تجعل من الممكن تصنيف البيانات مع مراعاة المتخلفين عن الركب. 4. مصادر البيانات المتاحة خصيصًا بشأن الفئات المستضعفة.
...	*الجوانب الأخرى التي يرى الجهاز الأعلى للرقابة أنها مناسبة للحصول على المعلومات.*

تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة توضيحية وليست شاملة، وتتضمن موضوعات مناسبة لمدخلي المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على حد سواء: العمليات والبرامج.

يوضح الإطار أدناه كيف يمكن فهم الموضوع الرقابي في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إطار 23. مثال على جمع المعلومات وفهم الموضوع الرقابي (المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة)

قرر أحد الأجهزة العليا للرقابة إجراء مهمة رقابية على تنفيذ المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة ("القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال").

نظرًا لأن هذا المقصد واسع النطاق إلى حد بالغ بحيث يتعذر تغطيته في مهمة رقابية واحدة، قام فريق الرقابة بتضييق نطاق التركيز ليقتصر على موضوع واحد ذي صلة يغطيه هذا المقصد، وهو: القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة. بدأ الفريق بعد ذلك في جمع المعلومات عن الموضوع الرقابي هذا:

1. عملية تنفيذ المقصد 2.5 على الصعيد الوطني.
2. الروابط بين القضاء على العنف الزوجي والمقاصد الأخرى بأهداف التنمية المستدامة.
3. القوانين/اللوائح التنظيمية التي تتناول القضاء على العنف الزوجي، ومدى شمولها، وما إذا كانت موجهة خصيصًا للقضاء على العنف الزوجي أم واردة ضمن القوانين/اللوائح التنظيمية المتعلقة بموضوعات أخرى.
4. سياسات الجنسانية وخطط العمل والإستراتيجيات الوطنية الموجهة للقضاء على العنف الزوجي.
5. أصحاب المصلحة المشاركين في القضاء على العنف الزوجي.
6. الجهات الحكومية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي وأدوارها ومسؤولياتها.
7. الميزانية المخصصة لإجراءات القضاء على العنف الزوجي.
8. الآليات والأنظمة والإجراءات و/أو العمليات التي تضمن اتساق السياسات الرأسية والأفقية المعنية بالقضاء على العنف الزوجي.
9. ما إذا كان يتم مراعاة الفئات المستضعفة المرتبطة بالقضاء على العنف الزوجي في العمليات والبرامج وكيف يتم ذلك.
10. المؤشرات وخطوط الأساس الخاصة بها، وما إذا كانت تراعي عوامل تخلف الأفراد عن الركب وتصنف البيانات وفقًا لذلك (مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب).

اكتشف فريق الرقابة أنه وفقًا لأدبيات الخبراء حول القضاء على العنف الزوجي أن العمليات والسياسات والبرامج والمبادرات المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي تحتاج إلى النظر في ثلاث ركائز: **الوقاية والحماية** والملاحقة القضائية. ومن ثم قام فريق الرقابة بتنظيم البحث وفقًا لذلك، على النحو التالي:

46 يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في إطار عمل الرقابة على مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب (سيصدر قريبًا).

الوقاية

- هل الحكومة ملزمة قانونًا بمنع العنف الزوجي ضد النساء؟
- الجهات المسؤولة عن إجراءات الوقاية.
- آليات الوقاية.
- ما إذا كانت تتم مراعاة الفئات المستضعفة في تدابير الوقاية.
- التدابير التي اتخذتها الحكومة لتشجيع جميع أفراد المجتمع، لا سيما الرجال والفتيان، على المساهمة بفعالية في منع العنف الزوجي ضد المرأة.
- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية التي تؤدي إلى العنف الزوجي ضد المرأة.
- الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة القوالب النمطية الجنسانية في المناهج المدرسية وطرق التدريس.
- التدابير المتخذة لتعزيز البرامج والأنشطة الرامية إلى تمكين المرأة.
- كيف تستفيد الحكومة من التكنولوجيا وتستعين بأساليب مبتكرة لمنع العنف الزوجي ضد المرأة؟

الحماية

- هل الحكومة ملزمة قانونًا بتوفير الحماية لضحايا العنف الزوجي؟
- الجهات المسؤولة عن إجراءات الحماية.
- آليات الحماية.
- ما إذا كانت تتم مراعاة الفئات المستضعفة في تدابير الحماية.
- أصحاب المصلحة المشاركون في إجراءات الحماية.

المتابعة القضائية

- هل الحكومة ملزمة قانونًا بمقاضاة الجناة في قضايا العنف الزوجي؟
- الجهات المسؤولة عن إجراءات المتابعة القضائية.
- ما إذا كان هناك إطار قانوني للمتابعة القضائية.
- كيف يضمن نظام المتابعة القضائية عدم تخلف أحد عن الركب.
- آلية ضمان حصول ضحايا العنف الزوجي على تدابير حماية خاصة أثناء التحقيق والإجراءات القضائية.
- كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في دعم/تقديم المشورة لضحايا العنف الزوجي؟
- برامج للمساعدة في إعادة دمج وتأهيل مرتكبي الجرائم.

ترتبط أهداف ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ببعضها بعض. لذلك، من الأهمية بمكانٍ أن **يفهم المدقق الروابط المتبادلة** بين المقصد الذي جرى اختياره للمهمة الرقابية وغيره من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن فهم الروابط الإيجابية والسلبية بينها أن يسهم في تحديد أوجه التآزر والمفاضلات المحتملة في إطار النهج الذي يشمل الحكومة بأكملها. ويشكل تجنب المفاضلات وتعظيم أوجه التآزر عنصرًا أساسيًا في تكامل هدف التنمية المستدامة واتساق السياسة.

يوضح الشكل التالي الترابط بين المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من مقاصد أهداف التنمية المستدامة:

شكل 6. الروابط المشتركة بين المقصد 2.5 وغيره من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

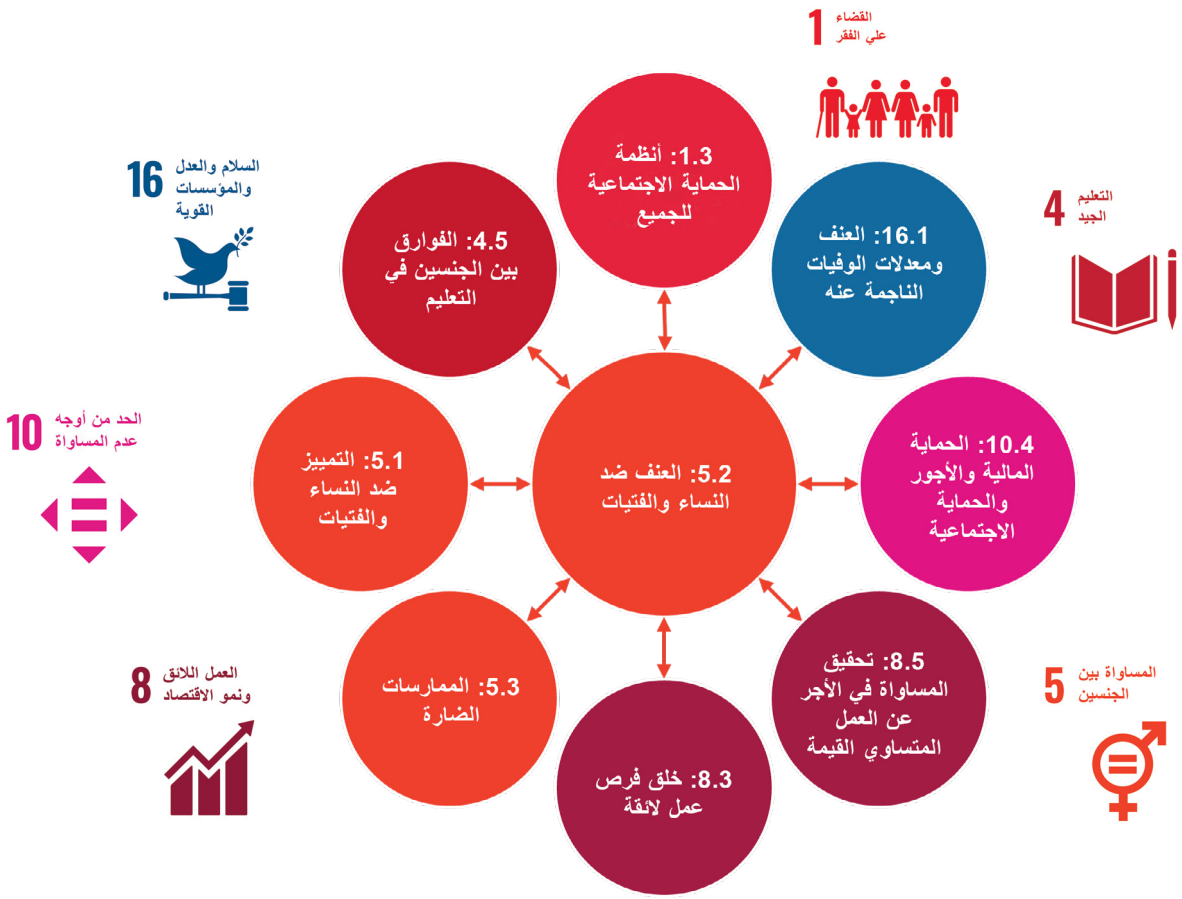

تتناول الروابط الموضحة في الرسم التوضيحي أعلاه الأهداف والمؤشرات الخاصة بها

يمكن للمدقق أن يكتسب فهمًا للروابط المتبادلة من خلال المراجعة المكتبية للتقارير والأدبيات ذات الصلة بالإضافة إلى المقابلات والمشاورات مع الجهات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والخبراء ومنظمات المجتمع المدني، وما إلى ذلك. وثمة أدوات أخرى يمكنه الاستفادة منها، مثل تحليل الروابط المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة وأداة التمثيل المرئي، وهو ما يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: **https://sdginterlinkages.iges.jp/index.html**. ونوصي بشدة أن يقوم فريق الرقابة بتوثيق التحليل الذي أجري لتحديد هذه الروابط المتبادلة.

إن فهم نظام القوانين والمؤسسات والسياسات والخطط والبرامج والأنشطة والهيئات التي تساهم في الموضوع الرقابي أمر بالغ الأهمية في تصميم المهمة الرقابية. خلال اجتماع فريق الخبراء لوضع النسخة الأولى من نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة، عمل خبراء الأمم المتحدة والجهاز الأعلى للرقابة على وضع خريطة بالموضوعات الرقابية التي لا تعبر فحسب عن أهم الروابط مع مجالات السياسة الأخرى، وإنما أيضًا عن أهم العمليات والجهات الفاعلة في النظام. وتأتي هذه الخرائط معبرة عن الفوارق والتباينات التي تتسم بها السياقات القانونية والمؤسسية والسياسية ويمكن توضيحها على المستوى الوطني. وتمتاز أية خريطة شاملة وعامة بقدرتها على عرض مختلف القضايا ذات الصلة على مستوى الجهة وعلى مستوى الحكومة المركزية وعلى مستوى السياسات الإستراتيجية وذلك بطريقة واضحة لا لبس فيها.

يوضح الشكل أدناه مثالًا على خريطة شاملة وعامة لنظام المشتريات العامة المستدام:

شكل 7. مثال على وضع خريطة للنظام الوطني للمشتريات العامة المستدامة.

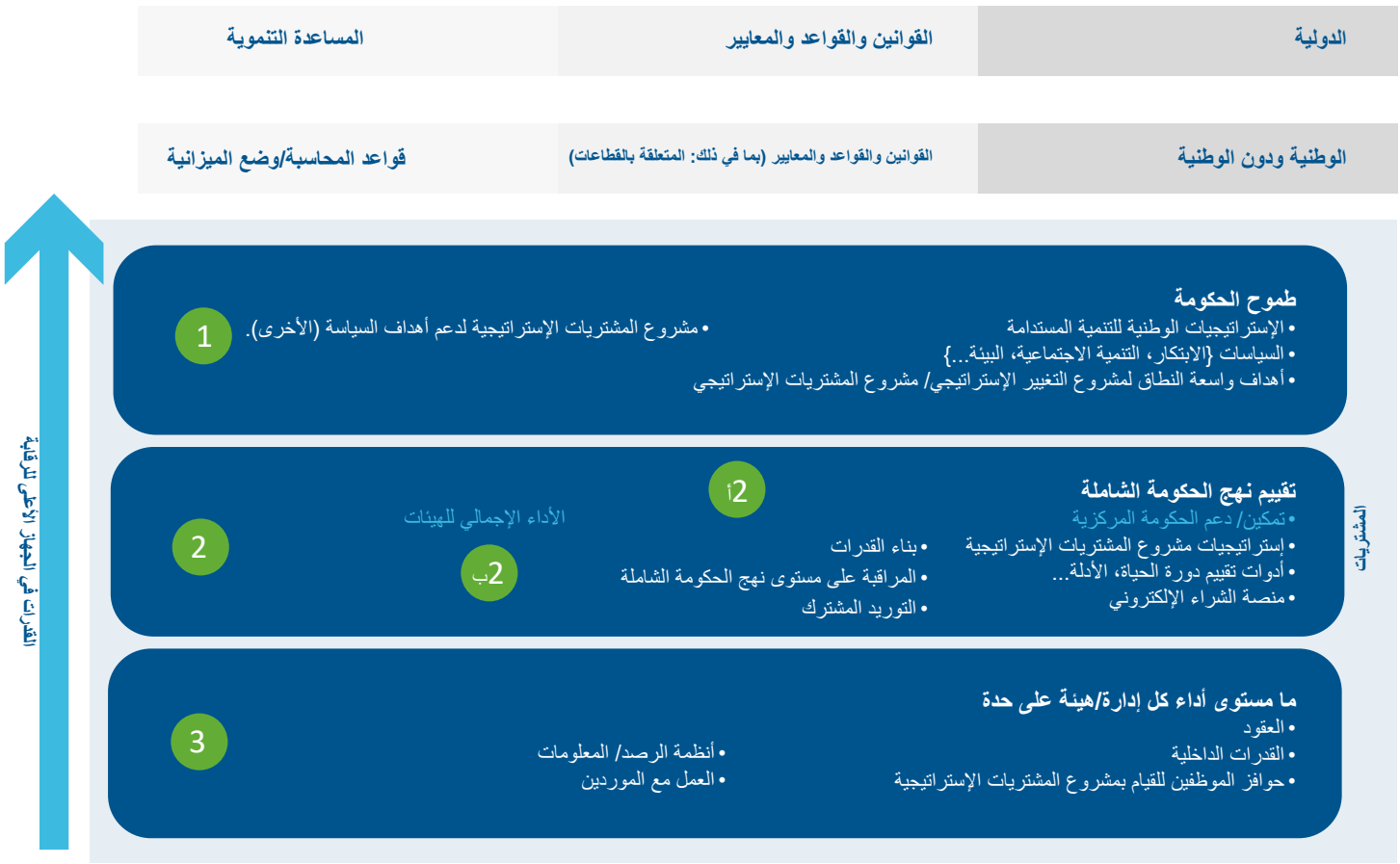

المصدر: ديفيد لو بلانك وأرانزازو غيلان مونتيرو (2020)، "بعض الاعتبارات بشأن عمليات الرقابة الخارجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، وثيقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ST/ESA/2020/DWP/166.[47]

ستجد في الجزء العلوي من الشكل القوانين والقواعد والمعايير الوطنية والدولية، المتعلقة بكل من القانون الذي يركز على المشتريات والقطاعات (مثل البناء والعمل وما إلى ذلك). ويتضمن أيضًا قواعد المحاسبة ووضع الميزانيات التي تؤثر في إمكانات ممارسات الشراء المستدامة وحوافزها. ويعبر الإطار الذي يحمل اسم "المشتريات" عن نظام المشتريات في الدولة مقسمًا إياه إلى ثلاثة مستويات. يعكس المستوى الأول (رقم 1) طموح الحكومة في تحقيق نظام مستدام للمشتريات في الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وآليات استخدام المشتريات العامة في دعم أهداف السياسات الأخرى. يراعي المستوى الثاني (رقم 2) التقييم الذي يشمل الحكومة بأكملها ويتضمن القضايا ذات الصلة في جميع قطاعات الحكومة، مثل منصات المشتريات الإلكترونية، وتحليل دورة الحياة، وكتالوجات المنتجات، وإجراءات المشتريات المشتركة، وما إلى ذلك. أما المستوى الثالث (رقم 3) فيحدد جوانب الهيئات الفردية أو البرامج، مثل إدارة العقود، والعلاقة مع الموردين، والقدرة الداخلية على الشراء، وأنظمة الرصد والمعلومات، وما إلى ذلك.

أثبتت أداة تخطيط منظومة أهداف التنمية المستدامة أنها أداة مفيدة عند الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إذا جرى استخدامها خلال مرحلة تخطيط المهمة الرقابية التعاونية التي تحمل اسم "بناء أنظمة صحة تتمتع بالقوة والمرونة" (المرتبطة بالمقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة). فجمع المدققون باستخدام هذه الأداة مدخلات قيّمة لتحديد الأنظمة الدولية والوطنية ودون الوطنية المعمول بها، والتشريعات والسياسات والبرامج، بالإضافة إلى الجهات المشاركة في الموضوع الرقابي. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن إجراء المهمة الرقابية باستخدام نهج الحكومة الشاملة ومزيج يجمع بين نهج مدفوع بالنتائج وآخر مدفوع بالأنظمة. ويبين الإطار التالي تجربة الجهاز الأعلى للرقابة في تطبيق هذه الأداة في جامايكا.

47 https://desapublications.un.org/working-papers/some-considerations-external-audits-sdg-implementation

إطار 24. استخدام الجهاز الأعلى للرقابة في جامايكا لأداة تخطيط منظومة أهداف التنمية المستدامة في مرحلة تخطيط المهمة الرقابية

استخدم الجهاز الأعلى للرقابة في جامايكا أداة تخطيط منظومة أهداف التنمية المستدامة في مرحلة تخطيط المهمة الرقابية التعاونية التي تحمل اسم "بناء أنظمة صحة تتمتع بالقوة والمرونة" (المقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة). واستفاد الجهاز من الأداة في تخطيط المهمة الرقابية مستخدمًا نهج الحكومة الشاملة، إذ منحت المدققين فهمًا أعمق للأنظمة الدولية والوطنية ودون الوطنية، وأدوار الهيئات المختلفة، والروابط بين الخطط والقوانين واللوائح التنظيمية الحكومية و"طموح الحكومة" كما وردت في "خطة التنمية الوطنية لجامايكا: رؤية 2030". علاوة على ذلك، تمكن الفريق الرقابي من تحديد معايير المهمة الرقابية لتقييم كفاءة إدارة القطاع الصحي وفعاليتها، مع التركيز على العمليات المعمول بها لتعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الصحية.

سلط هذا النهج الضوء على أهمية تطبيق إستراتيجية الحكومة الشاملة عند تأسيس نظام للصحة العامة يتسم بالمرونة وتحقيق الأهداف طويلة الأجل. وفي النهاية، أوصى الجهاز الأعلى للرقابة بالدولة وزارة الصحة والسلامة ووزارة المالية بتحسين التنسيق وتخطيط الموارد لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالصحة في إطار خطة التنمية الوطنية لجامايكا "رؤية 2030"، لبناء قدرات نظام الصحة العامة وتعزيز مرونته وتحقيق المقاصد بحلول عام 2030.

يرتبط **فهم الدور الذي يضطلع به أصحاب المصلحة الرئيسون** بفهم النظام العام الذي يساهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد المرتبط بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة للرقابة. وإنه من المهم تحديد وتحليل أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في الأنشطة المتعلقة بالموضوع الرقابي وأدوارهم واهتماماتهم، وكيفية تأثير إسهامهم في تحقيق المقصد وكيفية تفاعلهم وتنسيقهم فيما بينهم. لذلك، نوصي باستخدام ثلاث أدوات لهذا الغرض، ألا وهي: تحليل أصحاب المصلحة وتحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع،[48] وتحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات[49]. وليس هذا سوى منظور عام يتعين تعديله ليتماشى مع سياق كل بلد وواقعها من خلال تحليل محدد لأصحاب المصلحة.

بإمكان الفريق الرقابي جمع المعلومات من مصادر مختلفة: وثائق من الجهات الخاضعة للرقابة، وتقارير البحوث العامة، والمنشورات ذات الصلة (كالمقالات الأكاديمية)، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والدراسات المتاحة بشأن الموضوع الرقابي. ومن خلال تجربتنا، تتوفر بشكل عام كميات كبيرة من المعلومات هذه الأيام. وحفاظًا على تركيز الفريق الرقابي عند جمع المعلومات، نوصي المدققين بالتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسين والخبراء ممن يمكنهم مساعدة الفريق الرقابي في تكوين نظرة عامة عن الموضوع الرقابي وإبقاء المهمة الرقابية في إطار محدد قابل للتعامل معه وإدارته، وفي الوصول إلى المعلومات ذات الصلة والنافعة، بالإضافة إلى تقديم وجهات نظر عن الموضوع الرقابي.

تسهم مشاركة أصحاب المصلحة بدور مهم في فهم موضوع المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبإمكان الفريق الرقابي استخدام عدة طرائق للتواصل مع أصحاب المصلحة. منها: المقابلات ومجموعات التركيز والاجتماعات واستطلاعات الرأي. لذلك، نوصي المدققين بالتعامل مع كلٍ من الجهات الفاعلة المرتبطة بالموضوع الرقابي، الحكومي منها وغير الحكومي. وهناك كثير من أصحاب المصلحة الذي يمكن التواصل معهم في هذه المرحلة، مثل كبار المديرين في الوزارات التنفيذية ممن ترتبط وظائفهم بالمقصد، والخبراء الأكاديميون وغيرهم من الخبراء الذين يقومون بإجراء بحوث عن الموضوع، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وخبراء من هيئات الأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

يورد الإطار أدناه أمثلة على مصادر المعلومات وإشراك أصحاب المصلحة في المهمة الرقابية على تنفيذ هدف التنمية المستدامة التي تتناول المقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة، ويأتي ذلك استكمالًا للمثال الوارد في الإطار السابق.

48 يساعد تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع في تحديد المسؤول عن النشاط، ومن يخضع للمساءلة عنه، ومن تتم استشارته قبل تنفيذه، ومن يتم إطلاعه بعد ذلك. يمكن الاطلاع على التحليل من خلال هذا الرابط: https://portal.tcu.gov.br/biblioteca-digital/tecnicas-de-auditoria-analise-reci.htm

49 يساعد تحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات على تحديد أوجه الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات في الأنشطة الحكومية. وهو متاح على هذا الرابط: https://portal.tcu.gov.br/data/files/6C/A0/1F/1B/0DB6A8108DD885A8F18818A8/Guia%20FSDL-EN.pdf

إطار 25. مثال على مصادر المعلومات وفهم الموضوع الرقابي (المقصد 5.3 من أهداف التنمية المستدامة)

يقوم الفريق الرقابي المشار إليه في إطار 23 باختيار عدة **مصادر للمعلومات** من أجل فهم الموضوع الرقابي، ويقوم بإجراء مراجعات للتقارير والتقييمات التي أجرتها الهيئات الحكومية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي؛ والتقارير الوطنية عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية بيليم دو بارا، وبروتوكول مابوتو، واتفاقية اسطنبول؛ والتقارير الرقابية عن القضاء على العنف الزوجي التي تعدها الأجهزة العليا للرقابة الأخرى؛ والمقالات الأكاديمية؛ والمواقع الإلكترونية والتقارير الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، مثل منظمة ويمن ديليفر والمؤسسة الكندية للرقابة والمساءلة؛ والمعلومات التي تصدرها هيئات الأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقارير الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبوابة المعرفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، ومجموعة المساواة بين الجنسين في البنك الدولي، بالإضافة إلى حسابات هذه المؤسسات على تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، يجري الفريق الرقابي مقابلات ويكوِّن مجموعات تركيز **للتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسين** من الجهات الحكومية المسؤولة عن جهود الوقاية والحماية والمتابعة القضائية المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي وخبراء من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية الذين يتعاون للقضاء على العنف الزوجي.

المخرجات: *وثيقة تعرض فكرة عامة عن الموضوع الرقابي وإطار عمله.*

2.4. صياغة الهدف (الأهداف) الرقابي.

يعد وضع الأهداف الرقابية أهم عناصر تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يقوم الفريق الرقابي بوضع هذا الهدف (الأهداف) بناءً على تعريف المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفهمه للموضوع الرقابي، ونطاق المهمة الرقابية ونهجه. ويعد تحديد الهدف (الأهداف) الرقابي ونطاقه ونهجه وأسئلته عملية تكرارية تتطلب قدرًا كبيرًا من التفكير والمناقشة فيما بين أعضاء الفريق الرقابي. وعادة ما يقوم الفريق الرقابي بصياغة هدف رئيس للمهمة الرقابية ثم تقسيمه إلى أسئلة رقابية وأسئلة فرعية.

المخرجات: *الهدف الرقابي. مثال: تقييم الجهود الحكومية الرامية إلى القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة.*

3.4. تحديد النهج المناسب للمهمة الرقابية

نوصي باستخدام نهج يجمع بين النتائج والأنظمة في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاستفادة **من النهج المستند إلى النتائج** في تقييم ما إذا كانت النتائج أو المخرجات قد تحققت على النحو المنشود. وتعد الأهداف الوطنية المرتبطة بمقاصد هدف التنمية المستدامة هي النتائج التي سيتم تحقيقها، وتعتبر المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مهمة رقابية تتحقق من تحقيق النتائج. علاوة على ذلك، تتبع المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضًا نهج الحكومة الشاملة لفحص الاتساق بين العمليات والبرامج والهيئات والإستراتيجيات، وما إلى ذلك، التي تم وضعها لمعالجة المقصد الوطني المتعلق بهدف التنمية المستدامة - مما يتطلب **نهجًا قائمًا على الأنظمة** ينظر في حسن سير العمليات وأنظمة الإدارة. بذلك يصبح من الملائم الجمع بين كلا النهجين في أثناء أداء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المخرجات: *نهج المهمة الرقابية - الجمع بين نهج قائم على النتائج ونهج قائم على الأنظمة.*

4.4. تحديد النطاق الرقابي

من الممكن أن تنطوي العمليات ومجموعات البرامج المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على عدد كبير من أصحاب المصلحة والدولة بأكملها، وقد تستغرق وقتًا طويلًا. فإن لم يلتزم الفريق الرقابي الحذر، فسينتهي به الأمر إلى التعامل مع نطاق بالغ في الاتساع يصعب معه إجراء المهمة الرقابية وتحقيق أهدافها. لذلك، تتمثل أهم توصياتنا في هذه الحالة في: **أن يظل نطاق الرقابة تحت السيطرة.**

نطاق الرقابة هو الحدود التي تقف عندها المهمة الرقابية. ويستلزم تحديد نطاق المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الإجابة عن الأسئلة الأربعة التالية: **ما الذي** يجب مراقبته؟ **ما** الجهات الخاضعة للرقابة؟ **أين** يتم إجراء المهمة الرقابية؟ **ومتى؟**

عادةً ما تكون إجابة سؤال **"ما الذي يجب مراقبته"** هي رقابة أداء العمليات الحكومية المعمول بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، أو تنفيذ مجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد والمرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تترابط مقاصد هدف التنمية المستدامة ببعضها بعض، وعادةً ما تغطي مسؤوليات العديد من الوزارات والهيئات العامة ومستويات الحكومة والقطاعات. لذلك يتطلب تنفيذ جدول أعمال 2030 نهجًا متكاملًا (نهج الحكومة الشاملة). ويسعى نهج الحكومة الشاملة إلى ضمان اتساق جهود شتى العمليات والبرامج والجهات وتنسيقها من أجل توفير استجابات متسقة أمام التحديات والأولويات الوطنية.

يكمن التحدي الذي يواجه المهمة الرقابية في اختيار نطاق واسع بقدر يكفل لها تغطية العمليات أو البرامج التي تؤثر على المشكلة دون أن يخرج هذا النطاق عن سيطرتها. لذلك، تعد دراية المدقق بالعلاقات المتبادلة وأصحاب المصلحة المعنيين عنصرًا مساعدًا في تحديد نطاق خاضع لسيطرته. ومع أنه يتعين على المدقق تركيز النطاق وتضييقه، فلا يمكن أن يقتصر هذا النطاق على جهة واحدة أو برنامج واحد، إذ سيتعذر مع مثل هذا النطاق التوصل إلى تحقيق الاتساق في السياسة وتكاملها.

وللإجابة عن سؤال **"ما الجهات الخاضعة للرقابة"**، قد يسترشد المدقق بفهمه المكتسب من خلال إجراء تحليل أصحاب المصلحة وتحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع وتحليل الازدواجية والتجزئة والتداخل والثغرات. ويعتمد **"مكان المهمة الرقابية"** في الغالب على قدرة الفريق الرقابي وموارده. لذلك، بإمكان المدقق، التخطيط قدر المستطاع لتوزيع تمثيلي يغطي مستويات مختلفة من الحكومة ومناطق مختلفة من البلاد.

ويوضح جدول أعمال 2030 ضرورة قيام الدول بإدخال تعديلات على أهداف التنمية المستدامة حتى تتماشى مع ظروفها الوطنية. ونجد أيضًا أن الغالب الأعم على الدول هو اعتمادها لأهداف نابعة من سياستها قبل اعتماد جدول أعمال 2030 نفسه، مما يفرض بعض الاعتبارات المتعلقة بتحديد الفترة الزمنية التي ستغطيها المهمة الرقابية (أي إجابة السؤال **"متى يتم إجراء المهمة الرقابية"**). عند البدء في المهمة الرقابية، يمكن للمدقق اتخاذ الإجراءات التالية:

- الاطلاع على الاتجاهات والمعلومات وتغيرات السياسة والتقارير (الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة أو غيره من المنظمات)، إذا جرت صياغة الأهداف بالفعل لتعبر عن السياق الوطني (كأن يتم وضع سياسة لموضوع المهمة الرقابية وسن التشريعات بشأنها).
- اختيار إحدى السنوات السابقة لاعتماد جدول أعمال 2030 لاستخدامها كمعيار للمقارنة. ومن شأن ذلك أن يتيح للمدقق تقييم نتائج التنفيذ في السنة التي لم يتم فيها بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة شريطة أن تكون المعلومات الخاصة بها متاحة وموثوقة وذات جدوى.
- النظر في مهام رقابية أخرى تناولت الموضوع نفسه أو السياسات ذات الصلة التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة ويمكن الاستفادة منها في اختيار خط أساس وتوفير المعلومات بشأن ما سبق الوقوف عليه من مواطن للقوة والضعف، واستخدامها كنقطة مرجعية نحدد من خلالها نقطة انطلاق المهمة الرقابية الجديدة.

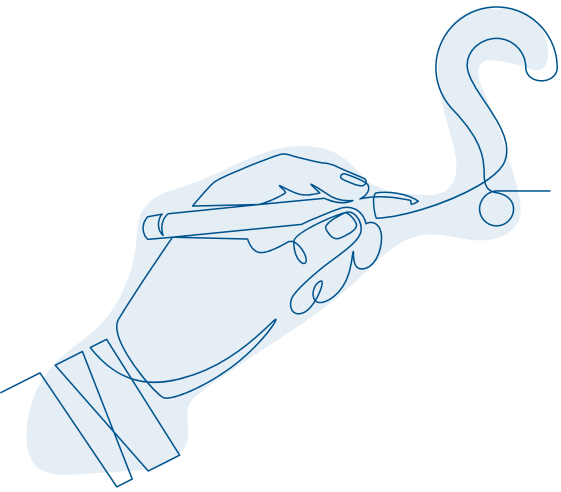

أما نهاية النطاق الزمني الذي تغطيه المهمة الرقابية، فينبغي أن يكون في أقرب موعد ممكن من الانتهاء من المهمة الرقابية نفسها.

إطار 26. مثال على النطاق الرقابي لمهمة رقابية على تنفيذ المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة.

النطاق الرقابي	الاعتبارات	مثال (القضاء على العنف الزوجي، المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة)
ما يجب مراقبته	الإطار القانوني والمؤسسي واتساق السياسة والروابط المتبادلة بين المقاصد (نهج الحكومة الشاملة). التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في تخطيط السياسة وتصميمها وتقييمها (مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين). آليات الشمول (مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب).	الجهود الحكومية الرامية إلى القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة.
الجهات الخاضعة للرقابة	حصر أصحاب المصلحة. تحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع	الحكومة المركزية والوزارات المعنية بشؤون المرأة ووزارتي العدل والصحة؛ الناجيات من العنف الزوجي والجناة؛ أقسام الشرطة، ومكاتب النيابة العامة، والجهاز القضائي؛ والرعاية الاجتماعية؛ والمؤسسات دون الوطنية والمحلية المسؤولة عن إجراءات القضاء على العنف الزوجي.
المكان	ما المواقع التي سيتم تغطيتها؟ ما الوثائق والسجلات التي يتعين فحصها؟	المواقع والوثائق المحتملة: الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وتقارير صادرة عن خط المساعدة، وتقارير الاجتماعات، وتقارير من مختلف أصحاب المصلحة.
الزمان	أهداف السياسة قبل جدول أعمال 2030. اختيار سنة محددة قبل جدول أعمال 2030. ينبغي أن تكون نهاية النطاق الزمني في أقرب موعد ممكن من الانتهاء من المهمة الرقابية.	على سبيل المثال من عام 2015 إلى عام 2023 (وذلك لمهمة رقابية يتم إجراؤها في عام 2024).

يمكن أن تتضمن عملية تحديد نطاق المهمة الرقابية أيضًا اعتبارات خاصة بمبدأ عدم تخلف أحد، كما هو موضح في المثال أدناه.

إطار 27. تضمين اعتبارات مبدأ عدم تخلف أحد في مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعنية بالمشتريات العامة المستدامة

خلال مهمة رقابية تعاونية على المشتريات العامة المستدامة باستخدام تحليلات البيانات، المرتبطة بالمقصد 7.12 من أهداف التنمية المستدامة (وهي إحدى المشروعات التجريبية لنموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة)، كانت الأجهزة العليا للرقابة الأربعة عشر في منطقة أولاسفس في حاجة إلى تحديد أصحاب المصلحة المستضعفين ممن كانوا معرضين لخطر تخلف أحد عن الركب. وبعد تعميق الرؤية مع مراعاة السياقات المحلية والوطنية، اتفقت غالبية الأجهزة العليا للرقابة على أن أكثر الجهات الفاعلة ضعفًا هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء، أو السكان الأصليون الذين يمكن أن يكونوا من مقدمي الخدمات الحكومية، أو بائعين من المناطق النائية.

المخرجات: *نطاق الرقابة - ما الذي يجب مراقبته؟*
ما الجهات الخاضعة للرقابة؟ أين يتم إجراء المهمة الرقابية؟ ومتى؟

5.4. صياغة الأسئلة الرقابية

كما ذكرنا سابقًا، يقوم الفريق الرقابي بتقسيم أهداف المهمة الرقابية إلى أسئلة رقابية وأسئلة فرعية. وسبق أن حاولنا تقديم مجموعتين عامتين من الأسئلة للمهمات الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وراعينا فيها المدخلين للتعريف الوارد في الفصل الثاني، وهي: العمليات والبرامج. وتمثلت إحداهما في مجموعة من الأسئلة المخصصة للرقابة على أداء العمليات الحكومية المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بينما كانت مجموعة الأسئلة الأخرى مخصصة للرقابة على تنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد المرتبط بمقصد أو أكثر من المقاصد العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي إدخال تعديلات على هذه الأسئلة حتى تتماشى مع سياقك الوطني وأوضاعه. ولكي تتمكن من القيام بذلك، يجب عليك اتباع الخطوات المذكورة في هذا الفصل.

المخرجات: *أسئلة المهمة الرقابية وأسئلتها الفرعية*

جدول 5. أمثلة على أسئلة المهمة الرقابية وأسئلتها الفرعية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عند استخدام مدخل: العمليات

المدخل: العمليات
1. لأي مدى طبقت الحكومة أطر عمل قانونية وسياسية وأعدت ترتيبات مؤسسية متعلقة بالعمليات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟
1.1. ما هي الترتيبات المؤسسية القائمة لضمان الاتساق الأفقي والرأسي فيما يتعلق بتنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق مقصد (مقاصد) محدد من أهداف التنمية المستدامة؟ ما مدى فعالية هذه الترتيبات؟
2.1. هل تتعامل أطر العمل القانونية والسياسية والترتيبات المؤسسات بشكل مناسب مع احتياجات الفئات المستضعفة المرتبطة بهذه العمليات؟ كيف حددت الحكومة هذه الفئات المستضعفة؟
3.1. هل تشمل عمليات تنفيذ المقصد على الصعيد الوطني أصحاب المصلحة وتطلعهم (وهم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية مثل الهيئات التشريعية والجمعيات العامة والمدنية والقطاع الخاص)؟
2. إلى أي مدى خططت الحكومة وخصصت ميزانية لتنفيذ مقصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟
1.2. هل تعد الميزانيات الحكومية، بمختلف مستوياتها، متوائمة وكافية لتنفيذ مقصد أهداف التنمية المستدامة هذا على الصعيد الوطني؟
2.2. هل تتعامل خطط الحكومة وميزانياتها مع الاحتياجات المحددة للفئات المستضعفة؟
3.2. هل أدرجت الحكومة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التخطيط وإعداد الميزانية الخاصة بتنفيذ مقصد أهداف التنمية المستدامة هذا؟
3. لأي مدى تتيح هذه العمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟
1.3. هل هناك تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين المؤسسات الحكومية والهيئات على مستويات مختلفة بشأن هذه العمليات؟
2.3. هل حشدت الحكومة الموارد المطلوبة لإجراء هذه العمليات؟
3.3. هل حددت الحكومة الأدوار والمسؤولية الخاصة بإجراء هذه العمليات؟
4.3. هل وفرت الحكومة القدرات المطلوبة على مختلف المستويات وعبر الوظائف لإجراء هذه العمليات؟
5.3. هل قامت الحكومة بتحديد ومعالجة المخاطر المنهجية لإجراء هذه العمليات؟
6.3. هل تتسم عمليات الحكومة بالفعالية والمسؤولية والشمول؟ أ) هل تشمل العمليات جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟ ب) كيف تعالج العمليات الاحتياجات المحددة للفئات المستضعفة؟
4. إلى أي مدى تقوم الحكومة بقياس العمليات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ورصدها وإصدار تقارير عنها؟

جدول 6. أمثلة على أسئلة المهمة الرقابية وأسئلتها الفرعية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع المدخل: البرامج

المدخل: البرامج
1. إلى أي مدى أكدت الحكومة على تمكين الأطر القانونية والسياسية والترتيبات المؤسسية لتنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد؟
1.1. هل اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لمواءمة الأطر القانونية والسياسية وكذلك الهيكل المؤسسي مع مجموعة البرامج؟ **2.1.** ما هي الترتيبات المؤسسية القائمة لضمان الاتساق الأفقي والرأسي فيما يتعلق بتنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق مقصد (مقاصد) محدد من أهداف التنمية المستدامة؟ ما مدى فعالية هذه الترتيبات؟ **3.1.** هل يلبي تنفيذ مجموعة البرامج احتياجات الفئات المستضعفة التي تم تحديدها؟ كيف حددت الحكومة هذه الفئات المستضعفة؟ **4.1.** كيف يتم إشراك أصحاب المصلحة وإطلاعهم على تنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد؟ **5.1.** هل قامت الحكومة بإطلاع أصحاب المصلحة وإشراكهم بما يتعلق بتنفيذ مجموعة البرامج (الجهات الحكومية وغير الحكومية مثل الهيئات التشريعية والجمعيات المدنية والقطاع الخاص)؟
2. إلى أي مدى خططت الحكومة وخصصت ميزانية لتنفيذ مجموعة البرامج هذه؟
1.2. هل تعد الميزانيات الحكومية، بمختلف مستوياتها، متوائمة وكافية لتنفيذ مجموعة البرامج هذه؟ **2.2.** هل أدرجت الحكومة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التخطيط والموازنة لتنفيذ هذه المجموعة من البرامج؟ **3.2.** هل تعالج خطط وميزانيات مجموعة البرامج الاحتياجات المحددة للفئات المستضعفة التي تم تحديدها؟
3. كيف تنفذ الحكومة مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد؟
1.3. هل حددت الحكومة الأدوار والمسؤوليات الضرورية لدعم تنفيذ مجموعة البرامج؟ **2.3.** هل هناك تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين المؤسسات والكيانات الحكومية على مختلف المستويات لتنفيذ مجموعة البرامج هذه؟ **3.3.** كيف قامت الحكومة بتعبئة الموارد لتنفيذ مجموعة البرامج؟ وهل تستخدم الموارد والميزانية كما هو مخطط له؟ **4.3.** هل أنشأت الحكومة القدرات المطلوبة على مختلف المستويات وعبر الوظائف في الإدارة العامة لتنفيذ مجموعة البرامج؟ **5.3.** هل قامت الحكومة بتحديد ومعالجة المخاطر العامة لتنفيذ مجموعة البرامج هذه؟ **6.3.** هل الإجراءات الحكومية المتخذة لتنفيذ مجموعة البرامج فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة؟ أ) هل يشمل تنفيذ مجموعة البرامج أصحاب المصلحة المعنيين؟ ب) كيف تعالج مجموعة البرامج الاحتياجات المحددة للفئات المستضعفة؟ كيف حددت الحكومة هذه الفئات المستضعفة؟
4. إلى أي مدى تقوم الحكومة بقياس تنفيذ مجموعة البرامج ورصدها وإصدار تقارير عنها؟

6.4. تحديد معايير الرقابة

معايير الرقابة هي المعايير التي سيقوم فريق الرقابة على أساسها بتقييم أداء العمليات الحكومية المعمول بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، أو لتقييم تنفيذ مجموعة البرامج التي تسهم في تحقيق مقصد (مقاصد) محدد مرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون العديد من مصادر المعلومات مفيدًا في تحديد المعايير المناسبة للرقابة، بما في ذلك: المعلومات التي تم جمعها مع فهم موضوع الرقابة؛ والأطر الوطنية لقياس الأداء؛ ومؤشرات الأداء؛ والقوانين والأنظمة الوطنية؛ والاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ وأفضل الممارسات؛ وتوافق آراء الخبراء، وما إلى ذلك.

كما نوصي بأن يتعاون فريق الرقابة مع الجهات الخاضعة للرقابة في تحديد المعايير المناسبة للرقابة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في عمليات الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأن العديد من الجهات الخاضعة للرقابة تتحمل مسؤولية مشتركة عن تحقيق النتائج المرجوة. وقد يجد فريق الرقابة أنه في معظم الحالات لا توجد معايير جاهزة أو مقبولة بشكل عام. ويمكن أن يكون تبادل الآراء مع الجهات الخاضعة للرقابة فعالًا في وضع المعايير وتحديد ما هو مناسب وقابل للرقابة. بالإضافة إلى الجهات الخاضعة للرقابة يمكن أن يكون الخبراء من مختلف المنظمات مصدرًا مهمًا لتحديد المعايير. وعلى الرغم من تفضيل التعاون مع الجهات الخاضعة للرقابة، فإن فريق الرقابة يتحمل المسؤولية النهائية عن تحديد معايير الرقابة في حالة عدم اتفاق الجهات الخاضعة للرقابة.

إطار 28. المصادر المحتملة لمعايير الرقابة (مثال الرقابة على القضاء على العنف الزوجي، وهدف التنمية المستدامة 5.2)

5 المساواة بين الجنسين

لقد استعان فريق الرقابة المشار إليه في الإطار 23 بالمصادر التالية للمعلومات للبحث عن معايير الرقابة: القوانين الوطنية والسياسة الخاصة بالنوع الاجتماعي؛ والجهات الخاضعة للرقابة؛ ومؤشرات الأداء للقضاء على العنف الزوجي؛ وخبراء في النوع الاجتماعي؛ والباحثون؛ ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضاء على العنف ضد المرأة؛ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،[50] واتفاقية بيليم دو بارا،[51] واتفاقية اسطنبول،[52] وإعلان بيكين، ومنهاج العمل.[53]

المخرجات: *معايير الرقابة ومصادرها.*

7.4. وصف مصفوفة التخطيط للرقابة

نوصي باستخدام مصفوفة تصميم المهمة الرقابية كأداة للجمع بين جميع أجزاء المهام المنجزة في تخطيط الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتساعد هذه المصفوفة في تنظيم وهيكلة العمل وتعزيز مرحلة التنفيذ. على سبيل المثال، يمكن لفريق الرقابة استخدام شكل مصفوفة تصميم المهمة الرقابية أدناه.[54] ويظهر الملحق 2 توضيحًا لمصفوفة تصميم المهمة الرقابية لسؤال فرعي واحد يتعلق بالقضاء على العنف الزوجي.

50 https://www.ohchr.org/documents/professionalinterest/cedaw.pdf

51 https://www.cepal.org/sites/default/files/events/files/belem-do-paraen.pdf

52 https://www.coe.int/en/web/istanbul-convention/text-of-the-convention

53 https://www.un.org/en/events/pastevents/pdfs/Beijing_Declaration_and_Platform_for_Action.pdf

54 لمزيد من المعلومات حول مصفوفة تخطيط الرقابة في *دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لرقابة أداء مبادرة تنمية الإنتوساي*: https://idi.no/elibrary/professional-sais/issai-implementation-handbooks/handbooks-english/1330-idi-performance-audit-issai-implementation-handbook-v1-en/file

جدول 7. تقديم مصفوفة تصميم المهمة الرقابية.

الموضوع الرقابي: **الهدف الرقابي:**						
السؤال الرقابي: **سؤال الرقابة الفرعي:**						
المعايير ومصادر المعايير	المعلومات المطلوبة	مصادر المعلومات	إجراءات جمع البيانات	إجراءات تحليل البيانات	القيود	ما الذي سيسمح لنا التحليل باستنتاجه

المخرجات: *مصفوفة تصميم المهمة الرقابية*

8.4. مناقشة مصفوفة تصميم المهمة الرقابية مع مختلف أصحاب المصلحة

تُعَد مناقشة مصفوفة تصميم المهمة الرقابية مع مختلف أصحاب المصلحة ممارسة جيدة وآلية لمراقبة الجودة. ويمكن القيام بها من خلال دعوة أصحاب المصلحة الرئيسين (الخبراء، والعلماء، وممثلي الهيئات الخاضعة للرقابة، وممثلي البرلمان، والمستفيدين، والمدققين ذوي الخبرة، ومنظمات المجتمع المدني، وما إلى ذلك) إلى الاجتماع بهم من أجل مناقشة مصفوفة تصميم المهمة الرقابية. إذ إن مساهماتهم تتيح التحقق من اتساق تخطيط الرقابة وملاءمة المعايير، وقوة المنهجية المتبعة. هذه الممارسة شاملة، لأنها تسمح للجميع بالمساهمة في تخطيط الرقابة.

ثم يقوم الفريق الرقابي بعد الاجتماع بتحليل التعليقات والاقتراحات الواردة لتحسين مصفوفة تصميم المهمة الرقابية.

المخرجات: *تحسين مصفوفة تصميم المهمة الرقابية*

9.4. وضع خطة رقابية

ينطوي الإجراء النهائي في تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الانتهاء من خطة الرقابة. إذ أنه يتضمن تجميع الوثائق وأوراق العمل ذات الصلة التي ستدعم الخطوات التالية للرقابة كلها. ومنها: المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع الرقابة؛ هدف (أهداف) الرقابة والأسئلة والمعايير والنطاق؛ المنهجية، بما في ذلك التقنيات التي سيتم استخدامها لجمع الأدلة وتحليلها؛ مصفوفة تصميم المهمة الرقابية؛ خطة نشاط شاملة تتضمن تكوين الفريق، وتقييم أعضائه الأكفاء والموارد، والخبرة الخارجية المحتملة المطلوبة للرقابة؛ التكلفة المقدرة للرقابة؛ الأطر الزمنية الرئيسة للمشروع ومعالمه ونقاط التحكم الرئيسة.

المخرجات: *خطة رقابية*

القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- هل وثّق الفريق فهمًا جيدًا لعمليات الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو لمجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد؟
- هل ناقش الفريق معايير الرقابة مع الجهات الخاضعة للرقابة؟
- هل تفاعل الفريق مع الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين طوال مرحلة التصميم ووثق مخرجات المشاركات؟
- هل استخدم الفريق تقنيات رقابية مناسبة لتحديد نهج المهمة الرقابية ونطاقها وهدفها وأسئلتها؟
- هل مارس الفريق الحكم المهني في تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل امتثل الفريق للأخلاقيات المهنية والنزاهة للأجهزة العليا للرقابة عند تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تمتع الفريق بالمهارات اللازمة لتصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل خضعت عملية التصميم للإشراف الكافي؟
- هل هناك وثائق كافية فيما يتعلق بـ: موضوع الرقابة؛ الأدوات والتقنيات المستخدمة لتحديد أهداف المهمة الرقابية والمسائل المتعلقة بها؛ معايير المهمة الرقابية؛ وإجراءات المهمة الرقابية؛ ومصفوفة تصميم المهمة الرقابية؛ وخطة المهمة الرقابية؟

تسليط الضوء على الأثر الرقابي

قد يطرح المدقق الأسئلة التالية المتعلقة بالأثر الرقابي أثناء تصميم المهمة الرقابية:

- *ما الأثر الذي ستحدثه هذه المهمة الرقابية؟*
- *هل سيؤدي نطاق الرقابة المحدد إلى تحقيق الأثر المرجو؟*
- *هل ستؤدي دراسة أهداف المهمة الرقابية إلى تحقيق الأثر المرجو؟*
- *هل ستؤثر هذه المهمة الرقابية بشكل إيجابي على اللذين تخلفوا عن الركب؟*

الفصل 5
إجراء المهمة الرقابيةعلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يتناول هذا الفصل عملية إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تبدأ هذه المرحلة بعد اعتماد الخطة الرقابية، مما يعني تحديد المدقق بالفعل لهدف المهمة الرقابية ونطاقها والأسئلة المتعلقة بها، وتحديد المعايير الرقابية لتقييم الأداء.

يستعرض هذا الفصل أيضًا بعض أهم جوانب إجراء المهام الرقابية وفقًا لتعريف الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تضمين نهج الحكومة الشاملة لاتساق السياسات وتكاملها، وإشراك أصحاب المصلحة، وعدم تخلف أحد عن الركب.

وفي هذه المرحلة، يتولى الفريق الرقابي مهمة جمع الأدلة وتحليلها، وتطوير نتائج المهمة الرقابية واستنتاج أهدافها.

شكل 8. عملية إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

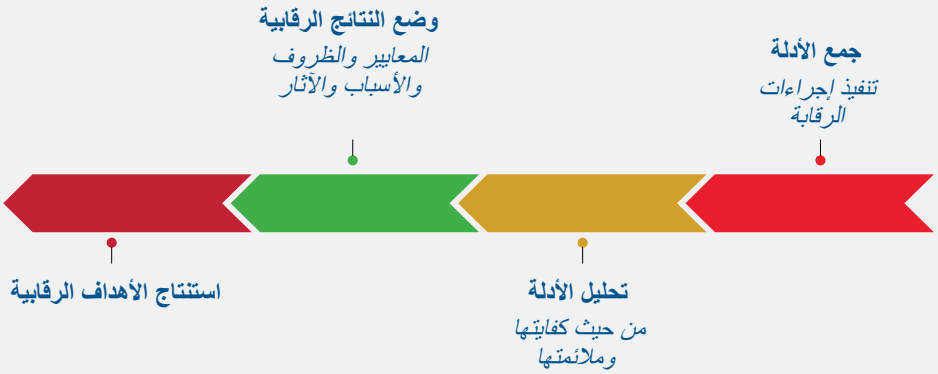

1.5. جمع أدلة الرقابة لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يبدأ إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتنفيذ الإجراءات الرقابية المخطط لها مسبقًا لجمع أدلة كافية ومناسبة تدعم نتائج المهمة الرقابية. يستند جمع البيانات[55] إلى مصفوفة تصميم المهام الرقابية، وخاصة الأعمدة الخاصة بـ "المعلومات المطلوبة" و"مصادر المعلومات" و"إجراءات جمع البيانات" (انظر الفصل 4، القسم 5.4).

يوضح الإطار التالي عملية جمع البيانات المختلفة المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

55 تشير البيانات إلى أجزاء منفصلة من المعلومات التي توجد في أشكال متنوعة. وتشمل الأشكال النصوص والأرقام والبتات والبايتات المخزنة في الكمبيوتر والحقائق المخزنة في ذاكرة الإنسان. بينما يشير تحليل البيانات إلى علم تحليل البيانات الخام لاستخلاص استنتاجات بشأن تلك المعلومات.

إطار 29. مثال على جمع أنواع مختلفة من البيانات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للقضاء على العنف الزوجي

على سبيل المثال، يقرر أحد الأجهزة العليا للرقابة إجراء مهام رقابية على مجموعة من البرامج التي تساهم في تحقيق المقاصد الوطنية التي تهدف إلى القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة، والتي ترتبط بالمقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على ("القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال").

عند إجراء هذه المهمة الرقابية، يجمع المدقق البيانات المتعلقة بـ:

- حالات العنف الزوجي المبلغ عنها رسميًا (المصدر: وزارة الشؤون الداخلية).
- تخصيص الميزانية لمجموعة البرامج (المصادر: وزارة المالية ووزارة المرأة، وما إلى ذلك).
- الملاجئ وظروفها وإشغالها (المصدر: وزارة شؤون المرأة).
- الجهود المبذولة لتعزيز الوعي بين الأطفال بشأن المساواة بين الجنسين كجزء من التعليم المدرسي (المصادر: وزارة التربية والتعليم وإدارات التعليم المحلية).
- البنية التحتية والمرافق الخاصة بالموظفين في المستشفيات (المصدر: وزارة الصحة).
- البيانات السكانية مع عوامل التصنيف (المصدر: المكتب الوطني للإحصاء).
- ملف تعريف الضحايا والجناة والمستشارين ومنظمات المجتمع المدني وفقًا لأصحاب المصلحة غير التابعين للحكومة.
- بيانات عن الفئات المستضعفة من الضحايا والجناة، مثل مكان إقامتهم والوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي.

يتم جمع هذه البيانات في فترات زمنية مختلفة (متعلقة بنطاق المهمة الرقابية) للسماح للمدقق بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المقصد في الوقت المناسب.

من خلال القيام بذلك، يجمع الفريق الرقابي مجموعة شاملة من البيانات بشأن الموضوع الرقابي، والتي يمكن بعد ذلك تحليلها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات للإجابة على الأسئلة الرقابية/الأسئلة الفرعية.

من المراجع المفيدة لتحديد مصادر البيانات المناسبة المتعلقة بمقصد من أهداف التنمية المستدامة هو الكتيب الإلكتروني الصادر عن الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة.[56] ويساعد هذا الكتيب على رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بناءً على البيانات التي تنتجها الأنظمة الإحصائية الوطنية. وفي أفضل الأحوال، ستكون الدولة قد أسندت مسؤولية تجميع البيانات والمؤشرات إلى جهة محددة وحددت منهجيات جمع البيانات وإدارتها وإجراء الحسابات الإحصائية. وعند **جمع البيانات المتاحة بناءً على المؤشرات**، يحتاج المدقق إلى النظر فيما إذا كان المؤشر معيارًا جيدًا للمقاصد الوطنية المحددة فيما يتعلق بالموضوع الرقابي. فعلى سبيل المثال، لن تكون البيانات المتعلقة بمؤشر العنف الزوجي كافية لتقييم العنف الزوجي، وذلك لأنها لا تشمل البيانات المتعلقة بالعنف الذي يمارسه شريك حالي أو سابق سواء كان يعيش مع الضحية أو لا.

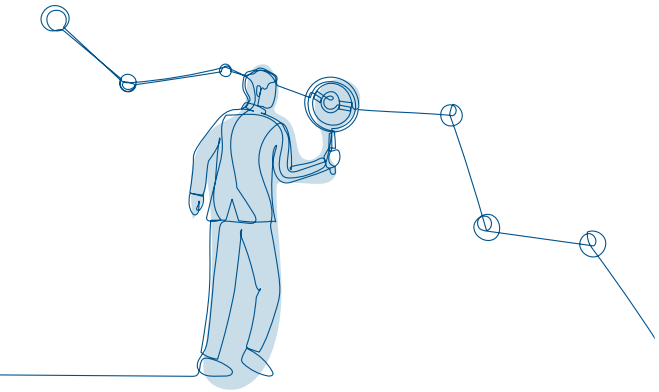

56 https://unstats.un.org/wiki/display/SDGeHandbook/Home

نصائح عملية

يجب مراعاة البنود التالية فيما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالمقاصد الوطنية (ليست قائمة شاملة):

- *أهداف التنمية المستدامة.*
- *مقصد (مقاصد) أهداف التنمية المستدامة والمقصد (المقاصد) الوطني.*
- *مؤشر (مؤشرات) أهداف التنمية المستدامة والمؤشر (المؤشرات) الوطني مع القيم.*
- *وصف المقاصد/المؤشرات وتعريفها.*
- *وحدة القياس.*
- *البيانات الأحدث والبيانات السابقة. البيانات الأساسية. في حالة عدم توفر بيانات سابقة، يجب الاعتماد على البيانات الأساسية.*
- *مصادر البيانات للمؤشرات.*
- *المسؤوليات والأدوار في جمع البيانات ورصد المقاصد/المؤشرات.*
- *استخدام المقاصد وتفسيرها لإعداد بطاقة النقاط/المؤشر لقياس التقدم المحرز.*
- *أساليب جمع البيانات وطرق الحساب.*
- *دورية القياس.*
- *مستوى التصنيف المتاح.*
- *قيود البيانات المفصح عنها.*

بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المدقق أيضًا إلى النظر في **صحة أداة أو إجراء جمع البيانات.** وفي بعض الحالات، قد تكون الدولة قد حددت مؤشرًا ما ولكنها لم تضع آلية مطلوبة لجمع البيانات لرصد التقدم. وفي البلدان التي لم تحدد مؤشرًا، قد يعتبر المدقق ذلك نتيجة رقابية ويمكنه اختيار مؤشر مناسب بالتشاور مع خبراء بالموضوع أو الوكالات أو من خلال النظر في المؤشرات الموضوعة على المستوى الدولي. وفي كلتا الحالتين، قد تضطر الرقابة إلى تضمين جمع البيانات، أو استخراج البيانات من السجلات الإدارية الحالية، أو ربما تحديد البيانات الموجودة من المكاتب الإحصائية الوطنية أو مصادر بيانات ثانوية أخرى مناسبة للتحليل. وبالمثل، عندما لا تكون المصادر الأساسية للبيانات متاحة أثناء إجراء المهمة الرقابية، ولا تتوفر بيانات صالحة للمؤشرات المحددة من مصادر أخرى، يجوز للمدقق التفكير في استخدام بيانات غير مباشرة أو بديلة، مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات البديلة توفر مقياسًا تقريبيًا للمقصد. ويوضح الجدول التالي بعض الأمثلة.

جدول 8. أمثلة على جمع البيانات المتعلقة بوفيات الأمهات والفقر المدقع (المقصدين 1.3 و1.1 من أهداف التنمية المستدامة)

وفاة الأمهات	**مقصد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة**	*يهدف إلى خفض معدّل الوفيات بين الأمهات على مستوى العالم ليصل إلى أقل من 70 لكل 100,000 ولادة حية بحلول عام 2030.*
	المؤشر 1.1.3	معدل وفيات الأمهات
	مصدر البيانات	عند إجراء مهام رقابية تركز على المقصد الوطني لخفض معدل وفيات الأمهات، مع اختيار معدل وفيات الأمهات كمؤشر، يمكن أن تكون السجلات الإدارية التي تحتفظ بها المستشفيات أحد مصادر تحديد هذا المعدل. ومع ذلك، في البلدان النامية، يُعد المصدر الأكثر شيوعًا للبيانات هو الاستقصاءات الصحية والسكانية والاستقصاءات المماثلة للأسر. وبناءً على ذلك، تعد مصادر البيانات الأساسية التي تم تحديدها هي استقصاءات الأسر وسجلات المستشفيات. ولكن، في حال عدم توفر هذه البيانات الأولية، يمكن للرقابة استخدام الإحصاءات المنشورة في الاستقصاءات الصحية والسكانية المتعلقة بنسبة الولادات التي تتم بمساعدة من أخصائيّ الرعاية الصحية ذوي المهارات العالية كمؤشر بديل.
	تصنيف البيانات	مستوى الدخل ومكان الإقامة (حضر/ريف) والمستوى التعليمي والإثنية والمناطق التي تعاني من أوضاع إنسانية صعبة ومناطق الصراع واللاجئون والعمر (على سبيل المثال، المراهقون)
الفقر المدقع	**مقصد 1.1 من أهداف التنمية المستدامة**	*أنه بحلول عام 2030، يهدف إلى القضاء على الفقر المدقع للجميع وفي كل مكان، والذي يُقاس حاليًا بالأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم.*
	المؤشر 1.1.1	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حسب الجنس والعمر والحالة الوظيفية والموقع الجغرافي (حضر/ريف).
	مصدر البيانات	عند إجراء مهام رقابية تركز على القضاء على الفقر المدقع، حيث يكون المؤشر هو معدل الفقر، يمكن للمدقق جمع البيانات باستخدام استقصاء دخل الأسر ونفقاتها الذي يُجرى على عينة من السكان.
	تصنيف البيانات	تتيح استقصاءات الأسر تحديد حالة الفقر التي تعاني منها الأسر والنشاط الاقتصادي لأفراد الأسرة. كما تسمح بتفصيل وتحليل البيانات حسب عوامل مختلفة تشمل الجنس والعمر والحالة الوظيفية والموقع الجغرافي (حضر/ريف).

يحتاج المدقق إلى النظر في **قضايا جودة البيانات، بما في ذلك دقة البيانات وموثوقيتها وتغطيتها واكتمالها وتوقيتها** لاستخدام البيانات كأدلة رقابية. تشكل البيانات التي يتم جمعها ونشرها من قبل الوكالات الإحصائية جزءًا كبيرًا من المعلومات المتاحة بشأن الحكومة. وعلى الرغم من أن البيانات التي تجمعها الوكالات الإحصائية مناسبة بشكل عام لأغراضها، إلا أن المدقق قد يظل يقيِّم ويوثق ما إذا كانت هذه البيانات مناسبة للغرض الرقابي. ويعتبر استخدام الحكم المهني عنصرًا أساسيًا لتحديد مدى صلاحية البيانات لاستخدامها في المهمة الرقابية.

إذا كانت هناك قيود أو شكوك في الأدلة التي تم جمعها، يحتاج المدقق إلى:

- البحث عن أدلة مستقلة ومؤكدة من مصادر أخرى.
- إعادة تعريف أسئلة الرقابة أو نطاقها لإلغاء الحاجة إلى استخدام الأدلة المحددة التي تثير القلق.
- عرض النتائج والاستنتاجات بطريقة تجعل الأدلة كافية ومناسبة.
- تحديد ما إذا كان سيتم الإبلاغ عن القيود أو الشكوك كنتيجة، بما في ذلك أي نواقص كبيرة ذات صلة في الرقابة الداخلية.

يمكن جمع البيانات من **مجموعة متنوعة من المصادر**—الجهات الخاضعة للرقابة والمكاتب الإحصائية الوطنية وتقارير الأبحاث العامة والمنشورات ذات الصلة (مثل المقالات الأكاديمية) وقواعد البيانات ومجموعات البيانات العامة والمواقع الرسمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدراسات المتاحة بشأن الموضوع الرقابي.

خلال مرحلة تصميم المهمة الرقابية، يطلع المدقق على العديد من الوثائق ومصادر المعلومات (انظر القسم 4.1. فهم الموضوع الرقابي) 4.1 .Understanding the audit topic. وعلى الرغم من استمرار فائدة هذه المصادر، سيصادف المدقق مصادر أخرى للمعلومات في مرحلة إجراء المهمة الرقابية. ويعزى ذلك إلى تعمق الفريق الرقابي حاليًا بشكل أكبر في الموضوع الرقابي، فضلًا عن إصدار تقارير ودراسات وقواعد بيانات جديدة بشكل منتظم، مما يوجب بقاء المدقق على اطلاع دائم.

تتطلب المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة **نهج الحكومة الشاملة**، بما في ذلك الأسئلة الرقابية المتعلقة **باتساق السياسات وتكاملها**. علاوة على ذلك، يغطي نطاق المهمة الرقابية جهات حكومية متعددة، وعمليات و/أو برامج مختلفة. لذلك، ستنتشر مصادر المعلومات بين العديد من الجهات والمستويات المختلفة عبر الإدارة العامة، والتي تعمل غالبًا وفقًا لعقلية العمل المنعزل.

مما يعني أن البيانات والمعلومات التي يتم جمعها قد تكون متضاربة، مما يتطلب من المدقق مقارنتها باستمرار لتحديد التناقضات المحتملة، والتي قد تشير إلى تجزئة أو تداخل أو تكرار أو ثغرات في العمليات و/أو البرامج. ويتيح ذلك إجراء تقييم أوسع لكيفية أداء الحكومة لعملياتها وتنفيذ برامجها لتحقيق المقاصد الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، لا يمكن أن تقتصر المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جهة واحدة أو برنامج حكومي واحد.

إطار 30. نهج الحكومة الشاملة في إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثال على القضاء على العنف الزوجي)

5 المساواة بين الجنسين

اكتشف الفريق الرقابي الذي تمت الإشارة إليه في إطار 23 أن العمليات والسياسات والبرامج والمبادرات الخاصة بالقضاء على العنف الزوجي تحتاج إلى النظر في ثلاثة ركائز: الوقاية والحماية والمتابعة القضائية. ويتعمق الفريق في فهم الموضوع الرقابي، حيث يدرك أن معالجة العنف الزوجي يجب أن تراعي العوامل المساهمة مثل العوامل الاقتصادية والأعراف الاجتماعية والمشكلات الأمنية والافتقار إلى الحماية القانونية للمرأة والافتقار إلى التعليم وضعف النظام القضائي في البلاد. ولا تقع كل هذه العوامل على عاتق وزارة واحدة فقط، بل يتحمل مسؤوليتها أيضًا أصحاب المصلحة المتعددين، الذين تؤدي جهودهم المتسقة إلى تحقيق المقاصد.

ترتبط وظائف الوقاية والحماية والمتابعة القضائية في الإدارة العامة بقطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والشرطة والعدالة. ويمكن ربط هذه الوظائف بالوزارات المسؤولة عن المساواة بين الجنسين والتعليم والعدل والصحة والشرطة والداخلية، وغيرها. علاوة على ذلك، تؤدي مستويات الحكومة المختلفة (المستويات الوطنية والفرعية والمحلية) أدوارًا محددة في مجال القضاء على العنف الزوجي.

في هذا الصدد، يقرر الفريق الرقابي جمع البيانات وتحليلها من هذه الجهات الحكومية المتنوعة للتحقق مما إذا كانت هناك تجزئة و/أو تداخلات و/أو تكرار و/أو ثغرات تعيق الحكومة عن تحقيق النتائج المتوقعة نحو تنفيذ المقاصد الوطنية للقضاء على العنف الزوجي. وعليه، يعتبر الفريق الرقابي أنه سيكون قادرًا على استنتاج ما إذا كان هناك اتساق أفقي ورأسي بين هذه الجهات الحكومية المتنوعة.[57]

بالإضافة إلى الجهات الحكومية، يؤدي العديد من أصحاب المصلحة غير الحكوميين أدوارًا مهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ويمكن أن تكون هذه الجهات مصادر قيمة للبيانات التي يتم جمعها في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستعتمد قائمة أصحاب المصلحة الذين يجب أخذهم في الاعتبار على المقاصد الرقابية والنطاق وفهم المدقق للموضوع الرقابي. كما يُعد من المفيد إشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين في هذه المرحلة من المهمة الرقابية لجمع أدلة رقابية أقوى ولتكوين تحالف من أصحاب المصلحة لتعزيز الأثر الرقابي.[58]

يمكن للمدقق استخدام **مجموعة متنوعة من الأدوات لجمع الأدلة** مثل: المقابلات ومجموعات النقاش والاستقصاءات ومراجعة المستندات والملاحظة والفحوصات المادية، وغيرها. عند اتخاذ قرار بشأن استخدام الأدوات، يحتاج المدقق إلى النظر في مدى ملاءمة الأداة، وقدرة الفريق الرقابي على استخدامها وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، والموارد المطلوبة.[59]

قد تكون **مجموعات النقاش** ذات صلة خاصة باستكشاف قضايا معقدة مثل أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد طريقة مجموعة النقاش في الحصول على معلومات أو اختبار نتائج المهمة الرقابية الأولية عن طريق مقارنة الآراء أو التعليقات التي تم تلقيها. ويمكن دعوة أصحاب مصلحة مختلفين للمشاركة في مجموعات النقاش المختلفة، على سبيل المثال: الخبراء والمستفيدين والموظفين العموميين المشاركين في تنفيذ السياسات، وغيرهم.

عند إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يكون **الاستقصاء** مفيدًا أيضًا عند احتياج المدقق إلى جمع معلومات تفصيلية ومحددة من مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة. كما يمكن أن تكون الاستقصاءات مفيدة إذا كانت تشارك مكاتب مختلفة داخل مؤسسة أو مؤسسات مختلفة في تحقيق نفس المقصد الوطني.

نصائح عملية

نصائح عملية لإجراء الاستقصاءات

- *ابدأ الاستبيان بطرح أسئلة سهلة.*
- *صِغ أسئلة واضحة وموجزة ومحايدة.*
- *لا تغطِ موضوعين في سؤال واحد.*
- *تجنب الأسئلة الغامضة والإكثار من الأسئلة المفتوحة.*
- *اقتصر على توجيه الأسئلة التي تفيدك في عملية التحليل فقط.*
- *أجرِ اختبارات مسبقة إن أمكن على عدد قليل من مشاركي الفئة المستهدفة.*

بما أن مبدأ **"عدم تخلف أحد عن الركب"** هو أحد المبادئ الأساسية والتحويلية لجدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فإننا نحث الأجهزة العليا للرقابة على إدراجه كجزء من المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" جزءًا من أهداف المهمة الرقابية ونطاقها والأسئلة المتعلقة بها، والذي تمت مناقشته في الفصل السابق، كما يمكن أيضًا مراعاته عند اختيار الأدوات والإجراءات المستخدمة لجمع الأدلة. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى الاعتماد على الجهات الحكومية وغير الحكومية كمصادر للمعلومات، يمكن للفريق الرقابي أيضًا التفكير في الحصول على البيانات الخام والمعلومات مباشرة من الفئات المستضعفة والمهمشة.[60]

57 لمزيد من المعلومات بشأن كيفية إجراء مهام رقابية على اتساق السياسات وتكاملها من جانب الأجهزة العليا للرقابة، يرجى الرجوع إلى إطار عمل المهمة الرقابية المجراة على اتساق السياسات.

58 لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى دليل إرشادات إعداد تحالفات قوية من أصحاب المصلحة لتعزيز الأثر الرقابي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي.

59 يمكن العثور على مزيد من التفاصيل المتعلقة بتقنيات جمع الأدلة الرقابية وتحليلها في دليل مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بتنفيذ مهام لرقابة الأداء وفق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والمتوفر على الموقع الإلكتروني https://www.idi.no/work-streams/professional-sais/work-stream-library/performance-audit-issai-implementation-handbook

60 ستتوفّر المزيد من المعلومات بشأن كيفية إجراء الأجهزة العليا للرقابة مهامًا رقابية على مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في إطار الرقابة على مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

إطار 31. إدراج مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثال على القضاء على العنف الزوجي)

قد يفكر الفريق الرقابي في المهمة الرقابية المجراة على القضاء على العنف الزوجي، في التواصل مع الضحايا، بما في ذلك النساء من الفئات المستضعفة على وجه التحديد، مثل السكان الأصليين والمسنين والمراهقات وأشد الفئات فقرًا. وهذا في حين أن المقابلات الشخصية قد تكون مفيدة، إلا أنها قد تكون غير مريحة للضحايا. ومن ناحية أخرى، قد لا تكشف الاستقصاءات عن كامل حجم المشكلات. وبعد النظر في إيجابيات وسلبيات الأساليب المختلفة، يقرر الفريق الرقابي إجراء استقصاءات مجهولة المصدر مع الضحايا والجناة، بالإضافة إلى إجراء مجموعات نقاشية مع العاملين في مجال القضاء على العنف الزوجي (مثل الشرطة ومساعدي الخدمات الاجتماعية والأخصائيين النفسيين والأطباء والقضاة). إذ يجوز للمدقق عند تطبيق مثل هذه الأساليب، استخدام العوامل التي تضعها الحكومة لتحديد الفئات المتخلفة أو تحديد هذه العوامل لغرض إجراء المهمة الرقابية.

نوصي بأن يضع الفريق الرقابي توقعات واقعية بشأن الأدلة الرقابية المطلوبة والتي يمكن جمعها خلال الإطار الزمني للمهام الرقابية والتأكد من تمثيل الفئات المستضعفة بشكل كافٍ وجمع المعلومات من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وذلك باستخدام تقنيات أخذ العينات في بعض الأحيان.

5.5. تحليل الأدلة الرقابية لإجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يعد تحليل الأدلة الرقابية خطوة رئيسة في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمدقق استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الكمية والكيفية لإجراء هذا التحليل.

تتضمن أساليب **التحليل الكمي** تحليل البيانات الكمية، مثل الأرقام والإحصاءات. وتتراوح طرق التحليل هذه من الحساب البسيط للمعدل أو النسبة إلى النمذجة الإحصائية الأكثر تعقيدًا. كما يساعد التحليل الكمي في المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على كشف الأنماط والاتجاهات والعلاقات المهمة في البيانات وتحديد مجالات تتطلب الاهتمام أو التحسين. ويبين الرسم البياني الموضح أدناه مثالًا على التحليل الكمي المطبق في رقابة أداء برنامج الحد من حوادث الطرق، حيث تتم مقارنة البيانات من مناطق مختلفة للتحقق من آثار برنامج الفحص المبني على المخاطر في منطقة واحدة على الحد من عدد حوادث الطرق (البيانات الكمية) على مر الزمن (بعد عام 2008).[61]

شكل 9. البيانات الكمية بشأن عدد حوادث الطرق

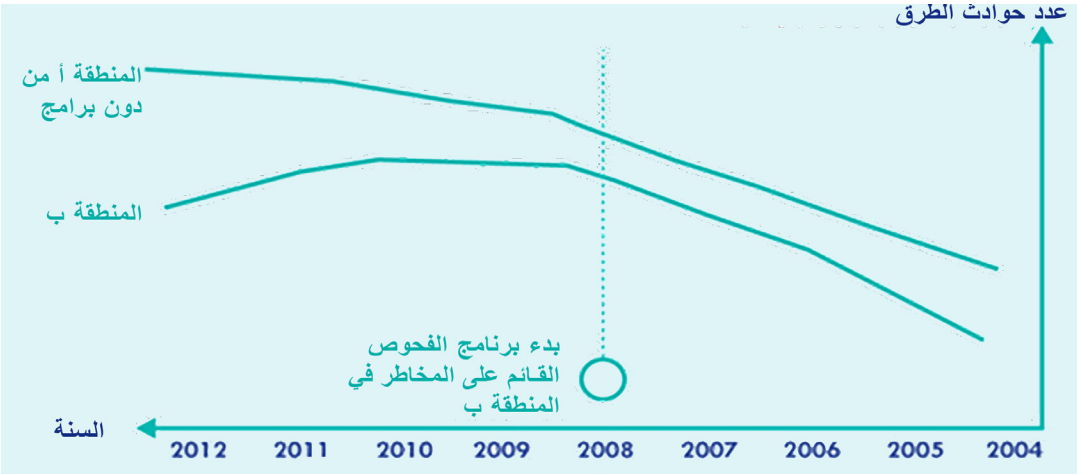

61 مستمد من دليل مبادرة تنمية الإنتوساي لتنفيذ مهام رقابة الأداء وفق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، الصفحة 153 (النسخة 1، أغسطس 2021).

يحتاج المدقق في بعض الأحيان، وقبل تحليل البيانات، إلى دمج البيانات التي تم جمعها. ويتضمن ذلك دمج البيانات من مصادر مختلفة وإزالة البيانات المكررة أو غير المتطابقة وتوفير صورة تفصيلية موحدة لتحديد العلاقات بين مجموعات البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة.

من ناحية أخرى، يتضمن **التحليل النوعي** مجموعة واسعة من الأساليب لبناء البيانات التي تدعم المنطق والحجج المتعلقة بالأدلة ومقارنتها وتجميعها ووصفها. وعادةً ما يقوم المدققون بإجراء تحليل نوعي للبيانات المستمدة من المقابلات ومجموعات النقاش والمستندات والأسئلة المفتوحة في الاستقصاءات. بينما يُعد **تحليل المحتوى** منهجية لبناء البيانات النوعية المعقدة وتحليلها وتحويلها إلى بيانات كمية. ويكمن الهدف في فرز البيانات وتركيزها وتبسيطها بشكل منهجي إلى عدد محدود من فئات المحتوى التي يمكن تلخيصها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل البيانات النوعية المستخدمة كنقطة انطلاق لتحليل المحتوى وثائق السياسات الخاصة بالجهات المعنية ومحاضر المقابلات والمقالات الصحفية ومحاضر مجموعات النقاش وملفات المطالبات والتقارير أو إجابات الاستقصاءات المفتوحة. ويمكن أن يكون تحليل المحتوى منهجية مفيدة إذا كان المدقق يتمتع بمجموعة كبيرة من البيانات الخام (مثل إجابات الاستقصاءات المفتوحة) التي تحتاج إلى تحويلها إلى أدلة قابلة للاستخدام.

إطار 32. استخدام تحليل المحتوى في إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثال على القضاء على العنف الزوجي)

5 المساواة بين الجنسين

جمع المدققون إجابات الاستقصاء من 340 شخصًا يدعمون النساء ضحايا العنف، مثل ضباط الشرطة والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين. وكان السؤال الأخير المطروح في الاستقصاء: "في رأيك، ما الإجراءات الواجب اتباعها لتحسين مستوى الخدمات التي توجه لضحايا العنف من النساء وما الذي ينبغي عمله للحد من هذا النوع من العنف في دولتنا؟" أجرى الفريق الرقابي تحليل محتوى لإجابات الاستطلاع ثم صنف الإجابات ونظم النتائج في الرسم البياني أدناه

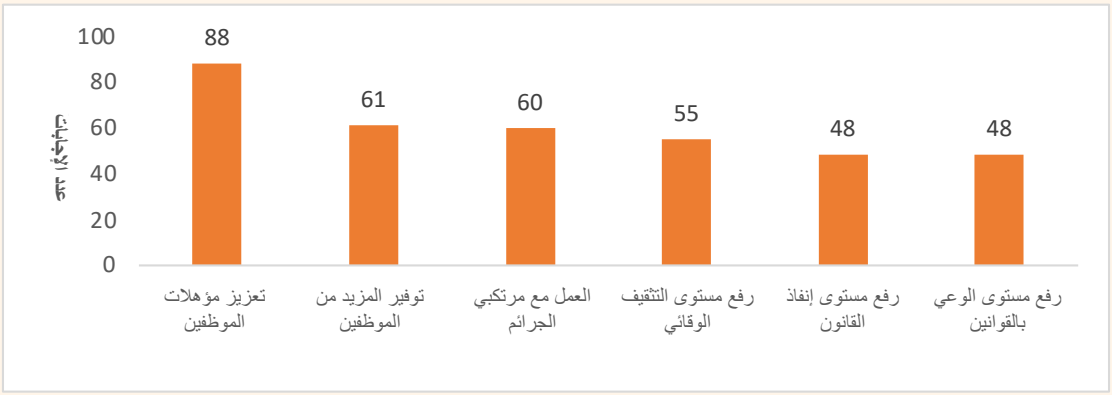

6.5. إعداد نتائج المهمة الرقابية

يقصد بإعداد نتائج المهمة الرقابية تحديد الفرق بين "ما الوضع المرغوب" (المعيار) "وما الوضع الحالي" (الوضع) وشرح سبب هذا الاختلاف وتأثيره حيثما وُجد. وعند صياغة نتائج المهمة الرقابية، يوضح المدقق ما الذي يشكل المعايير، وما هي الأدلة والتحليلات التي تم إجراؤها، والوضع الذي تم العثور عليه وأسبابه، بالإضافة إلى الآثار الناتجة.

المعيار - ما الوضع المرغوب؟ الوضع المطلوب أو المرغوب أو التوقع فيما يتعلق بالموضوع الرقابي؛ هو الأساس الذي تم قياس الوضع الفعلي عليه	**الوضع - ما الوضع الحالي؟** الوضع القائم؛ هو الوضع الأحدث والأكثر ارتباطًا الذي حدده الفريق الرقابي أثناء العمل الميداني (مع أدلة مناسبة وكافية)
السبب - ما سبب الانحراف عن المعايير؟ العامل (العوامل) الذي يفسر سبب وجود اختلاف بين المعايير والحالة التي تم العثور عليها	**الآثار - ما النتائج المترتبة على هذا الانحراف؟** ما الذي تعنيه النتائج الرقابية، بما في ذلك التأثير على الجهات الفردية، ولماذا يعد ذلك مهمًا

بعد هذا التقييم، تأتي الخطوة التالية وهي تحليل أسباب أي انحرافات عن المعايير وتحديدها والتي يمكن أن تؤدي إلى توصية محتملة. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون نقص المعلومات المطلوبة في المهمة الرقابية بحد ذاته نتيجة رقابية. فعلى سبيل المثال، قد يكتشف المدقق نقصًا في أطر البيانات أو مجموعات المؤشرات أو البيانات المصنفة لتقييم برنامج مرتبط بتحقيق مقصد وطني. إذا تبين بعد تقييم المعايير والوضع أنها جاءت مستوفية للمعايير الموضوعة أو تتجاوزها، فإن هذا يشكل في حد ذاته أحد نتائج المهمة الرقابية. وبتعبير آخر، قد ينتهي المدقق إلى رصد إنجازات إيجابية في بعض مؤشرات البرنامج والمقاصد التي جرى اختيارها. وأثناء صياغة نتائج المهمة الرقابية يعد اتباع نهج متوازن يسمح للمدقق بوضع نتائج إيجابية أمرًا مهمًا أيضًا.

كما يمكن للمدقق استخدام مصفوفة **نتائج المهمة الرقابية** لصياغة نتائج المهمة الرقابية وتوثيقها في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يوضح الجدول أدناه تنسيق مصفوفة نتائج المهمة الرقابية:

جدول 9. نموذج مصفوفة نتائج المهمة الرقابية

النتائج					الممارسات الجيدة	التوصيات
الوضع القائم	المعايير	الأدلة والتحليل	الأسباب	التأثيرات		
...	...	...	...	...		

كما هو موضح في الملحق 3، تم تقديم مثال على مقتطف من مصفوفة نتائج المهمة الرقابية المجراة على القضاء على العنف الزوجي.

7.5. استنتاج الأهداف الرقابية

يعد استنتاج الأهداف الرقابية الخطوة الأخيرة في إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ووفقًا للتعريف المذكور في الفصل 2 (إطار 1)، يمكن أن تعتمد المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مدخلين، ألا وهما: العمليات أو البرامج. تخلص **المهمة الرقابية** المجراة على العمليات إلى:

- أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، عبر القطاعات والمستويات الحكومية (*نهج الحكومة الشاملة*).
- أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة (اختياري).
- أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني فيما يتعلق بعدم تخلف أحد عن الركب (اختياري).

تخلص **المهمة الرقابية** المجراة على البرامج إلى:

- تنفيذ مجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق مقصد (مقاصد) محدد مرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة العالمية.
- الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة (اختياري).
- جهود الحكومة المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة (اختياري).

مع وضع ذلك في الاعتبار، يمكن للمدقق استخدام الأدلة الرقابية ونتائجها للإجابة على الأسئلة الرقابية واستنتاج الأهداف الرقابية.

يتناول إطار أهداف المهمة الرقابية المقترح في الفصل السابق أسئلة رقابية وأسئلة فرعية متعلقة بهذه الاستنتاجات. وفي سياق الوصول إلى هذه الاستنتاجات، قد يستنتج المدقق أيضًا، على سبيل المثال الإطار القانوني والسياسي والترتيبات المؤسسية والتخطيط والميزانية وتنفيذ الإجراءات لتحقيق المقصد. ويتعين على المدقق التوصل إلى استنتاج رقابي متوازن.

نصائح عملية

تحقق مما إذا كانت استنتاجات المهمة الرقابية:

- ***تتناول الأهداف الرقابية وتجيب على أسئلة المهمة الرقابية.***
- ***تقدم فهمًا واضحًا وموجزًا لأهم النتائج والدروس المستفادة.***
- ***تعكس المعايير الرقابية التي تم الاستناد إليها.***
- ***تسمح بالقياس الكمي إن أمكن.***
- ***تعكس التغييرات على مر الزمن.***
- ***تتسم بالحيادية وتعكس نتائج المهمة الرقابية بشكل عادل.***

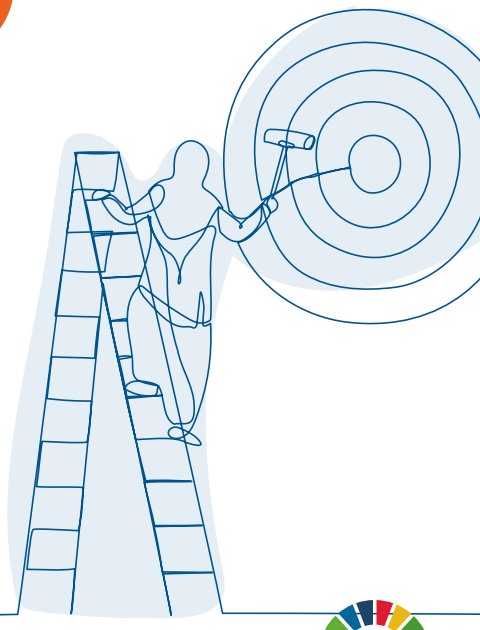

القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- هل حصل الفريق على أدلة رقابية كافية ومناسبة لاستخلاص النتائج؟
- هل توصل الفريق إلى استنتاجات تجيب على أهداف الرقابة وأسئلتها؟
- هل أصدر الفريق توصيات عند الاقتضاء وعند السماح بها بموجب صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة؟
- هل تولى الفريق تحليل المعلومات وجمعها للتأكد من أن النتائج في إطارها السليم وتتماشى مع هدف (أهداف) المهمة الرقابية وأسئلتها؟
- هل أعاد الفريق صياغة هدف (أهداف) المهمة الرقابية وأسئلتها حسب الحاجة؟
- هل تفاعل الفريق مع الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين طوال مرحلة الإجراء ووثق مخرجات المشاركات؟
- هل مارس الفريق الحكم المهني في إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل امتثل الفريق للأخلاقيات المهنية والنزاهة للأجهزة العليا للرقابة عند إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تمتع الفريق بالمهارات اللازمة لإجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تم الإشراف على الفريق بشكل كافٍ أثناء إجراء المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل هناك وثائق كافية فيما يتعلق بأدلة المهمة الرقابية التي تم جمعها وتحليل الأدلة الرقابية ووضع نتائج المهمة الرقابية واستخلاص استنتاجاتها؟

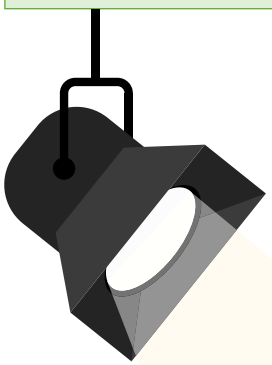

تسليط الضوء على الأثر الرقابي

قد يطرح المدقق الأسئلة التالية المتعلقة بالأثر أثناء إجراء المهمة الرقابية:

- *هل ستؤدي استنتاجات المهمة الرقابية إلى الأثر الرقابي المرجو؟*
- *هل ستيسر مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين خلال هذه المرحلة إلى تحقيق الأثر الرقابي المرجو؟*
- *هل تعكس استنتاجات المهمة الرقابية بشكل كافٍ آراء الفئات المستضعفة المتأثرة بتنفيذ المقصد المحدد وحالتهم؟*

الفصل 6
إعداد تقرير يتعلق بنتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يركز هذا الفصل على كيفية إعداد تقرير يتعلق بنتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سواء أجرى الجهاز الأعلى للرقابة مهمة رقابية على العمليات أم البرامج. وتتضمن مرحلة إعداد التقارير ما يلي:

- كتابة تقرير رقابي شامل ومقنع وفي الوقت المناسب وسهل القراءة ومتوازن (معيار الإيساي 300/39، ومعيار الإيساي 3000/116).
- صياغة توصيات تساهم إما في تحسين أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، أو في التنفيذ السليم للبرامج التي تساهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد المرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة (معيار الإيساي 126/3000).
- عدم تخلف أحد عن الركب عند توزيع التقرير الرقابي بشأن أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، أو تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق المقصد (المقاصد) المحدد المرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

1.6. صياغة توصيات تُحدث أثرًا

تهدف التوصيات الرقابية إلى تقديم ملاحظات بناءة للمساهمة في معالجة نقاط الضعف أو المشاكل التي حددتها المهمة الرقابية (معيار الإيساي 300/40). عند صياغة توصيات في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يحتاج المدقق إلى التأكد من أن التوصيات:

- لا تتعدى مسؤوليات الإدارة.
- تعالج أسباب التقصيرات التي تم تحديدها.
- واضحة من حيث الجهة التي توجه إليها التوصية والأمور المقترحة.

نصائح عملية

نصائح عملية لصياغة التوصيات

- ***افحص تقارير أهداف التنمية المستدامة ومنشوراتها، على سبيل المثال المراجعات الوطنية الطوعية لشرح الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.***
- ***ضع في الاعتبار السياق الوطني والأولويات الوطنية.***
- ***تشاور مع الخبراء وأصحاب المصلحة والجهات الخاضعة للرقابة.***
- ***ضع في الاعتبار الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات الموصى بها.***
- ***قم بصياغة توصيات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتنفيذ وذات صلة ومحددة زمنيًا.***

على سبيل المثال: "قد يُوصي الجهاز الأعلى للرقابة في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي، بأن تعمل الجهات المعنية على توسيع نطاق التنسيق بين الشرطة والقضاء والمراكز التي تقدم الخدمات لضحايا العنف الزوجي ليشمل خدمات المستشفيات والوكالات الحكومية التي تتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية".

2.6. كتابة تقرير شامل ومقنع وفي الوقت المناسب وسهل القراءة ومتوازن

يغطي التقرير الرقابي **الشامل** الاستنتاجات الرقابية المتعلقة بجميع أهداف المهمة الرقابية الرئيسة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكما ذكرنا في الفصول السابقة، ستعتمد الاستنتاجات الرقابية الرئيسة على المدخل المحدد للمهمة الرقابية.

على سبيل المثال، يجب أن تستنتج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أداء العمليات الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، عبر القطاعات ومستويات الحكومة (نهج الحكومة الشاملة)، وبشكل اختياري العمليات المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة وعدم تخلف أحد عن الركب. ومن ناحية أخرى، يجب أن تخلص المهمة الرقابية المجراة على البرامج إلى تنفيذ مجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق مقصد (مقاصد) محدد مرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد أهداف التنمية المستدامة العالمية، وبشكل اختياري على جهود الحكومة في تحقيق مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب وفي إشراك أصحاب المصلحة المتعددين.

يتميز التقرير الرقابي **المقنع** بأنه منظم بشكل منطقي ويوفر علاقة واضحة بين الهدف الرقابي والمعايير والنتائج والاستنتاجات والتوصيات، وبالتالي معالجة جميع المعلومات والحجج ذات الصلة.

يسمح إصدار التقرير الرقابي لأهداف التنمية المستدامة **في الوقت المناسب** للإدارة والحكومة والسلطة التشريعية والأطراف المهتمة الأخرى باستخدام المعلومات الواردة فيه بطريقة تعزز الأثر.[62] وقد يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة معايير مختلفة في اتخاذ قرار بشأن توقيت إصدار التقرير في حالة إجراء مهمة رقابية على البرامج، قد يرغب الجهاز الأعلى للرقابة في إصدار التقارير حينما يكون هناك اهتمام كبير بمقصد (مقاصد) أهداف التنمية المستدامة التي يتم الإبلاغ عنها. كما يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يراعي توقيت عملية المراجعة الوطنية الطوعية للدولة وإصدار التقرير الرقابي الخاص به حتى تساهم استنتاجاته بشكل إيجابي في المراجعة الوطنية الطوعية. وفي حالة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قد يستفيد توقيت الإصدار من التوافق مع الأحداث الدولية رفيعة المستوى التي تدفع قدمًا بجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.[63]

نظرًا للجمهور الواسع والمتنوع للمهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يعد إعداد تقرير **سهل القراءة** أمرًا مهمًا بشكل خاص.[64] وتتوفر بعض الأجهزة العليا للرقابة على أدلة إرشادية لكتابة التقارير وعلى خبراء في الاتصال المهني لتحرير التقارير الرقابية ومراجعتها. فعلى سبيل المثال، في الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا، يقود وحدة الإعلام والصحافة متخصصون في الاتصال يعدون ملخصات وبيانات صحفية وبيانات اتصال ووسائط سمعية وبصرية بناءً على التقارير الرقابية؛ كما يطور الجهاز الأعلى للرقابة الملفات الصوتية، إما لشرح عمل الجهاز الأعلى للرقابة للمواطنين، أو لعرض موضوعات ذات اهتمام مرتبطة بعملها (على سبيل المثال، قانون المشتريات العامة الجديد).[65] كما يمكن للمدققين الاستفادة من أدوات مثل "مؤشر قابلية القراءة" عند صياغة التقارير.

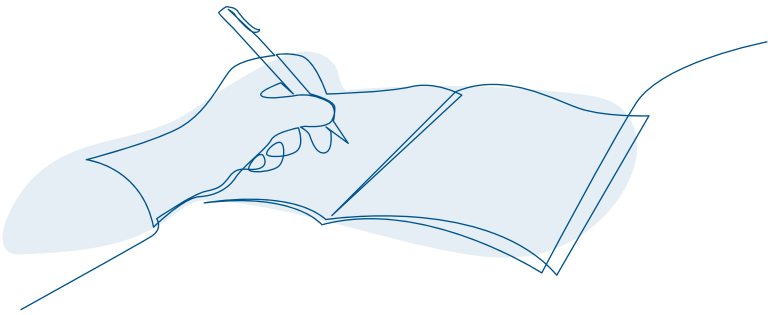

62 شراكة الموازنة الدولية (2018)، "تقرير استقصاء الموازنة المفتوحة لعام 2017"، واشنطن، صفحة 31. يتوفر بعدة لغات عبر الرابط https://internationalbudget.org/publications/open-budget-survey-2017/

63 مونتريو إيه جي، لو بلانك ديفيد (2019). دور المهام الرقابية الخارجية في تعزيز الشفافية والمساءلة لأهداف التنمية المستدامة. ورقة عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رقم 157، صفحة 13

64 قيادة الجهاز الأعلى للرقابة واجتماع أصحاب المصلحة (يوليو 2017)، https://publicadministration.un.org/en/news-and-events/calendar/moduleid/1146/ItemID/2947/mctl/EventDetails

65 الجهاز الأعلى للرقابة بكوستاريكا: https://www.cgr.go.cr/11-sitios-cgr/prensa/index.html

نصائح عملية

نصائح عملية لكتابة تقارير سهلة القراءة:

- *الاختصار دائمًا أفضل.*
- *حدد محور التركيز.*
- *قلل عدد الكلمات.*
- *هذب رسالتك وتأكد من أنها ستلفت الانتباه.*
- *اكتب كما تتحدث.*
- *تجنب استخدام صيغة المبني للمجهول.*
- *ابدأ بتقديم المعلومات الأهم.*
- *تجنب المصطلحات الفنية المعقدة.*
- *حوّل الأسماء إلى أفعال.*
- *قلل من استخدام الأرقام والاختصارات.*
- *استخدم الرسوم والصور التوضيحية لدعم النقاط التي تناقشها.*
- *اقرأ التقرير بصوت عالٍ.*
- *استخدم فكرة واحدة لكل جملة أو فقرة.*
- *راجع التقرير وعدله عدة مرات.*

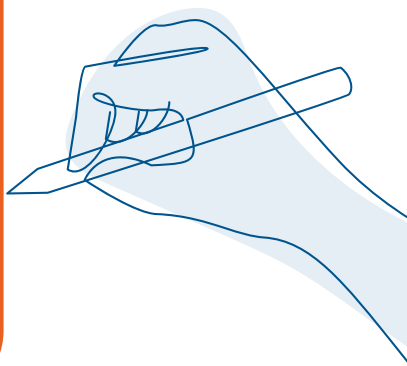

المصدر: دورة الكتابة الفعالة للتقارير المقدمة من جانب المؤسسة الكندية للرقابة والمساءلة.

يقدم **التقرير الرقابي المتوازن** معلومات بشأن الدور الذي أدته الحكومة بشكل جيد للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وما يحتاج إلى تحسين أو يمكن القيام به بشكل مختلف. وتساهم استنتاجات المهمة الرقابية التي تتوافق مع أهدافها في إعداد تقرير متوازن.

يمكن للمدقق اتباع الخطوات التالية لكتابة تقرير رقابي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

1. إنشاء هيكل منطقي لعرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات للقراء.
2. صياغة مسودة التقرير الرقابي.
3. الحفاظ على سجل المهمة الرقابية.
4. الحصول على تعليقات رسمية من مختلف الجهات الخاضعة للرقابة بما يتوافق مع نهج الحكومة الشاملة (مع الأخذ في الاعتبار مدخل المهمة الرقابية).
5. استشارة أصحاب المصلحة (مع مراعاة متطلبات السرية).
6. تنفيذ إجراءات رقابة الجودة الداخلية.
7. استكمال المسودة النهائية.
8. إرسال المسودة لاعتمادها من الإدارة العليا.
9. إصدار/نشر التقرير (وفقًا للصلاحية القانونية).

قد يواجه المدقق في مهمة الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تحديات في الحصول على تعليقات رسمية من العديد من الهيئات والوكالات الحكومية. وقد يتفاقم التحدي في حالة عدم وضوح تعريف الأدوار والمسؤوليات أو وجود ازدواج فيها. ويعد تحقيق التوازن الصحيح بين استكمال الملاحظات المطلوبة وإدارة الوقت وحماية سرية المعلومات التي تم الحصول عليها أمرًا يستحق الاهتمام.

غالبًا ما تتضمن التقارير الرقابية إشارات إلى أطراف ثالثة غير مشمولة بنطاق المهمة الرقابية. وتزداد احتمالية حدوث ذلك في حالة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظرًا لأهمية نهج أصحاب المصلحة المتعددين. ويسمح إخطار الأطراف الثالثة وإشراكها في التحقق من دقة البيانات المتعلقة بها واكتمالها مما يسمح للأجهزة العليا للرقابة بضمان دقة التقارير وموضوعيتها مع تعزيز نزاهة التقرير.[66]

66 دليل تنفيذ رقابة الأداء وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي لعام 2021، صفحة 198. يتوفر الدليل عبر الرابط- https://www.idi.no/work-streams/professional-sais/work-stream-library/performance-audit-issai-implementation-handbook

3.6. عدم تخلف أحد عن الركب في توزيع التقرير الرقابي

يُعد التقرير الرقابي المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أداة فعالة لتعزيز المساءلة والشفافية في العمليات الحكومية وبرامجها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. كما يساهم التقرير في رفع مكانة الجهاز الأعلى للرقابة ويعزز دوره في توفير الرقابة الخارجية المستقلة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونظرًا للتنوع الواسع لأصحاب المصلحة المعنيين، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى ضمان عدم تخلف أحد عن الركب عند توزيع التقرير الرقابي.

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة النظر في ثلاثة أسئلة رئيسة عند توزيع التقرير الرقابي:

- من هو جمهورنا وما علاقتنا به؟
- ما النهج الذي يجب أن نتبناه لكل جمهور مستهدف؟
- كيف يجب أن نخطط لتوزيع التقرير؟

يضم التقرير الرقابي المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة جمهورًا واسعًا بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويشمل الجمهور الجهات الخاضعة للرقابة والسلطة التشريعية ولجانها والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والخبراء والأوساط الأكاديمية والمنظمات المهنية وهيئات الأمم المتحدة وشركاء التنمية والهيئات الدولية من بين آخرين.[67] كما نوصي أن يراعي الجهاز الأعلى للرقابة تحليل أصحاب المصلحة الذي تم إجراؤه خلال المهمة الرقابية لتحديد نطاق أصحاب المصلحة الذين يجب أن يصل إليهم التقرير. ويجب التأكد من إدراج الفئات المستضعفة في هذه القائمة.

عند اتخاذ قرار بشأن النهج المستخدم ووسائل التواصل، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى مراعاة اهتمامات الجمهور المستهدف وسياقه. فعلى سبيل المثال، في حين يمكن الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، قد يحتاج البعض الآخر إلى قنوات اتصال رسمية. ويحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى عناية خاصة بالفئات المستضعفة مثل ذوي الإعاقة، والسكان الذين يعيشون في مناطق نائية، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في القراءة والكتابة، وغيرهم.[68]

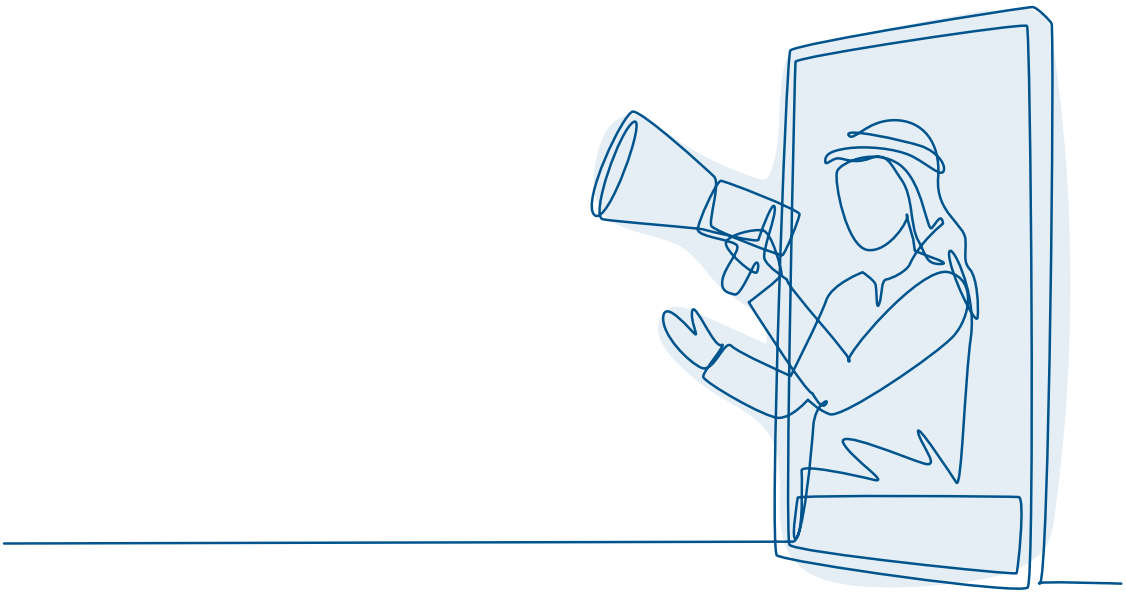

67 بطبيعة الحال، ستزيد نية الاستنتاج فيما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة و/أو عدم تخلف أحد عن الركب بالضرورة من عدد أصحاب المصلحة الذين تتم مراعاتهم.

68 انظر إلى إطار عمل المهام الرقابية المتعلقة بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب (قيد الإعداد).

القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: إعداد تقرير بشأن نتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- هل يعد التقرير الرقابي شاملًا ومقنعًا وفي الوقت المناسب وسهل القراءة ومتوازنًا؟
- هل قدم الفريق (إذا كان ضمن صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة) توصيات بناءة من المحتمل أن تساهم بشكل كبير في معالجة نقاط الضعف أو المشكلات التي حددتها المهمة الرقابية؟
- هل تمت إتاحة التقرير الرقابي على نطاق واسع، وفقًا لصلاحية الجهاز الأعلى للرقابة؟
- هل تفاعل الفريق مع الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين طوال مرحلة إعداد التقارير؟ هل كان هذا التفاعل متوافقًا مع نطاق المهمة الرقابية من حيث نهج الحكومة الشاملة وعدم تخلف أحد عن الركب وإشراك أصحاب المصلحة؟
- هل مارس الفريق الحكم المهني في إعداد تقرير المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل التزم الفريق بالأخلاقيات المهنية ومتطلبات الاستقلالية عند إعداد تقرير المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تمتع الفريق بالمهارات اللازمة لإعداد تقرير المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تم الإشراف على الفريق بشكل كافٍ أثناء إعداد تقرير المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل هناك وثائق كافية فيما يتعلق بمحتوى التقرير والطريقة التي تم بها وضع التوصيات والقرارات المتخذة المتعلقة بتوزيع التقرير؟

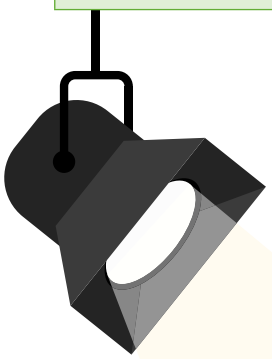

تسليط الضوء على الأثر الرقابي

قد يطرح المدقق الأسئلة التالية المتعلقة بالأثر أثناء إعداد تقرير المهمة الرقابية:

- *هل ستساهم التوصيات الواردة في التقرير بشكل إيجابي في الأثر الرقابي؟*
- *هل ستحدث التوصيات تأثيرًا إيجابيًا على أوضاع الفئات المستضعفة؟*
- *هل يمكن لجميع أصحاب المصلحة الرئيسين الوصول إلى التقرير، بما في ذلك الفئات المستضعفة؟*

الفصل 7
متابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

المتابعة هي المرحلة الأخيرة من المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويقوم خلالها المدققون بالتحقق مما إذا جرى التعامل مع المشكلات ومعالجة الوضع المسبب لها وما إذا حققت الإجراءات التصحيحية الأثر المنشود منها (معياري الإنتوساي 3000/136 و139). ولا غنى عن هذا التقييم لتعزيز الأثر الرقابي للأجهزة العليا للرقابة وقيمها ومنافعها وإحداثها تغيير في حياة المواطنين (مبادئ الإنتوساي P-12).

تمثل مرحلة المتابعة تتمة نستكمل بها دورة تحقيق الأثر الرقابي بجانب التخطيط السابق لهذا الأثر (كما هو موضح في الفصل 3) ومراعاة الأثر الرقابي طوال عملية الرقابة (كما هو موضح في نقاط تسليط الضوء على الأثر الرقابي في الفصول من 4 إلى 6). ويتناول هذا الفصل أنشطة المتابعة التي تركز على الأثر الرقابي التي يتعين على الأجهزة العليا للرقابة تنفيذها بعد إصدار التقرير الرقابي. ولن يقتصر هذا الفصل على مرحلة المتابعة فقط، إذ سيطرح بعض الرؤى والأفكار بشأن نشر المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتواصل مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الأثر الرقابي.

إطار 33. مرحلة المتابعة كما هي واردة في معيار الإنتوساي 3000

136) على المدقق متابعة نتائج المهمة الرقابية وتوصياتها السابقة حسب الاقتضاء، وعلى الجهاز الأعلى للرقابة أن يقدم تقريرًا إلى السلطة التشريعية، إن أمكن، بشأن ما انتهت إليه جميع الإجراءات التصحيحية ذات الصلة وآثارها. (...)

139) على المدقق التركيز على ما إذا تعاملت الجهة الخاضعة للرقابة مع المشكلات على النحو المناسب وما إذا صححت الوضع المسبب لها بعد فترة زمنية معقولة.

1.7. متابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يقصد بمتابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فحص الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الأطراف المسؤولة بناءً على نتائج المهمة الرقابية. وتعزز متابعة المهام الرقابية من الأثر الرقابي وتمهد الطريق أمام إدخال تحسينات على الأعمال الرقابية التي تُجرى مستقبلاً. وبإمكان الأجهزة العليا للرقابة الاستعانة بأساليب عديدة لمتابعة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويعتمد كل أسلوب منها على الصلاحيات التي يتمتع بها الجهاز وممارساته الرقابية وقدراته.

من بين هذه الأساليب إجراء اجتماعات مع إدارات الكيانات الخاضعة للرقابة أو تقديم طلبات للحصول على معلومات مكتوبة عن التقدم المحرز على فترات منتظمة أو إجراء مكالمات هاتفية أو زيارات ميدانية محدودة أو جمع المعلومات عن طريق فرق رقابية أخرى أو المهام الرقابية المخصصة للمتابعة. ويمكن الاستفادة من البيانات التي يجري جمعها خلال مرحلة المتابعة في استخلاص معلومات بشأن عملية تقييم كيفية معالجة الوضع الذي تم الوقوف عليه خلال المهمة الرقابية بعد الانتهاء من هذه المهمة وإعداد تقريرها ورفعه إلى الأطراف المعنية.

تحظى مرحلة المتابعة بأهمية بالغة عند إجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أن يجري مهام رقابية للمتابعة للتأكد من أنه تم التصرف بشأن التوصيات الرقابية ولفهم مدى إسهام الجهاز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويستطيع الجهاز الأعلى للرقابة من خلال هذا الفهم التعلم من تجربته وتحديد الفرص المتاحة لتحسين ممارساته في مجال الرقابة وعمليات تخطيط الأثر الرقابي والتواصل مع أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك.

إطار 34. مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب ومنافع المهمة الرقابية

من شأن مراعاة مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب عند تحديد منافع المهمة الرقابية، أن يساعد في تعزيز أهمية الجهاز الأعلى للرقابة وأثره الرقابي. كما يتيح للأجهزة العليا للرقابة تحديد مساهمتها في المساواة والشمول في سياق الموضوع الرقابي، مما يؤدي إلى اتساع رقعة المستهدفين بنتائج المهمة الرقابية وتمكين أصحاب المصلحة من التعامل مع نتائج المهمة الرقابية واضعين في الاعتبار قطاعًا أوسع من المستفيدين - لا سيما الفئات المستضعفة والمهمشة.

بإمكان الأجهزة العليا للرقابة، إذا كانت تتمتع بالصلاحيات والقدرات التي تكفل لها هذا، إعداد نموذج عام لخطة عمل وتوزيعه على الجهات التي خضعت للرقابة لملئه وتحديد الإجراءات التي اتخذتها بالتفصيل للتعامل مع توصيات الأجهزة العليا للرقابة. ويُدرج في نموذج خطة العمل هذا كل توصية من توصيات المهمة الرقابية والإجراءات المخطط لها والأشخاص المسؤولين عنها داخل الجهة والمواعيد النهائية والمنافع المتوقعة من تنفيذ هذه الإجراءات (يجب أن تكون المنافع قابلة للقياس بشكل كمي قدر الإمكان).

إطار 35. مثال على نموذج خطة العمل من الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل

عنوان المهمة الرقابية ورقمها: _____

الجهة الخاضعة للرقابة: التاريخ: _____

التوصية	الإجراءات التي يتعين تنفيذها	المسؤول عن كل إجراء	الموعد النهائي	المنافع
يذكر كل توصية قدمها الجهاز الأعلى للرقابة في تقرير المهمة الرقابية.	الإجراءات التي سيتم اتخاذها للوفاء بتوصية الجهاز الأعلى للرقابة.	يحدد الشخص أو الوحدة المسؤولة عن كل إجراء.	الموعد النهائي لتنفيذ الإجراءات.	بعد انتهاء مرحلة المتابعة، يتم رفع تقرير بالمنافع الفعالة مع تنفيذ عملية التشاور والمداولة وقياس هذه المنافع متى أمكن ذلك.

المصدر: الجهاز الأعلى للرقابة، دليل الرقابة على الأداء (الفقرة 557)، بتصرف[69]

ترتبط مزايا الرقابة ارتباطًا وثيقًا بالقيمة المضافة التي تحققها الأجهزة العليا للرقابة (معيار الإنتوساي 3000/138)، وبالتالي بالأثر الرقابي لها. ويمكن مراعاة هذه المنافع في مراحل مختلفة من المهام الرقابية، مثل مرحلة التخطيط للأنشطة واختيار الموضوعات الرقابية، ومراحل تصميم المهمة الرقابية ومرحلة متابعتها. ويتعين على المدقق خلال مرحلة المتابعة تحديد المنافع المالية وغير المالية التي حققتها المهمة الرقابية. ويقصد بالمنافع المالية أي انخفاض في النفقات أو زيادة في الإيرادات، وهي أمور يمكن رصدها في مهام الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء. أما المنافع غير المالية فتتسم بطبيعتها النوعية، وبعضها قابل للقياس الكمي (مثل خفض أوقات انتظار تلقي العلاج الصحي) والبعض الآخر غير قابل للقياس الكمي (مثل: تعزيز المساواة والشمول عند تنفيذ برنامج ما).[70]

عادة ما تتولى فرق من قطاعات متعددة إجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فلا تجتمع هذه الفرق إلا من أجل هذه المهام، فيتعين حينها على الجهاز الأعلى للرقابة تحديد الهيكل والأدوار والمسؤوليات المناسبة لمرحلة المتابعة لهذه الفرق. وبإمكان الجهاز الأعلى للرقابة إنشاء وظيفة متابعة مركزية يقتصر دورها على تجميع المعلومات بصفة دورية وتشكيل فرق رقابية من قطاعات متعددة لإجراء مهام المتابعة الرقابية. وبإمكانه أيضًا تخصيص فرق بعينها لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أن تكون مسؤولة أيضًا عن مهام المتابعة الرقابية.

69 https://portal.tcu.gov.br/data/files/F2/73/02/68/73356710234559 57E18818A8/Manual_auditoria_operacional_4_edicao.pdf (باللغة البرتغالية).

70 دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لرقابة الأداء التابع لمبادرة تنمية الإنتوساي (2021)، ص 200 و206. يتوفر الدليل عبر الرابط https://www.idi.no/work-streams/professional-sais/work-stream-library/performance-audit-issai-implementation-handbook

نوصي هنا بأن تضيف الأجهزة العليا للرقابة مهام المتابعة الرقابية إلى محفظة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، ثم إلحاقها بخطتها السنوية مع تحديد الجدول الزمني لمهام المتابعة الرقابية.

2.7. إيصال الرسائل الرئيسة

إن إيصال الرسائل الرئيسة للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة له تأثير ناجح في إحداث الأثر الرقابي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام أسلوب تقني معقد في صياغة تقارير المهام الرقابية يجعل من الصعب على العديد من أصحاب المصلحة فهم المعلومات التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة أو الاستفادة منها. ولذلك، فإننا نوصي المدققين بتوفير وسائل تواصل سهلة الاستخدام إلى جانب تقاريرهم الرقابية.

إطار 36. مبادئ الإنتوساي P-12، التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة وفقًا للمبدأ 6

3) ينبغي أن تتواصل الأجهزة العليا للرقابة مع أصحاب المصلحة بصورة تضمن فهمهم لأعمال الرقابة التي تنفذها هذه الأجهزة ونتائجها.

4) ينبغي للأجهزة العليا للرقابة التعامل بشكل مناسب مع وسائل الإعلام لتيسير التواصل مع المواطنين.

5) ينبغي أن تتعامل الأجهزة العليا للرقابة مع أصحاب المصلحة وتدرك أن لكل منهم أدوار مختلفة وتراعي وجهات نظرهم دون المساس باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

لإيصال نتائج المهام الرقابية، من المهم تحديد: الجمهور (من يتم التواصل معه)، والرسائل الرئيسة (ما يجب إيصاله)، وآلية/مكان القيام بذلك.

يقصد بالرسائل الرئيسة (ما يجب إيصاله) عادة أهم نتائج المهمة الرقابية: ما تم التوصل إليه والتوصيات والمنافع المتوقعة من تنفيذ التوصيات. ولهذا الغرض، ننصح المدققين بتلخيص تقرير المهمة الرقابية في صورة أرقام وجمل قصيرة.

إطار 37. مثال من الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية على إيصال الرسائل الرئيسة للمهام الرقابية

بالإمكان صياغة الرسائل الرئيسة على نحو أفضل إذا تمت مراعاة الجمهور المستهدف. فعلى سبيل المثال، يوفر الموقع الإلكتروني لمكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة (الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي) معلومات موجزة بجانب تقارير المهام الرقابية الكاملة. وتتضمن الصفحات الإلكترونية "حقائق سريعة" تحتوي على بضع فقرات ورسوم توضيحية؛ مقسمة إلى قسمين بارزين: "ما توصل إليه مكتب المساءلة الحكومية" و"لماذا قام مكتب المساءلة الحكومية بهذه الدراسة"؛ وهناك حالات أخرى تم فيها إيراد توصيات المهمة الرقابية. وبهذا، تحظى المعلومات الموجزة باهتمام أكبر من تقرير المهمة الرقابية نفسه، لأنه يتيح لأصحاب المصلحة العثور بسهولة على المعلومات التي يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة واستخدامها.

يمثل الجمهور (الذي ينبغي التواصل معه) أصحاب المصلحة المعنيين بموضوع المهمة الرقابية، والذي سُيناقش بمزيد من التفصيل في القسم 4.7. ويعد تحديد الجمهور المستهدف أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الطريقة التي ستصاغ بها الرسائل الرئيسة وطريقة إيصالها بشكل يناسب الأهداف المرجوة. ويقدم الجدول أدناه بعض النصائح التي ينبغي مراعاتها عند اختيار وسائل التواصل الخاصة بالمهام الرقابية:

جدول 10. مراعاة مختلف فئات الجمهور عند اختيار وسائل التواصل

	تحليل		
وسائل التواصل واعتباراته	**الجمهور العام والإعلام العام**	**السلطة التشريعية**	**الجهات الخاضعة للرقابة والخبراء والإعلام المتخصص**
معلومات عن موضوع المهمة الرقابية وأهدافها وأسباب ووقت إجرائها	الإسهاب في التفاصيل	الاختصار في التفاصيل	الاختصار في التفاصيل
نتائج المهمة الرقابية	معلومات أساسية عن أهم النتائج، باستخدام الأرقام على وجه الخصوص	معلومات عن أهم نتائج المهمة الرقابية	الإسهاب في تفاصيل جميع نتائج المهمة الرقابية
التوصيات	التوصيات الأكثر أهمية فقط	جميع التوصيات إن أمكن	جميع التوصيات إن أمكن
تفاصيل تقنية عن منهجيات المهمة الرقابية وقواعد البيانات والمفاهيم والتعريفات التقنية المستخدمة	الاختصار في التفاصيل	الإسهاب في التفاصيل	الإسهاب في التفاصيل
معلومات إضافية يجب مراعاة تضمينها	المنافع المتوقعة من المهمة الرقابية	القوانين واللوائح المستخدمة كمعايير للمهمة الرقابية	إدارة الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولة عن المهمة الرقابية أو مرجع العملية أو المداولة أو التاريخ.
أمثلة على وسائل التواصل	الرسوم البيانية ومقاطع الفيديو والخرائط والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي	ملخص مكون من صفحتين ورسوم بيانية وخرائط	ملخص مكون من صفحتين ورسوم بيانية وخرائط

إطار 38. مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في إستراتيجية التواصل

مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" هو مبدأ أساسي في جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في جميع مراحل المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إيصال الأهداف الرئيسة للرقابة، مما يؤدي إلى تعزيز الأثر الرقابي. ويمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يدرج مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في إستراتيجيته للتواصل، وذلك من خلال تضمين أصحاب المصلحة المعنيين، مثل النساء والأطفال والشباب وكبار السن والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. كما ينبغي أن يضع الجهاز الأعلى للرقابة في اعتباره جعل جميع مواد التواصل الخاصة بنتائج الرقابة في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة (على سبيل المثال: توفير المواد بطريقة برايل، وكمواد سمعية وبصيغة إلكترونية متوافقة مع برامج قراءة الشاشة).

يمكن أن تستخدم الأجهزة العليا للرقابة منصات مختلفة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لنشر الأهداف الرئيسة لعمليات الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بهم.

- على المستوى الوطني، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة استخدام البيانات الصحفية والمقابلات الإعلامية والمؤتمرات وحلقات النقاش والجولات الترويجية والأحداث التي تنظمها الهيئات المهنية والأحداث التي تنظمها وكالات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني في البلاد، وما إلى ذلك.
- على المستوى الإقليمي، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة استخدام الفعاليات التي تنظمها الهيئات الإقليمية للإنتوساي، والمنتديات الإقليمية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمناسبات التي ينظمها شركاء التنمية، وما إلى ذلك.
- المستوى العالمي، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة المشاركة في إعداد المراجعة الوطنية الطوعية. ويجوز للأجهزة العليا للرقابة أن تنشر أعمالها في المنتدى السياسي رفيع المستوى، والاجتماعات التي تنظمها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والإنكوساي، وغيرها من فعاليات الإنتوساي، والأحداث التي تنظمها منظمات دولية مثل البنك الدولي، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، وما إلى ذلك.

علاوة على ذلك، أثبتت منصات وتطبيقات التواصل الاجتماعي أنها أدوات فعالة ضرورية للأجهزة العليا للرقابة لإيصال أهدافها الرئيسة والتي يمكن إعادة نشرها من قبل متابعيها.

إطار 39. الأجهزة العليا للرقابة وعمليات المراجعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تساهم بشكل فعال في عمليات المراجعة الوطنية، بغض النظر عن المشاركة مع الحكومات في المسائل المتعلقة بتنفيذ توصيات الرقابة. ويمكن لهذه الأجهزة على سبيل المثال، أن تقدم مساهمات أو تشارك في إعداد المراجعة الوطنية الطوعية، أو أن تنضم إلى الوفود الرسمية في المنتدى السياسي رفيع المستوى.[71] علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للمهام الرقابية على أهداف التنمية المستدامة للأجهزة العليا للرقابة تأثير إيجابي من خلال مساهمتها في متابعة أهداف التنمية المستدامة العالمية والنظر في آلية جدول أعمال 2030، إما من خلال الإبلاغ عن جلسات المنتدى السياسي رفيع المستوى أو المنتديات الإقليمية للمراجعة (من خلال اللجان الإقليمية للأمم المتحدة).

إطار 40. ممارسات التواصل التي تتبعها الأجهزة العليا للرقابة

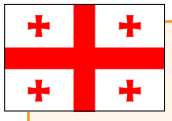

في جورجيا، يوفر مراقب الميزانية الحكومي عبر الإنترنت معلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى كافة المهام الرقابية المتعلقة بها. ويمكن للمواطنين تقديم طلبات بشأن أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار خلال المهام الرقابية المستقبلية. لمزيد من التفاصيل تفضل بزيارة **https://budgetmonitor.ge/en**

طورت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمنظمة الأولاسافس، بمساهمة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تطبيقًا إلكترونيًا يتيح البحث عن تقارير الرقابة من الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية عن طريق اختيار مقصد معين أو أحد مقاصد أهداف التنمية المستدامة. لمزيد من التفاصيل تفضل بزيارة **https://ods.olacefs.com/**

نصائح عملية

- ترجم وسائل التواصل الخاصة بك إلى الإنجليزية وغيرها من اللغات ذات الصلة في السياق الإقليمي (مثل الإسبانية والعربية والفرنسية وغيرهما). سيساعد ذلك على نشر أعمال الجهاز الأعلى للرقابة على الصعيد الدولي.

- تأكد من توفر نسخة رقمية من وسائل التواصل عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة وأنه يسهل العثور عليها (يمكن أن تساعد رموز الاستجابة السريعة، ويمكن إنشاؤها عبر الإنترنت مجانًا).

- قد تكون المواد المطبوعة مفيدة لنشرها بين أصحاب المصلحة في الفعاليات الشخصية.

7.3. التعامل مع أصحاب المصلحة

أوصينا في الفصول السابقة، بتعميم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين طوال المهمة الرقابية عند إجراءها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان من شأن إشراك أصحاب المصلحة أن يخلق شعورًا قويًا بملكية العمل الذي أنجزه الجهاز الأعلى للرقابة وأن يعزز أهمية العملية الرقابية وتوصيات الرقابة.

بعد إصدار تقرير الرقابة، أصبحت مشاركة أصحاب المصلحة وتحالفات حشد أصحاب المصلحة ذوي التفكير المتشابه على نفس القدر من الأهمية. كما سيصبح تحليل أصحاب المصلحة وتحليل المسؤولية والمساءلة والاستشارة والاطلاع الذي أجراه المدققون خلال مراحل الرقابة السابقة مفيدًا في تحديد كيفية التعامل مع مختلف أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدقق الاستمرار في بناء العلاقات التي نشأت خلال المراحل السابقة من الرقابة.

71 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2023)، ستجد دليل إعداد المراجعات الوطنية الطوعية - إصدار عام 2023، متوفر على **https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/hand-book/VNR%20Handbook%202023%20EN_0.pdf**.

القائمة المرجعية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة: تقرير متابعة نتائج المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- هل قام الجهاز الأعلى للرقابة بمتابعة نتائج المهمة الرقابية وتوصياتها السابقة للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل قدم الجهاز الأعلى للرقابة تقريراً إلى الهيئة التشريعية، إن أمكن، عن استنتاجات وتأثيرات جميع الإجراءات التصحيحية ذات الصلة؟
- هل ركز المدقق على المتابعة على ما إذا كانت الجهات الخاضعة للرقابة قد عالجت المشكلات بشكل كافٍ وصححت الوضع الحالي بعد فترة زمنية معقولة؟
- هل تعامل الفريق مع الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين أثناء المتابعة؟
- هل مارس الفريق حكمًا مهنيًا أثناء المتابعة؟
- هل التزم الفريق بقواعد الأخلاقيات المهنية للجهاز الأعلى للرقابة ومتطلبات الاستقلال أثناء المتابعة؟
- هل تمتع الفريق بالمهارات المطلوبة لمتابعة الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تم الإشراف على الفريق بشكل كافٍ أثناء المتابعة؟
- هل هناك وثائق كافية تتعلق بمرحلة متابعة المهمة الرقابية؟

تسليط الضوء على الأثر الرقابي

يجوز للمدقق أن يطرح الأسئلة التالية المتعلقة بالأثر خلال مرحلة المتابعة:

- لماذا تعد نتائج المهمة الرقابية وتوصياتها أمرًا مهمًا؟ ما الفرق الذي يمكن أن يحدثوه في حياة الناس والعالم بأكمله؟

- من هم أصحاب المصلحة الذين يجب التركيز عليهم والتعامل معهم لتعزيز الأثر الرقابي إلى أقصى حد في مرحلة متابعة الرقابة؟

- هل تتعلق الأهداف بالفئات المستضعفة والمهمشة؟ هل وسائل التواصل مناسبة لهذه المجموعات؟

- كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن ينشئ آلية رصد فعالة لتتبع الأثر الرقابي للمهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يبرهن على مساهمته الإيجابية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن يصدر تقارير عنها - ولا سيما تلك التي اختيرت لمهمة رقابية محددة؟

- كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يركز على نوع المساواة بين الجنسين والشمول عند إصدار تقارير عن الأثر الرقابي؟

قائمة بالإطارات والأشكال والجداول.

إطار 1. تعريف المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 11
إطار 2. المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالمهام الرقابية الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 12
إطار 3. قراءات مختارة لمصادر المعايير الرقابية 14
إطار 4. إستراتيجية كينيا لتعجيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 14
إطار 5. مراجعة الاستعراض الطوعي الوطني في إندونيسيا 15
إطار 6. مثال على إجراء مهام رقابية على أداء آليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين 16
إطار 7. الأهداف العالمية المواضيعية مقارنة بوسائل تنفيذ المقاصد العالمية 17
إطار 8. كولومبيا: تحديد الأهداف والمؤشرات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها 18
إطار 9. مثال من الرقابة التعاونية للمشتريات العامة المستدامة بشأن كيفية اختلاف المقاصد الوطنية عبر البلدان 18
إطار 10. أمثلة لتقييم مدى ملاءمة المقاصد الوطنية والعالمية 20
إطار 11. فوائد اعتماد نهج الحكومة الشاملة 23
إطار 12. مثال على الرقابة على تنفيذ المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة 24
إطار 13. مثال على الرقابة على تنفيذ المقصد 1.10 من أهداف التنمية المستدامة 24
إطار 14. مثال على مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل قطاع بعينه أو شاملة للقطاعات 25
إطار 15. مثال على مهمة رقابية على تنفيذ المقصد 1.10 من أهداف التنمية المستدامة 25
إطار 16. فرص لتعزيز التنسيق لتحسين قدرة النظام الصحي على التكيف في جامايكا 26
إطار 17. إجراء مهام رقابية على اتساق السياسات في البرامج المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام في البرازيل 27
إطار 18. تقييم مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في عمليات توريد المشتريات العامة المستدامة في كوستاريكا 29
إطار 19. مثال على مهمة رقابية على تنفيذ المقصد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة 30
إطار 20. مثال على الرقابة على تنفيذ المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة 32
إطار 21. لا يوجد جهاز أعلى للرقابة إلا وكان له أثر رقابي وقادر على إحداث تغيير 33
إطار 22. مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب عند تكوين تحالف أصحاب المصلحة 34
إطار 23. مثال على جمع المعلومات وفهم الموضوع الرقابي (المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة) 48
إطار 24. استخدام الجهاز الأعلى للرقابة في جامايكا لأداة تخطيط منظومة أهداف التنمية المستدامة في مرحلة تخطيط المهمة الرقابية 52
إطار 25. مثال على مصادر المعلومات وفهم الموضوع الرقابي (المقصد 3.5 من أهداف التنمية المستدامة) 53
إطار 26. مثال على النطاق الرقابي لمهمة رقابية على تنفيذ المقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة. 55
إطار 27. تضمين اعتبارات مبدأ عدم تخلف أحد في مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعنية بالمشتريات العامة المستدامة 55
إطار 28. المصادر المحتملة لمعايير الرقابة (مثال الرقابة على القضاء على العنف الزوجي، وهدف التنمية المستدامة 2.5) 58
إطار 29. مثال على جمع أنواع مختلفة من البيانات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للقضاء على العنف الزوجي 62

إطار 30. نهج الحكومة الشاملة في إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثال على القضاء على العنف الزوجي) 64
إطار 31. إدراج مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثال على القضاء على العنف الزوجي) 66
إطار 32. استخدام تحليل المحتوى في إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثال على القضاء على العنف الزوجي) 67
إطار 33. مرحلة المتابعة كما هي واردة في معيار الإنتوساي 3000 76
إطار 34. مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب ومنافع المهمة الرقابية 77
إطار 35. مثال على نموذج خطة العمل من الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل 77
إطار 36. مبادئ الإنتوساي الاثنا عشر، التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة وفقًا للمبدأ 6 78
إطار 37. مثال من الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية على إيصال الرسائل الرئيسة للمهام الرقابية 78
إطار 38. مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في إستراتيجية التواصل 79
إطار 39. الأجهزة العليا للرقابة وعمليات المراجعة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة 80
إطار 40. ممارسات التواصل التي تتبعها الأجهزة العليا للرقابة 80

شكل 1. مدخلين لإجراء المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 12
شكل 2. خارطة توضيحية بأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بأهداف التنمية المستدامة 31
شكل 3. شكل بياني لأهم الجوانب التي يجب مراعاتها في جميع مراحل المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 34
شكل 4. مثال على سلسلة قيمة الأثر الرقابي، تضم المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 36
شكل 5. خطوات تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 46
شكل 6. الروابط المشتركة بين المقصد 5.2 وغيره من مقاصد أهداف التنمية المستدامة 50
شكل 7. مثال على وضع خريطة للنظام الوطني للمشتريات العامة المستدامة. 51
شكل 8. عملية إجراء مهام رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 61
شكل 9. البيانات الكمية بشأن عدد حوادث الطرق 66

جدول 1. مثال على مقاصد أهداف التنمية المستدامة الوطنية المحددة في كولومبيا ومواءمتها مع المقاصد العالمية 19
جدول 2. تحديد المقاصد والمعايير الوطنية. مثال من الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو 21
جدول 3. رسم خارطة للبرامج الوطنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة. أمثلة مختارة 22
جدول 4. فهم الموضوع الرقابي: أمثلة على المسائل التي يجب مراعاتها 47
جدول 5. أمثلة على أسئلة المهمة الرقابية وأسئلتها الفرعية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عند استخدام مدخل: العمليات 56
جدول 6. أمثلة على أسئلة المهمة الرقابية وأسئلتها الفرعية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع المدخل: البرامج 57
جدول 7. تقديم مصفوفة تصميم المهمة الرقابية. 59
جدول 8. أمثلة على جمع البيانات المتعلقة بوفيات الأمهات والفقر المدقع (المقصدين 3.1 و1.1 من أهداف التنمية المستدامة) 63
جدول 9. نموذج مصفوفة نتائج المهمة الرقابية 68
جدول 10. مراعاة مختلف فئات الجمهور عند اختيار وسائل التواصل 79

مبادرة
IDI
تنمية الإنتوساي

نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة

قائمة الملحقات

ملحق 1: تحليل أصحاب المصلحة (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي)

ملحق 2: مصفوفة تصميم المهمة الرقابية (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي)

ملحق 3: مصفوفة النتائج الرقابية (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي)

ملحق 1: تحليل أصحاب المصلحة (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي)

أصحاب المصلحة	الدور	المصالح	الأولوية بالنسبة للمهمة الرقابية
الضحية / الناجية	الإبلاغ عن الاعتداء الجسدي و/أو النفسي و/أو الجنسي و/أو المالي و/أو المعنوي. طلب الدعم والمأوى (إذا لزم الأمر). معرفة الإجراءات القانونية المتعلقة بالجاني.	تلقي الرعاية والعلاج المناسبين. الشعور بالأمان. العودة إلى ممارسة الأنشطة الطبيعية. عدم التعرض للعنف. التأكد من خضوع الجاني للمعاقبة.	مرتفعة
الجاني	طلب المساعدة للتخلص من السلوك العنيف.	تلقي الرعاية والعلاج المناسبين. تعديل السلوك وأسلوب التعامل.	مرتفعة
الأطفال والأسرة والمعالون	الإبلاغ عن الاعتداء الجسدي و/أو النفسي و/أو الجنسي و/أو المالي و/أو المعنوي	تلقي الرعاية والعلاج المناسبين. الشعور بالأمان. العودة إلى ممارسة الأنشطة الطبيعية.	متوسطة
مركز الحكومة	تنسيق سياسات الوزارات / الإدارات المتعددة ودمجها. وضع خطط لمعالجة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. مراجعة تنفيذ السياسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتحسينها. تقييم مدى تنفيذ السياسات بشكل جيد. تقديم المعلومات. ضمان الشمول في خطط تنفيذ مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب".	تنفيذ المقاصد الوطنية المتفق عليها والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.	مرتفعة
وزارة المرأة	إعداد السياسات الخاصة بوقاية النساء ضحايا العنف وحمايتهم وتنسيقها. إعداد خطة وطنية للمساواة بين الجنسين. تعزيز المساواة بين الجنسين. إعداد وتنفيذ حملات توعية بشأن العنف ضد المرأة. إعداد وترويج وتنفيذ مبادرات التعاون مع الجهات العامة والخاصة الوطنية والدولية، لدعم تنفيذ السياسات المتعلقة المرأة.	الحد من العنف ضد المرأة في البلد.	مرتفعة
الهيئات الحكومية الإقليمية والمحلية هي المسؤولة عن إجراءات القضاء على العنف الزوجي	تنفيذ خطط تتعلق بالمساواة بين الجنسين. تعزيز المساواة بين الجنسين. إعداد وتنفيذ حملات توعية بشأن العنف ضد المرأة.	تقليل العنف ضد المرأة في مناطقهم.	مرتفعة

أصحاب المصلحة	الدور	المصالح	الأولوية بالنسبة للمهمة الرقابية
وزارة الصحة	تحديد القواعد والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات لرعاية ضحايا العنف الزوجي. توفير فرق متعددة التخصصات (ممرضات، أطباء، أخصائيون نفسيون، أخصائيون اجتماعيون) لرعاية ضحايا العنف الزوجي. منع الأمراض المنقولة جنسيًا لضحايا العنف الزوجي. تقديم خدمات الإجهاض القانوني في حالات العنف الزوجي. دعم المنظمات المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي تقنيًا وماليًا.	ضمان حصول ضحايا العنف الزوجي على كل الدعم اللازم لاستعادة صحتهم.	مرتفعة
وزارة العدل	وضع سياسات وخطط لتقديم الخدمات اللازمة للمتأثرين بالعنف الزوجي (الضحايا والجناة والعائلات، وما إلى ذلك). تنسيق تنفيذ السياسات والخطط بين المؤسسات المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي (مراكز الشرطة والنظام القانوني والقضاة، والمدعين العامين ومحامي المقاطعات، وما إلى ذلك).	تقديم خدمة جيدة للمتأثرين بالعنف الزوجي.	مرتفعة
وزارة التربية والتعليم	تعزيز الحملات التعليمية لرفع مستوى الوعي ضد العنف الزوجي. مراجعة المناهج الدراسية للتأكد من خلوها من الصور النمطية للتمييز بين الجنسين. تطوير برامج لبناء القدرات للمعلمين وغيرهم من المهنيين المسؤولين عن التعليم مع التركيز على المساواة بين الجنسين والعنف الزوجي.	تقديم أنشطة تعليمية ناجحة للحد من العنف الزوجي.	مرتفعة
وزارة الرعاية الاجتماعية	وضع سياسات وخطط لتقديم الخدمات اللازمة للمتأثرين بالعنف الزوجي (الضحايا والعائلات والجناة). دعم المنظمات المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي تقنيًا وماليًا. تنسيق تنفيذ السياسات والخطط بين المؤسسات المسؤولة عن تقديم الخدمات للمتأثرين بالعنف الزوجي.	ضمان رعاية الضحايا وأسرهم.	مرتفعة
قسم الشرطة	ضمان حماية الشرطة للضحية، إذا لزم الأمر. نقل الضحية إلى المستشفى، إذا لزم الأمر. إحالة الضحية إلى المدعي العام إذا رغبت في تقديم بلاغ ضد الجاني. طلب الحصول على تدابير الحماية من القاضي، إذا لزم الأمر.	تقديم خدمات جيدة للضحايا. المساهمة في القضاء على العنف الزوجي.	مرتفعة
مكتب الإحصاءات الوطني	وضع نظام بيانات لجمع البيانات المتعلقة بالعنف الزوجي. تلقي البيانات بشأن العنف الزوجي التي وردت من الولايات والبلديات وتصنيفها. تقييم نزاهة البيانات الواردة. إعداد التقارير ذات المعلومات الإحصائية بشأن العنف الزوجي ونشرها.	تقديم معلومات إحصائية موثوقة وعالية الجودة بشأن العنف الزوجي.	مرتفعة

أصحاب المصلحة	الدور	المصالح	الأولوية بالنسبة للمهمة الرقابية
منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال القضاء على العنف الزوجي	حشد المجتمع حول قضية العنف الزوجي. المطالبة باتخاذ إجراءات وتدابير لتحسين رعاية ضحايا العنف الزوجي وأطفالهن. إطلاع الضحايا على حقوقهن وتوعيتهم بها. تقديم المساعدة لضحايا العنف الزوجي وأطفالهن في مجالات التعليم والصحة البدنية والعقلية والتوظيف والإسكان والوصول إلى العدالة.	ضمان رعاية ضحايا العنف الزوجي.	متوسطة
وكالات الأمم المتحدة	تحريك الحكومات والمجتمع للتصدي لقضية العنف الزوجي. المطالبة باتخاذ إجراءات وتدابير لتحسين رعاية ضحايا العنف الزوجي وأطفالهن. إطلاع الضحايا على حقوقهن وتوعيتهم بها.	ضمان حقوق المرأة. الحد من العنف ضد المرأة.	متوسطة
الخبراء	إجراء الدراسات والأبحاث بشأن القضاء على العنف الزوجي. تقديم معلومات موثوقة وذات صلة إلى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشأن العنف الزوجي. دعم المؤسسات الحكومية في إعداد السياسات المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي وتنفيذها.	الحد من العنف ضد المرأة.	مرتفعة
جمعيات نسائية (وطنية، وإقليمية وبلدية وقروية)	حشد المجتمع حول قضية العنف الزوجي. المطالبة باتخاذ إجراءات وتدابير لتحسين رعاية ضحايا العنف الزوجي وأطفالهن. إطلاع الضحايا على حقوقهن وتوعيتهم بها. تقديم المساعدة لضحايا العنف الزوجي وأطفالهن في مجالات التعليم والصحة البدنية والعقلية والتوظيف والإسكان والوصول إلى العدالة.	ضمان رعاية ضحايا العنف الزوجي وسلامتهم.	متوسطة
القضاة	منح تدابير الحماية. إبلاغ ممثل الادعاء بشأن متطلبات التدابير الوقائية. الأمر بحبس الجاني إذا لزم الأمر. إلغاء الحبس، إذا لزم الأمر.	ضمان رعاية ضحايا العنف الزوجي وسلامتهم.	مرتفعة
المدعون العامون	طلب الحماية من الشرطة لضحايا العنف الزوجي. طلب تقديم خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات لضحايا العنف الزوجي. الإشراف على المؤسسات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات اللازمة للمتأثرين بالعنف الزوجي (الضحايا والجناة والعائلات).	ضمان رعاية ضحايا العنف الزوجي وسلامتهم.	متوسطة
محامو المقاطعة	تقديم خدمة قانونية مخصصة وإنسانية لضحايا العنف الزوجي.	إتاحة الوصول إلى العدالة لضحايا العنف الزوجي.	متوسطة

ملحق 2: مصفوفة تصميم المهمة الرقابية (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي)

موضوع الرقابة: يتعلق القضاء على العنف الزوجي ضد المرأة، بمقصد 2.5 من أهداف التنمية المستدامة.

هدف الرقابة: لتقييم تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق المقاصد الوطنية المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي.

سؤال الرقابة 3: إلى أي مدى طبقت الحكومة إجراءات تحقيق القضاء على العنف الزوجي؟

سؤال رقابي فرعي 1.3: هل هناك تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين المؤسسات الحكومية والهيئات على مستويات مختلفة لتحقيق القضاء على العنف الزوجي؟

المعايير ومصادر المعايير	المعلومات المطلوبة	مصادر المعلومات	إجراءات جمع البيانات	إجراءات تحليل البيانات	القيود	ما الذي سيسمح لنا التحليل باستنتاجه
جدول أعمال 2030 (قرار الأمم المتحدة رقم 1/70/A/RES)، الفقرات 14.17 و15.17 و16.17 و17.17. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 3. لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. وثائق مركز الحكومة. خطة التنمية الوطنية. خطط التنمية المحلية. مقالات أكاديمية بشأن التنسيق والتعاون والترابط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	1. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين مركز الحكومة ووزارة المرأة ووزارات الرعاية الاجتماعية والعدل والصحة والتعليم والمالية. 2. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين وزارة المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال القضاء على العنف الزوجي. 3. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين وزارة المرأة ومؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي. 4. التنسيق والتعاون والتواصل بين الهيئات المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي وأقسام الشرطة والوحدات الصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تقدم الرعاية لضحايا العنف الزوجي والمدارس والمدعين العامين والقضاة. 5. التنسيق والتعاون والتواصل بين أقسام الشرطة والوحدات الصحية. 6. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين أقسام الشرطة والمدعين العامين والقضاة. 7. آليات التنسيق والتعاون والتواصل بين الوحدات الصحية وهيئات الرعاية الاجتماعية المسؤولة عن رعاية ضحايا العنف الزوجي. 8. التنسيق والتعاون والاتصال بين الهيئات المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل في مجال القضاء على العنف الزوجي.	ممثل مركز الحكومة (1، 2 و3). محاضر اجتماعات مركز الحكومة (1 و2 و3). ممثل وزارة المرأة (1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8). ممثلين وزارات الرعاية الاجتماعية والعدل والصحة والتعليم والمالية (1 و2 و3). ممثلين مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية المحلية المسؤولة عن العنف الزوجي (3 و4). ممثلين منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال القضاء على العنف الزوجي (2 و8). رئيس الشرطة المحلية (4 و5 و6). مدراء الوحدات الصحية (4 و5 و7). مدراء مؤسسات الرعاية الاجتماعية (4 و7). مدراء المدارس (4). المدعون العامون (4 و8). القضاة (4 و8).	مراجعة محاضر اجتماعات مركز الحكومة (1 و2 و3). مقابلة ممثلي مركز الحكومة ووزارات المرأة والرعاية الاجتماعية والعدل والصحة والتعليم والمالية (1 و2 و3 و4). مقابلة ممثلي مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي (4 و5 و6 و7 و8) عقد مجموعة نقاشية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال القضاء على العنف الزوجي (2 و8). مقابلة مع رئيس الشرطة المحلية (4 و5 و6). مقابلة مدراء الوحدات الصحية (4 و5 و7). عقد مجموعة نقاشية مع مدراء مؤسسات الرعاية الاجتماعية (4 و7). مقابلة المدعين العامين (4 و8). مقابلة القضاة (4 و8). مقابلة مدراء المدارس (4 و5 و6). استبيانات موجهة إلى ضباط الشرطة (4 و5 و6). استبيانات موجهة إلى مديري الوحدات الصحية (4 و5 و7). استبيانات موجهة إلى القضاة (4 و8).	تحليل مضمون محاضر الاجتماعات (1 و2 و3). تحليل مضمون المقابلات (1 إلى 12). تحليل مضمون مجموعات النقاش (2 و4 و7 و8). تحليل مضمون المقابلات (4 و5 و7 و8).	صعوبة جدولة المقابلات وعقد مجموعات نقاشية مع أصحاب المصلحة (من 1 إلى 12). انخفاض معدل الإجابة على الاستبيانات (4 و5 و6 و7 و8 و6 و8).	حالة الاتساق الأفقي بين المؤسسات الحكومية المعنية بالقضاء على عنف الزوجي (1). حالة التفاعل بين الهيئات الحكومية الاتحادية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضاء على العنف الزوجي (2). حالة الاتساق الرأسي بين المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف الزوجي (3). حالة إشراك المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف الزوجي على المستوى المحلي (4). حالة التنسيق والتعاون والتواصل بين أقسام الشرطة والوحدات الصحية (5). حالة التنسيق والتعاون والتواصل بين أقسام الشرطة والمدعين العامين والقضاة (6). حالة التنسيق والتعاون والتواصل بين الوحدات الصحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تقدم الرعاية لضحايا العنف الزوجي (7). حالة ارتباط الهيئات المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي مع منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل في مجال القضاء على العنف الزوجي (8)

ملاحظات تتعلق بهذا المثال: (1) يجب إعداد مصفوفة التصميم للمهام الرقابية لجميع الأسئلة الفرعية المندرجة ضمن السؤال الرئيس. يوضح المثال وضع السؤال الفرعي 1.3.

(2) تعد المصادر المستخدمة للمعايير الواردة عامة. عند إجراء المهمة الرقابية الخاصة بك، ستحتاج إلى البحث عن المصادر المحددة والمعايير المناسبة لكل حالة.

(3) في بلدك، قد تختلف هذه المؤسسات من حيث الاسم والدور والمستوى الهرمي في الحكومة. قد يكون مركز الحكومة جهة تنسيقية أو وكالة مركزية أو وزارة أو غيرها. وقد تكون الجهة المسؤولة عن المساواة بين الجنسين وزارة (مثل وزارة المرأة أو وزارة الأسرة) أو وحدة تابعة لوزارة أو تابعة لمكتب رئيس الوزراء (مثل وزارة شؤون المرأة أو إدارة المساواة بين الجنسين، أو غيرها).

ملحق 3: مصفوفة النتائج الرقابية (مثال لمهمة رقابية على القضاء على العنف الزوجي)

سؤال الرقابة 3: إلى أي مدى طبقت الحكومة إجراءات تحقيق القضاء على العنف الزوجي؟
سؤال رقابي فرعي 1.3: هل هناك تنسيق وتعاون وتواصل فعال بين المؤسسات الحكومية والهيئات على مستويات مختلفة لتحقيق القضاء على العنف الزوجي؟

النتائج					الممارسات الجيدة	التوصيات
الوضع القائم	المعايير[72]	الأدلة والتحليل	الأسباب	التأثيرات		
عدم وجود ترابط أفقي كافٍ بين المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف الزوجي.	قرار الأمم المتحدة رقم A/RES/70/1، الفقرات 14.17 و15.17 و16.17 و17.17. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 3. لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. وثائق مركز الحكومة. خطة التنمية الوطنية. مقالات أكاديمية بشأن التنسيق والتعاون والترابط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	تظهر المقابلات المجراة مع رئيسة الوحدة المسؤولة عن العنف ضد المرأة في وزارة المرأة ورئيسة الوحدة بوزارة الصحة المسؤولة عن صحة المرأة عدم وجود تنسيق بين هاتين الوزارتين. تُظهر مراجعة تقارير الوزارات ووثائق البرامج المتعلقة بالعنف ضد المرأة، مع التركيز تحديدًا على العنف الزوجي، أن التدخلات لا تأخذ بعين الاعتبار التنسيق مع الوكالات الأخرى. أظهرت المقابلات المجراة مع ممثل مركز الحكومة بشأن أهداف التنمية المستدامة ووزارة المرأة وجود نقص في التنسيق والتعاون بينهما.	لم يجر المسؤولون المعنيون في كل من الوكالات/الوزارات المختلفة تحليلًا للطبيعة الشاملة للقضية والحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بينهم. لم تول الوزارات المعنية الأولوية الكافية لقضية العنف الزوجي. تفتقر الوكالات المعنية إلى السلطة اللازمة للتنفيذ، وفي بعض الحالات، يؤدي تفويض السلطة إلى تعقيدات إدارية للتنسيق بين الوزارات المختلفة.	تعمل الوكالات بشكل منفصل. هناك ثغرات وتداخل وتجزئة وازدواجية محتملين في جهود الوكالات لمعالجة قضية العنف الزوجي. تُعاني الوكالات المعنية من صعوبة في الاستفادة من مواردها بشكل أمثل.	-	إلى مركز الحكومة: رفع مستوى الوعي بين الوكالات بشأن القضاء على العنف الزوجي وأهمية التنسيق والتعاون (بين مركز الحكومة ووزارات المرأة والصحة والعدل). إلى مركز الحكومة: حل مسألة السلطة والتفويض بين الوزارات من أجل التمتع بمشاركة متساوية (مركز الحكومة ووزارات المرأة والصحة والعدل). يجب على مركز الحكومة، بصفته الجهة المركزية، أن يتولى زمام المبادرة في معالجة القضايا الشاملة مع الوزارات.

72 على الرغم من تشابه معايير النتائج إلى حد ما، إلا أننا ننصحك بتحديد معايير وطنية أيضًا، خاصة بالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها على المستوى المحلي.

النتائج					الممارسات الجيدة	التوصيات
الوضع القائم	المعايير[72]	الأدلة والتحليل	الأسباب	التأثيرات		
هناك تفاعل جيد بين الجهات الحكومية الاتحادية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضاء على العنف الزوجي.	قرار الأمم المتحدة رقم A/RES/70/1، الفقرات 17.14 و17.15 و17.16 و17.17. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 3. لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10.	كشفت المقابلات المجراة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني (هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف) والوزارتين المعنيتين بالمرأة والصحة عن وجود اهتمامات ومبادرات مشتركة من جميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، تبذل العديد من الجهود لخلق تعاون وتآزر بين التدخلات. تُظهر مراجعة تقارير الوزارات ووثائق البرامج المتعلقة بالعنف ضد المرأة، مع التركيز تحديدًا على العنف الزوجي، أن التدخلات تأخذ في الحسبان التفاعل مع الوكالات الأخرى. هناك اتفاقيات بين الوزارات والهيئات المعنية، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم لإدراج قضايا المساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية. تظهر مراجعة الوثائق والمقابلات أن برنامج منظمة الأغذية والزراعة يساعد على تمكين المرأة الريفية من خلال البرامج الزراعية.	مبادرات وزارة المرأة الملاءمة في الوقت المناسب والشراكة مع هيئات الأمم المتحدة. إستراتيجية فعالة لإشراك منظمات المجتمع المدني. توجيهات واضحة من المركز الحكومي بشأن أهداف التنمية المستدامة.	يؤدي الجهد المنسق (وإن كان بموارد محدودة) إلى مشاركة نموذجية مع الجهات الفاعلة المهمة لمعالجة قضية القضاء على العنف الزوجي.	-	إلى مركز الحكومة: يجب مواصلة المبادرات، ويمكن للمركز الحكومي الترويج للنموذج العملي للوزارات المسؤولة الأخرى كأفضل ممارسة يجب اتباعها.
ضعف الترابط الرأسي بين المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف الزوجي.	لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. خطط التنمية المحلية. مقالات أكاديمية بشأن التنسيق والتعاون والترابط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	تكشف المقابلات المجراة مع ممثل المركز الحكومي المعني بأهداف التنمية المستدامة والوزارات المعنية بالمرأة والصحة والإدارة على مستوى الدولة والمستوى المحلي عن ضعف التنسيق والتعاون فيما بينهم. تُظهر مراجعة وثائق التدخلات التي تم تنفيذها على مستوى الدولة والمستوى المحلي وعلى مستوى المركز الحكومي، عدم وجود تنسيق وتعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية.	يرجع السبب وراء ضعف التواصل عبر السلسلة الرأسية إلى عدم تحديد العملية والتواصل بها. لم يتم تحديد أدوار الوكالات المختلفة بشكل جيد.	هناك ثغرات وتداخل وتجزئة وازدواجية محتملين في جهود الوكالات للقضاء على العنف الزوجي. لا تستطيع الوكالات العمل بشكل أمثل. لا تستطيع الوكالات العمل بكفاءة عالية.	-	إلى الوزارات المعنية: تحسين مستوى الوعي والتواصل بين مختلف الجهات الفاعلة عبر السلسلة الرأسية. إلى المركز الحكومي: تحديد أدوار واضحة بين الهيئات المختلفة.

النتائج					الممارسات الجيدة	التوصيات
الوضع القائم	المعايير[72]	الأدلة والتحليل	الأسباب	التأثيرات		
الافتقار إلى إشراك المؤسسات المعنية بالقضاء على العنف الزوجي على المستوى المحلي.	لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. خطط التنمية المحلية. مقالات أكاديمية بشأن التنسيق والتعاون والترابط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	تكشف المقابلات المجراة مع الوحدة المحلية المسؤولة عن القضاء على العنف الزوجي ومراكز الشرطة والهيئات الصحية وهيئات المساعدة الاجتماعية التي تقدم المساعدة لضحايا العنف الزوجي والمدارس والمدعين العامين والقضاة، عن الافتقار إلى التنسيق بين المؤسسات. تكشف مجموعة النقاش بالتعاون مع الممثلين المحليين لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضاء على العنف الزوجي عن عدم وجود تنسيق وتعاون فيما بينهم.	ضعف التنسيق الفعال على المستوى المحلي. قلة الاهتمام بالقضية على المستوى السياسي. عبء العمل.	عدم تلقي الضحايا للدعم الكافي. ضعف ثقة الجمهور في الهيئات المحلية.	-	إلى وزارة المرأة: تعزيز الموارد والقدرات على المستوى المحلي للتعامل مع القضية. إلى وزارة المرأة: توجيه الوكالات المحلية لكيفية إنشاء آليات للتنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
الافتقار إلى التنسيق والتعاون والتواصل بين أقسام الشرطة والوحدات الصحية.	لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. خطط التنمية المحلية.	استبيان موجه لعينة من 50 من مديري الشرطة المحليين وعشرة من مديري المستشفيات. هناك ضعف في التنسيق بين المستشفى والشرطة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالقضاء على العنف الزوجي، في معظم الحالات، وفقًا للمقابلات. كشف تحليل لنظام المستشفى - لتحديد ما إذا كان يتمتع بطريقة مناسبة لتحديد حالات العنف الزوجي وتوثيقها— أنه لا يتم الإبلاغ بشكل عام عن مثل هذه الحالات كحالات عنف زوجي. أظهرت المقابلات المجراة مع مسؤولي الشرطة والصحة عدم تنسيقهم للعمل لتيسير تقديم المساعدة الضحايا.	أشارت كل من المستشفى والشرطة إلى افتقارهما للقدرة على معالجة هذه القضايا والحاجة إلى موارد إضافية. لا تتوفر بيانات كافية من الشرطة والمستشفى بشأن مثل هذه الحالات مما يعيق قياس الوضع على أرض الواقع بشكل مناسب. لا توجد قناة تواصل رسمية بين الشرطة والمستشفيات.	تظل حالات الضحايا ومعلوماتهم غير مسجلة وغير معالجة، مما يخفي حجم المشكلة. انخفاض في موثوقية البيانات المتعلقة بالقضية.	طورت وزارة المرأة في إحدى ولايات البلاد نظامًا يسمح بتسجيل جميع حالات العنف الزوجي وإخطار قسم الشرطة تلقائيًا بها وتولت تطبيقه داخل المستشفيات.	إلى وزارة المرأة: توجيه الوكالات في الولايات والبلديات لتعزيز القدرات من خلال توفير الموارد، إذا أمكن؛ إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية للمساعدة والتنسيق؛ تحسين جمع البيانات وصيانة قواعد البيانات في كل من مراكز الشرطة والمستشفيات.

الوضع القائم	النتائج				الممارسات الجيدة	التوصيات
	المعايير[72]	الأدلة والتحليل	الأسباب	التأثيرات		
الافتقار إلى التنسيق والتعاون والتواصل بين أقسام الشرطة والمدعين العامين والقضاة.	لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. خطط التنمية المحلية.	كشفت المقابلات المجراة مع رئيس الشرطة المحلية والمدعين العامين المحليين والقضاة عن وجود ضعف في التواصل والتنسيق بين الأطراف بشأن القضاء على العنف الزوجي. أظهر تحليل الإجراءات ومراجعة الوثائق وجود تأخير متكرر في الوقت الذي تستغرقه الشرطة لإرسال المعلومات المتعلقة بالحوادث إلى القضاة. ونتيجة لذلك، قد تتعرض الضحايا للإقصاء الاجتماعي والصدمة ونوبات جديدة من العنف، وفي أسوأ الحالات، القتل. في بعض الحالات الخطيرة، يفرض القضاة قيودًا على الجناة، لكن بسبب الافتقار إلى القدرة، لا تستطيع الشرطة تنفيذ قرارات القضاة.	على المستوى المحلي، لا يدرك كل من الشرطة والمدعين العامين والقضاة مفهوم التنسيق في قضايا مثل القضاء على العنف الزوجي وكيف سيفيد هذا التنسيق الضحايا. يعاني أفراد الشرطة من ضغط العمل في إنفاذ القانون، ويعيق ذلك إبلاغ القضاة في الوقت المناسب.	تعمل الوكالات بشكل منفصل. توجد فجوة في المعلومات والبيانات. يوجد خطر من تعرض الضحايا لنوبات جديدة من العنف.	-	إلى وزارة العدل: توعية الشرطة والمدعين العامين والقضاة بشأن القضاء على العنف الزوجي وتعزيز أفضل الممارسات ذات الصلة. تنظيم توزيع مهام الشرطة بطريقة لا تعيق عملهم المعتاد.
الافتقار إلى التنسيق والتعاون والتواصل بين الوحدات الصحية ووكالات الرعاية الاجتماعية المسؤولة عن رعاية ضحايا العنف الزوجي.	لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. خطط التنمية المحلية.	كشفت المقابلات المجراة مع مدراء الجهات الصحية عن ضعف التواصل والتنسيق بينهم وبين وكالات الرعاية الاجتماعية فيما يتعلق بالقضاء على العنف الزوجي. كشفت إحدى المجموعات النقاشية التي تتعاون مع مدراء هيئات الرعاية الاجتماعية عن الافتقار إلى الإجراءات المطلوبة والاتصالات مع الخدمات الصحية عندما يتعلق الأمر بالعنف الزوجي.	تفتقر الخدمات الصحية إلى أخصائيين نفسيين. لا يدرك مقدمو الخدمات الصحية كيفية التصرف في حالات العنف الزوجي، ويفتقرون إلى الوعي بإمكانية إحالة الضحية إلى وكالات الرعاية الاجتماعية للحصول على المساعدة والعلاج.	يوجد التباس بين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، مما يدفع النساء باللجوء إلى الرعاية الصحية بدلًا من الرعاية الاجتماعية التي هي الحاجة الأساسية لهن.	-	إلى وزارة المرأة: تقييم الحاجة إلى أخصائيين نفسيين. إلى وزارتي الصحة والرعاية الاجتماعية: توجيه وكالات الرعاية الصحية والاجتماعية الحكومية والمحلية لتحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق والتعاون في الأنشطة المتعلقة بالقضاء على العنف الزوجي.
يوجد تعاون جيد بين الكيان المحلي المسؤول عن القضاء على العنف الزوجي ومنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بالقضاء على العنف الزوجي.	لجنة وضع المرأة (CSW, 60/2016/25). هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2014. تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التنمية - ملاحظة إرشادية. اتفاقية اسطنبول، المادة 7 و10. خطط التنمية المحلية.	أشارت المقابلات إلى وجود مبادرات مشتركة تتولاها أطراف مختلفة، وتم تحقيق تآزر وتعاون فيما بينها. أظهرت مراجعة الوثائق والمقابلات تعاونًا فعالًا بين الوزارة والهيئات الدولية، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفقًا للتوجيهات الاتحادية، تسعى الوكالات المحلية أيضًا إلى تحقيق التنسيق والتعاون فيما بينها لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في المدارس وتسهيل المبادرات لتمكين المرأة الريفية.	مبادرات وزارة المرأة لدى تعاملها مع هيئات الأمم المتحدة. هناك تعاون فعال مع منظمات المجتمع المدني.	تعود الجهود المنسقة مع محدودية الموارد للقضاء على العنف الزوجي بالنفع على الضحايا مع مراعاة حقوقهم.	-	-

مبـــادرة
IDI
تنمية الإنتوسـاي

idi@idi.no.
Stenersgata 2, 0184 Oslo, Norway